الاثنين 5 كانون الأول 2022
العدد 4794 السنة السابعة عشرة
Lundi 5 Décembre 2022 no 4794 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

لماذا ندفع كل هذا الثمن؟

- ماهر سلامة، محمد وهبة
أموال المودعين التي لم تتبخّر
- لور شدراوي
اقتصاد الوهم

أنصار الله» تطلب مسوّدة للحل النهائي ووفد سعودي جديد في صنعاء [10]

ميقاتي يجمع الأضداد المسيحيين والتيار يؤكد أن «دورنا ووجودنا استراتيجيان كسلاح المقاومة»

جلسة الحكومة طارت [2]

انتخابات المفتين
تصفية نفوذ المستقبل؟
[4 ـ 5]

(مروان بوحيدر)

تقرير

انقسام في الهيئة الروحية
نحو فدرالية المرجعيات الدرزية

3

قضية

أميركا تزعج السعودية
دور نفطي أكبر للعراق

8

فلسطين

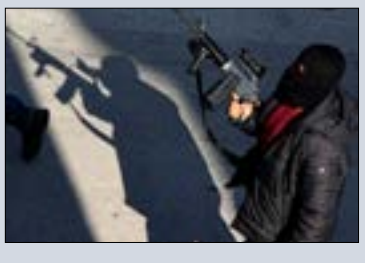

المقاومة للعدو
تغيير قواعد الاشتباك ممنوع

9

المشهد السياسي

ميقاتي يجمع الأضداد المسيحيين والتيار يؤكد أن «دورنا ووجودنا استراتيجيان كسلاح المقاومة»

جلسة الحكومة طارت

ميقاتي استعجل المشكل وتقصّد افتعاله لعزل التيار الوطني الحر وتكريس نفسه الحاكم الفعلي

إلا أن الدعوة، على أيّ حال، أثارت عاصفة خلطت أوراق التحالفات السياسية. وإذا كان من بين أهدافها محاولة لعزل التيار الوطني الحرّ ورئيسه النائب جبران باسيل، فإنها أتت للأخير بمثابة «رمية من غير رام» بعدما أثارت «نقزة» مسيحية أحرجت خصوم التيار من المسيحيين، وأدّت إلى «التفاف إلزامي» حول باسيل، حارمة ميقاتي ومعه الرئيس نبيه بري من غطاء ميثاقي صريح للدعوة.

وكان لافتاً في هذا السياق موقف البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي رأى أن «حكومة تصريف الأعمال هي حكومة تصريف أعمال الناس، لا حكومة جداول أعمال الأحزاب والكتل السياسية»، متمنّياً على رئيس الحكومة «أن يصوّب عملياً، «طارت» جلسة مجلس الوزراء التي دعا إليها رئيس حكومة تصريف الأعمال المستقيلة نجيب ميقاتي اليوم. وإذا لم تؤدّ الضغوط والاتصالات الكثيفة التي تواصلت حتى ساعة متأخرة من ليل أمس إلى صدور بيان عن ميقاتي صباح اليوم يعلن تأجيل الجلسة لعدم تكبير المشكل، فإن إعلان تسعة وزراء أمس (عبد الله بوحبيب، هنري خوري، موريس سليم، أمين سلام، هكتور حجار، وليد فياض، وليد نصار، جورج بوشكيان وعصام شرف الدين) يقفدها نصابها الدستوري ما يحول دون انعقادها، في حال بقاء الوزراء التسعة على موقفهم.

الأمور لأن البلاد في غنى عن فتح سجالات طائفية، وخلق إشكالات جديدة، وتعريض الأمن للاهتزاز، وعن صراع بين المؤسسات». وسأل متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة: «عوض عقد جلسة لحكومة تصريف الأعمال، ومع ضرورة معالجة الأمور الضرورية، أليس الأجدى الاستعجال في انتخاب رئيس وتسيير شؤون الناس؟». فيما رأى عضو كتلة القوات اللبنانية جورج عقيص أنّ «الدعوة الى جلسة لمجلس الوزراء بجدول أعمال فضفاض شكّلت خطأ فادحاً، وأن تقليص بنود جدول الأعمال الى 25 يخفّف من وطأة الخطأ من دون أن يلغيه، إذ لا تزال بعض البنود المدرجة خالية من العجلة المبررة لإدراجها، علماً أننا لا نزال مصرّين على أن أي بند مستعجل يستحسن إقراره بموجب مراسيم جوّالة لا في إطار اجتماع لحكومة لا يمكنها الاجتماع أساساً بحكم الدستور والقانون، إلا ضمن ضوابط ضيقة وفي حالات استثنائية صرفة». ورأى رئيس الجمهورية السابق ميشال عون في بيان لمكتبه الإعلامي أن «ميقاتي كشف عن الأسباب الحقيقية التي جعلته يمتنع عن تأليف الحكومة، وهي محاولة الاستئثار بالسلطة وفرض إرادته على اللبنانيين خلافاً لأحكام الدستور والأعراف والميثاقية».

هكذا، نجح ميقاتي في جمع الأضداد المسيحيين ما أدّى إلى خلق مناخ ضاغط أمّن انسحاب غالبية الوزراء المسيحيين، رغم تراجع رئيس الحكومة، بعد جولة مشاورات بعبدها الطائفي وخاصة مع ارتفاع منسوب الشعور السلبي لدى القوى المسيحية، فضلاً عن تعزيز أزمة الثقة بين فريق حلفاء المقاومة وهو ما سيكون له تأثيره السلبي الإضافي على مشاورات الانتخابات الرئاسية.

وفي هذا السياق، قالت مصادر رفيعة في التيار الوطني الحر لـ«الأخبار» إن «رئيس حكومة تصريف أعمال مستقيلة لا يستند في هذه الدعوة إلى قوته، علماً أننا اتفقنا بعد دخول الفراغ الرئاسي على أن أي جلسة لن تعقد إلا للأمور الطارئة والملحة وبحضور كل الوزراء، أو على الأقل كل المكونات الأساسية. ولا يمكن أن يتعامل نجيب ميقاتي معنا بهذه الطريقة، فيما حزب الله يتفرج!».

وأكّدت المصادر أن «هذه ليست مسألة عابرة في العلاقة بين التيار وحزب الله. تفاهمنا قائم على أمور استراتيجية وهذا الأمر بالنسبة إلينا هو كالسلاح بالنسبة إلى الحزب. وجودنا ودورنا هما سلاحنا ولن نسمح لأحد بالمسّ بهما».

مصادر في قوى 8 آذار رأت أن رئيس الحكومة «استعجل المشكل وتقصّد افتعاله ظناً أنه بعقد جلسة يستطيع عزل التيار الوطني الحر وتكريس نفسه الحاكم الفعلي للبلاد، علماً أنه كان بإمكانه عقد جلسة بالتي هي أحسن لو التزم بالاتفاق الذي تمّ في مجلس النواب، بعد الاتفاق على البنود الطارئة على جدول أعمالها، أو من خلال تدابير أخرى كالمراسيم الجوالة، أو عبر إجراءات يتخذها مصرف لبنان ووزارة المالية لحل مشكلتَي وزارة الصحة واوجيرو على سبيل المثال».

(الأخبار)

من ساله إنه «يرفض مبدأ البحث حتى... ونقطة على السطر».

وبمعزل عن انعقاد الجلسة اليوم أو فرط نصابها، فقد تركت الدعوة ندوباً ستفاقم الأزمة السياسية بأبعادها الطائفي وخاصة مع ارتفاع منسوب الشعور السلبي لدى القوى المسيحية، فضلاً عن تعزيز أزمة الثقة بين فريق حلفاء المقاومة وهو ما سيكون له تأثيره السلبي الإضافي على مشاورات الانتخابات الرئاسية.

وفي هذا السياق، قالت مصادر رفيعة في التيار الوطني الحر لـ«الأخبار» إن «رئيس حكومة تصريف أعمال مستقيلة لا يستند في هذه الدعوة إلى قوته، علماً أننا اتفقنا بعد دخول الفراغ الرئاسي على أن أي جلسة لن تعقد إلا للأمور الطارئة والملحة وبحضور كل الوزراء، أو على الأقل كل المكونات الأساسية. ولا يمكن أن يتعامل نجيب ميقاتي معنا بهذه الطريقة، فيما حزب الله يتفرج!».

وأكّدت المصادر أن «هذه ليست مسألة عابرة في العلاقة بين التيار وحزب الله. تفاهمنا قائم على أمور استراتيجية وهذا الأمر بالنسبة إلينا هو كالسلاح بالنسبة إلى الحزب. وجودنا ودورنا هما سلاحنا ولن نسمح لأحد بالمسّ بهما».

مصادر في قوى 8 آذار رأت أن رئيس الحكومة «استعجل المشكل وتقصّد افتعاله ظناً أنه بعقد جلسة يستطيع عزل التيار الوطني الحر وتكريس نفسه الحاكم الفعلي للبلاد، علماً أنه كان بإمكانه عقد جلسة بالتي هي أحسن لو التزم بالاتفاق الذي تمّ في مجلس النواب، بعد الاتفاق على البنود الطارئة على جدول أعمالها، أو من خلال تدابير أخرى كالمراسيم الجوالة، أو عبر إجراءات يتخذها مصرف لبنان ووزارة المالية لحل مشكلتَي وزارة الصحة واوجيرو على سبيل المثال».

(الأخبار)

(دالاتي ونهرا)

تقرير

عميل يفرّ بـ«مرور الزمن» ويتوعّد بـ«تصفية الحساب»

عبد الله قمح

«خدمة مرور الزمن» التي يستفيد منها العناصر الفارّون من ميليشيا العملاء لتجاوز عقبة التوقيف، أتاحت لبعضهم العودة في الزمن إلى سياسة التهديد والوعيد، كما في قضية العميل نبيه عليق الذي استغل هذه الثغرة القانونية ليعود إلى بلدته عيترون، قضاء بنت جبيل، ويمكث أشهراً رغم تاريخه وتاريخ أسرته الحافل بالتعامل. عليق الذي ما إن أنهى «إجازته» وغادر إلى ألمانيا، حتى تحوّل إلى «أبو علي»، متوعّداً بـ«تصفية الحساب» مع من يتهمهم بفضح تاريخه والوقوف وراء إشاعة الأخبار حول قدومه إلى لبنان، فيما علمت «الأخبار» بأن عدداً ممن وجّه إليهم تهديدات عبر الهاتف في صدد التقدم بإخبار في حقه الأسبوع الجاري.

وكان عليق قد دخل إلى لبنان عبر مطار بيروت الدولي في 29 آب الماضي. وبعد تدقيق عناصر الأمن العام في أوراقه، تبيّن أن اسمه وارد ضمن «البرقية 303» التي تعنى بالمطلوبين في حالات الإرهاب والعمالة، فأبلغ القضاء المختص الذي أشار بتوقيفه وإحالته إلى مديرية الاستخبارات في الجيش اللبناني بجرم الانتماء إلى «ميليشيا لبنان الجنوبي» ودخول بلاد العدو. وبعد استماع الاستخبارات إليه، أشار مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي بتركه رهن التحقيق، ثم أصدر مذكرة إلى الأمن العام أشار فيها بمنعه من السفر ومتابعته أمنياً. لكن عقيقي عاد وأصدر في 19 أيلول الماضي إشارة أخرى مناقضة قضت بإلغاء «منع السفر»، ما أتاح للعميل تسلّم جواز سفره مجدداً.

لكن، وعملاً بالسياسة الجديدة التي قرّر بعض ضحايا العملاء من الأسرى المحررين اعتمادها للاستمرار في ملاحقة جلاديهم أمام القانون، قدّمت مجموعة من هؤلاء إخباراً لدى النيابة العامة العسكرية في 4 تشرين الأول الماضي حمل الرقم 2022/17194، أحيل إلى الجهة المختصة (استخبارات الجيش) التي أحالته إلى مكتب استخبارات الجنوب. واقتصر تعامل المكتب مع الطلب على متابعة عليق لعدم وجود أي مستند قانوني، ولعدم صدور أي إشارة قضائية أخرى عن عقيقي الذي بدا أنه التزم بمقتضى إشارته الأولى وحاصر نفسه بعامل «مرور الزمن» والاكتفاء بتوقيف العميل السابق 4 أيام على ذمة التحقيق لدى استخبارات الجيش، علماً أن مصادر قانونية أكّدت لـ«الأخبار» توفر احتمال قانوني يتيح للنيابة العامة العسكرية التوسع في التحقيقات ربطاً بالمعطيات التي وردت في الإخبار، وبسلسلة مقالات وردت في «الأخبار» حينها، أشارت إلى شبهة توزيع العميل مساعدات اجتماعية وأموالاً على بعض الأشخاص. ورأت المصادر أن «احتمال توفر جرم آخر قائم خارج إطار مرور الزمن، ويمكن استغلاله في العودة إلى توقيف العميل والتوسع في التحقيق معه». مع ذلك، لم يشأ عقيقي التوسّع، وبرّرت مصادر «العسكرية» ذلك، أولاً، بـ«مرور الزمن»، وثانياً بـ«الاعتكاف القضائي» رغم عدم تأثرها بهذا الاعتكاف.

بصرف النظر عن العطب القضائي الذي يبرّر به القضاء عدم التعامل مع ملفات العملاء بـ«المواد الجامدة»، رغم توفر مساحة تتيح له الاستعانة بمواد أخرى، تبقى المسؤولية قائمة على المشرّع اللبناني الذي يتجاهل تعديل التشريعات والقوانين المرتبطة بعامل مرور الزمن في حقّ العملاء، والتي يستفيد منها هؤلاء لتسوية أوضاعهم.

تقرير

انقسام في الهيئة الروحية: نحو فدرالية المرجعيات الدرزية

بعد الانقسام في مشيخة العقل، وصلت الخلافات إلى الهيئة الروحية الدرزية، حيث انقسم المشايخ بين مؤيّد للشيخ امين الصايغ ومؤيّد لتلبيس الشيخ امين مكارم «اللفة المدورّية». الخلاف الشكلي لا يخفي مع الأزمات العميقة التي تهدّد الجماعة في لبنان وسوريا وفلسطين، من الاقتصاد إلى الأمن

قراس الشوفي

دخل صراع السيطرة والنفوذ داخل طائفة الموحّدين الدروز في لبنان مرحلةً جديدة من التوتّر، مع انتقال الخلافات إلى داخل الهيئة الروحية الدرزية، بعد الفرز السياسي الحادّ في الانتخابات النيابية الأخيرة، واستمرار الانقسام حول مشيخة العقل.

ومع أن لكلّ كيان خصوصيته، إلّا أن ملامح الأزمة داخل الطائفة الدرزية لا يمكن فصلها من لبنان إلى جنوب دمشق وفلسطين المحتلة، حيث شهدت الآونة الأخيرة سلسلة توتّرات متصاعدة لأزمات متراكمة، تعيد إنتاج ذاتها كل مرّة، مع أضرار أكبر.

ولم يكن ينقص الأزمة الاقتصادية والصحية والسياسية والبهجرة الواسعة التي تطال قرى الجبل، سوى الخلافات الدينية. إذ انفجر الخلاف داخل الهيئة الروحية الدرزية بعد قيام الشيخ أبو صالح محمد العنداري، الجمعة الماضي، بإلباس الشيخ أبو فايز أمين مكارم اللفّة «المكولسة» أو «المدورية». والمدورية هي لفة مميزة للرأس تعبّر عن رفعة الشيخ «المكولس» على المستوى الروحي، ما يجعله من المشايخ الأعيان أو المشايخ الثقات، استمراراً لعرف قديم بين مشايخ جبل لبنان، بدأ أيام الأمير السيد عبد الله التنوخي قبل حوالي 300 عام.

خطوة الشيخ العنداري أثارت حفيظة الشيخ المكولس أمين الصايغ الذي يحظى باحترام واسع بين مشايخ الطائفة في كل الكيانات، باعتباره الشيخ المكولس الوحيد، وبالتالي هو من يحقّ له إلباس «المدورية» للمشايخ الآخرين، فيما لا يحقّ للشيخ العنداري القيام بمثل هذه الخطوة من دون تنسيق معه في أحسن الأحوال.

ورفع الشيخ أمين الصايغ سقف اعتراضه، فقرّر أول من أمس نزع «المدورية» عن رأسه والعودة إلى لبس اللفة التقليدية، في خطوة احتجاجية لافتة، حازت تعاطفاً كبيراً من غالبية مشايخ الهيئة الروحية، ومنهم الشيخ أبو سعيد أنور الصايغ والشيخ أمين العريضي والشيخ أبو داود القضماني والشيخ غالب الشوفي والشيخ أبو محمود سعيد فرج من عبيه والشيخ غسان شهيب، والذين توافدوا يومَي السبت والأحد إلى منزله قرب بلدة صوفر، معلنين تضامنهم معه ورافضين خلعه اللفة «المدوريّة» وخطوة العنداري.

وتشرح مصادر مؤيّدة لموقف الصايغ أن ما حصل في الأيام الأخيرة هو نتيجة لمسار بدأ منذ مدّة، وتبلور مع قرار انتخاب شيخ العقل الحالي سامي أبو المنى مدعوماً من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ما كرّس - بحسب المصادر - الانقسام في مشيخة العقل. بينما كان اقتراح الشيخ أمين ومسعاه البحث عن شيخ عقل وسطي يحلّ مشكلة انقسام المشيخة بين شيخ «جنبلاطي» هو أبو المنى وشيخ «برّيكي» هو ناصر الدين الغريب المقرّب من رئيس الحزب الديموقراطي طلال أرسلان. ومع سقوط اقتراح التوافق على شيخ العقل، بدأ الصراع، واتخذ الصايغ موقفاً قاسياً تجاه أبو المنى انعكس تضييقاً على الأخير في المناسبات الدينية وغياب الغطاء الموازن حوله من مشايخ الهيئة الروحية.

وتتابع المصادر أن مواقف الشيخ أمين، ولا سيّما من خلال رسائله إلى الموحّدين الدروز في فلسطين المحتلة أو في السويداء، «أثارت حفيظة جنبلاط، لأن مواقف الشيخ أمين تصبّ في مصالح الطائفة وليس مصلحة الزعامات».

وقد سبق للصايغ، بعد خروج أصوات مطالبة بإسقاط الدولة في سوريا والمطالبة بدولة درزية، أن خاطب أبناء السويداء بعدم الخروج على الدولة السورية وعدم الرهان على مشروع دويلة طائفية. وحين أثيرت قضية الأموال التي نقلها المطران موسى الحاج من فلسطين المحتلة إلى لبنان، وإصدار أبو المنى بياناً رأى فيه أنه لا يمكن قبول الأموال من الدروز في فلسطين المحتلة، انتقد الصايغ موقف أبو المنى معتبراً أنه بمثابة اتهام بالعمالة لكل الدروز الفلسطينيين.

وتضيف مصادر المؤيّدة للصايغ أن «خطوة تلبيس المدورية لمكارم هدفها تأمين غطاء روحي لأبو المنى، ومن خلفه جنبلاط الذي يسعى إلى إيجاد أرضية مريحة لتوريث ابنه النائب تيمور جنبلاط، ومحاولة لتطويق الدور المنفتح الذي يقوم به الصايغ على مستوى الطائفة وحالة القبول التي يحظى بها».

في المقابل، لمصادر في الحزب التقدمي الاشتراكي رواية مغايرة تماماً. إذ تؤكّد أن «الشيخ العنداري يحقّ له تلبيس العباءة كونه من المشايخ المكولسين، وسبق للشيخ أبو سليمان حسيب الصايغ أن ألبسه إياها، لكنّه فضّل أن يتركها محفوظةً في خزانته زهداً بالمناصب». وتضيف المصادر أن «خطوة العنداري أتت بعدما تيقّن الجميع من أن الشيخ أمين الصايغ لن يلبس المدورية بسهولة إلى شيخ آخر، وأن هناك العديد من المشايخ المستحقين في أكثر من منطقة». وترفض المصادر إعطاء بعد سياسي للأمر، مؤكّدةً أن جنبلاط «لم يطّلع على الموضوع لا من قريب ولا من بعيد، والشيخ العنداري لم يتشاور معه حتى بالأمر».

من جهتها، مصادر قريبة من أبو المنى أكّدت أن «لا علاقة لشيخ العقل بالأمر، ولم يطلعه أحد على ما ينوي الشيخ العنداري فعله». وعبّرت عن اقتناعها بأن «الأمور ستجد طريقاً للحلّ، لأن لا أحد يريد تكريس الانقسام أكثر في الطائفة».

> **ملامح الأزمة داخل الطائفة الدرزية تنسحب على لبنان وجنوب دمشق وفلسطين المحتلة**

وفيما لم تخرج المواقف السياسية إلى العلن بعد، يسود الهدوء على ضفة الحزب الاشتراكي. وعلمت «الأخبار» أن أرسلان سجّل تضامناً مع الصايغ من خلال اتصال هاتفي أمس. أما رئيس حزب التوحيد وئام وهّاب، فلم يسجّل أي موقف حتى اللحظة، مع معلومات عن نيّة الشيخ العنداري استكمال إلباس المدوريّات لمشايخ في مناطق أخرى، منهم الشيخ أبو علي سليمان بودياب من بلدة الجاهلية.

مسألة أخرى تثير البلبلة داخل الطائفة، مع زيارة الشيخ كمال أبو المنى والقاضي غاندي مكارم لدولة الإمارات العربية المتّحدة للمشاركة في «منتدى السلام» الذي استضافته أبو ظبي بين 10 و12 تشرين الثاني الفائت. إذ إن الشيخين انضمّا إلى وفد برئاسة شيخ عقل الموحدين الدروز في فلسطين المحتلة موفق طريف. ولا يخرج المؤتمر عن فعاليات التطبيع الذي تقوده الإمارات هذه الأيام، وخصوصاً مع حضور أحد أبرز حاخامات الصهاينة، أفرايم ميرفيس كبير حاخامات يهود بريطانيا ودول الكومنولث، الذي ألقى خطاباً أشاد فيه باتفاقيات «أبراهام». كما ألقى مكارم كلمة في أعمال المنتدى. وفيما ينتقد العديد من الشخصيات الدينية المشاركة في أعمال المؤتمر، تؤكّد مصادر مقرّبة من الشيخ أبو المنى أنه كان دائماً يشارك في أعمال هذا المنتدى، وأنه هذا العام أوفد مكارم وشقيقه كمال لتمثيله، من دون أن يكون على علم بحضور حاخام يهودي.

هذا الانقسام الديني والسياسي في لبنان، والذي تجلّى في انقسام المشايخ خلال الانتخابات النيابية الأخيرة بين دعم جنبلاط وأرسلان، ووقوف الشيخ أمين الصايغ على موقف مقاطعة رجال الدين للانتخابات، ودعم بعض المقرّبين منه مرشّحين من لوائح المجتمع المدني، يوازيه أيضاً انقسام داخل فلسطين المحتلة حول عناوين مغايرة، وفي سوريا أيضاً.

تحريض إسرائيلي على الفتنة

فمنذ مدة كثّف العدو الإسرائيلي نشاطاً تحريضياً داخل الطائفة في فلسطين، بهدف إيقاع فتنة بين الدروز الفلسطينيين وأبناء الطوائف الإسلامية الأخرى. وتجلّى ذلك في حادثة اختطاف جثمان الشاب الدرزي تيران فرّو من مستشفى في جنين بعد الاعتقاد بأنه جندي في جيش الاحتلال وما تلاها من أحداث. وفي الأيام الماضية، سرت شائعات مكثّفة من حسابات تديرها أجهزة العدوّ في الداخل عن أن الجندي الصهيوني الذي أطلق النار على الشهيد عمار مفلح في حوارة في نابلس، الجمعة الماضي، من أبناء الطائفة الدرزية وأنه قام بفعلته انتقاماً لاختطاف فرّو، وهي معلومات مختلقة بطبيعة الحال. وكذلك الأمر، حيث ركّز الإعلام العبري على قيام جنديين درزيين في جيش العدو بإلقاء عبوة ناسفة على منزل أحد المواطنين الفلسطينيين في بيت لحم. بينما يعمل الإعلام العبري على طمس الموقف الرافض للتجنيد الإجباري بين الدروز الفلسطينيين وينزل عقوبات قاسية بحق رافضي الخدمة وعائلاتهم.

«طابور خامس» في السويداء

أما في الجنوب السوري، فتزيد الأزمة الاقتصادية الخانقة وشحّ المواد، حالة اللاستقرار الأمني والاجتماعي التي تعانيها المحافظة. وقد تحوّل اعتصام أمام دوار مبنى المحافظة أمس إلى أعمال عنفٍ وشغب مع دخول متظاهرين إلى مبنى المحافظة وعملوا على نهبه وإضرام النيران فيه. وكذلك هاجم مسلحون مبنى قيادة الشرطة، ما أدى إلى استشهاد عسكري وإصابة آخرين بجروح. مصادر أهلية من السويداء أكّدت لـ«الأخبار» أن «هناك حالة غليان شعبي بسبب فقدان المواد النفطية بشكل أساسي ووجود مظاهر فساد واضحة، حيث توزّع المشتقات النفطية على تجار ومستفيدين يقومون ببيعها في السوق السوداء ويحرم المواطنون منها»، لكنها تشدد على أن «ذلك لا يبرر الهجوم على مبنى المحافظة والاعتداء على قيادة الشرطة، هناك طابور خامس جاهز لاستغلال معاناة السوريين، وأهالي السويداء يؤيّدون الدولة ويتمسكون بها، وعلى الدولة أن تساعد لكي تنزع فتيل التفجير، الذي يعمل العديد من الجهات داخل المحافظة وخارجها على إذكائه».

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

انتخابات مُفتي المناطق: معركة إنهاء نفوذ المستقبل؟

السعودية ودريان: العلاقة الباردة مع «إمام قريطم»

يؤكد مطلعون أن مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان لم يُنسّق الدعوة إلى انتخابات مفتي المناطق مع السعوديّة، بل كان هدفه جرّ المملكة إلى مواقف داعمة له على اعتبار أن العلاقة بينهما ليست في أفضل أحوالها

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

أصرّ مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان على إجراء انتخابات مفتي المناطق في 18 كانون الأوّل الجاري، وأدار ظهره لكلّ الأصوات الرافضة لهذا الاستحقاق؛ هو وعد بإجرائها وسيفي بوعده في الربع الأخير من عهده لتعبئة الشغور في كل المراكز باستثناء إفتاء جبل لبنان التي تمتلك مفتياً أصيلاً.

لا يفهم المعنيون الأسباب التي دفعت دريان إلى توريط نفسه في حمل كرة النار، وخصوصاً أنّه لم يكن مضطراً إليها. آخر انتخابات للمفتين أُجريت قبل أكثر من 45 عاماً.

الرواية الأولى تُشير إلى أنّ عائشة بكّار لا تقوى على رفع شعار التحدّي في وجه السفارة السعوديّة. ولذلك، رضخت لطلب المملكة السيْر في الاستحقاق رغبةً منها في تطيير المفتين المُعيّنين بالوكالة والمحسوبين على تيار المستقبل. بالنسبة إليها، إنّه الوقت المُناسب لحرق رجالات سعد الحريري والقضاء على نفوذه في المؤسسة الدينيّة، إضافة إلى تفضيلها الذهاب نحو مفتين يرفعون الشعارات المذهبيّة وينفّذون أجندتها بأمانة متى أرادت ذلك.

في المقابل، يملك البعض الآخر رواية مغايرة، ويرون أنّ خطوة دريان غير المحسوبة قد تفتح عليه جميع الجبهات بما قد يؤدي في النهاية إلى إحراق كل مراكبه. ويؤكد هؤلاء أن المفتي لم يُنسّق خطوته مع السعوديّة أو مع الرئيس فؤاد السنيورة، بل على العكس من ذلك وقع الطلاق مع الأخير بعدما أصرّ رئيس الحكومة السابق على إجراء تعديلات على المرسوم 1955/18 المتعلّق بتنظيم دار الفتوى قبل أي انتخابات. إذ يعتقد بأن القانون صار بالياً ويحتاج إلى نفضة بعد أكثر من 65 عاماً على وضعه حيّز التنفيذ، وهو تقدّم باقتراحاته عام 2012 إلى لجنة شُكّلت لدرسها. فيما العالمون ببواطن الأمور يعرفون أنّ الهدف الحقيقي من التعديلات هو تقليص صلاحيات المفتي الذي يسيطر الفتور على علاقته مع السنيورة.

إذاً، هو التاريخ يُعيد نفسه. وهي المعركة التي خاضها المفتي السابق الشيخ محمد رشيد قباني لأكثر من 3 سنوات في وجه محاولات السنيورة «لتقزيم دار الفتوى ودورها الديني والوقفي والوطني لأن تعديلاته لم تُبقِ لمُفتي الجمهورية اللبنانية من الصلاحيّات سِوى استقبال الزائرين»، على حد تعبير قباني.

الفارق الوحيد بين قباني ودريان، أن الأوّل أعلنها معركة واضحة أفضت إلى وقوفه وحيداً - باستثناء قلّة - بعدما فتح عليه تيار المستقبل النار، أما الثاني فقد أسمع التيار كلاماً معسولاً يُرضيه حتى يرضى به مفتياً للجمهوريّة. وهذه الوعود هي التي سهّلت أصلاً على صلاح سلّام (ممثل المستقبل) حمل اسم

> **يُصرّ السنيورة على إجراء تعديلات على المرسوم 18 قبل إجراء انتخابات المفتين**

دريان إلى السفارة المصريّة حيث كانت تجرى المُفاوضات في حينه، وعبّدت طريقه إلى عائشة بكار.

طبعاً، لا تبني السعوديّة علاقتها مع دار الفتوى بناءً على رغبات السنيورة، ولو أنها قد تتأثر بها في بعض الأحيان. لكن للمملكة ملاحظاتها على دريان المطبوعة صورته في ذاكرتها على أنه الشيخ «المغمور» الذي كان يؤمّ المصلّين في قريطم في شهر رمضان أيام الرئيس رفيق الحريري، واستمرت علاقته مع الحريري الابن حتّى صار رئيساً للمحاكم الشرعيّة ثم مفتياً للجمهوريّة.

صحيح أن التواصل بين دريان والرئيس سعد الحريري مقطوع منذ أشهر، بعد اتصال عتب وغضب من الأخير بسبب مواقف دار الفُتوى الداعمة للسنيورة في الانتخابات النيابيّة، إلا أن السعوديّة لا تزال تعتبر دريان ابن الحريريّة ولا يُمكن أن يرتقي لأن يكون برتبة رجلها في لبنان. وهو حاول رمي كل أوراق اعتماده في حضن المملكة، لكنّها كانت دائماً تردّه خائباً. هكذا، تتدفق الأموال السعوديّة إلى خزائن الجمعيّات الإسلاميّة، فيما الحنفيّة مقفلة على دار الفتوى التي تبدو غير قادرة على تلبية مطالب المشايخ والقضاة الذين يُعلنون الإضراب ويتداعون إلى اعتصامات أسبوعيّة.

الإشارات السلبية التي يلمسها دريان من المملكة لا تُعدّ ولا تحصى بعدما أدارت الأذن الطرشاء لتلبية مطالب الدار المالية. كما أنه أيقن أنّها من حرَض الإمارات العربية المتّحدة على توقيف منحتها الماليّة للمشايخ، ثم المنحة القطريّة.

لذلك، لم يعد أمام دريان من خيار سوى ما يفعله اليوم للتقرّب من السعوديّة، عبر تحريك ملف مفتي المناطق لفتح مسلك تواصل مع الرياض والإتيان بمرشّحين تفضّلهم. مع ذلك، يقول مُطلعون إنّ كل هذه «الحركشات» لن تأتي بالنتيجة التي يتمنّاها دريان لجرّ المملكة إلى دعمه، إذ إنّها تتصرّف معه على أساس أنها سلّفته كثيراً في السابق.

نائب أشرف ريفي.

المشايخ المقربون من المملكة ينفون أن تكون السفارة السعودية في بيروت قد سوّقت لاسم أمامهم، لكن ذلك لا يعني أن التسويق لن يحصل مع اقتراب المعركة.

مع ذلك يعتبر آخرون أنّ لإمام حظوظاً أعلى من المرشحين الآخرين، إذ إنّ مفتي طرابلس بالوكالة ليس بعيداً عن المملكة وأفكارها الدينيّة، كما يحظى بدعم رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الذي يمتلك تأثيراً مباشراً على عدد من القضاة والمشايخ. كما لا يعارض النائب فيصل كرامي وجمعية المشاريع الخيريّة وبعض الجمعيات الإسلامية الأخرى السيْر باسمه.

في المقابل، يشدّد متابعون على أنه لا يُمكن توقّع نتائج المعركة سلفاً، إذ إن كثيرين من أعضاء الهيئة الناخبة قد لا يسيرون وفق رغبات السياسيين.

> **التنافس في عاصمة الشمال ينحصر بين مقربين من السعودية**

انقسام مستقبلي بقاعاً

في زحلة، يتنافس أربعة مرشحين هم خالد عبد الفتاح وطالب جمعة وعبد الرحمن شرقيّة وعلي الغزالي. غالبية الترجيحات تميل إلى مصلحة الغزالي الذي «يشبّك» مع أكثر من جهة ويحظى بتأييد بين المشايخ ورؤساء بلديّات المنطقة. وكان المفتي الراحل خليل الميس أصرّ على تسليمه أوقاف الأزهر في البقاع لـ«نظافة كفه» كما كان يُردّد. مع ذلك، لا يخفي بعض أعضاء الهيئة الناخبة معارضتهم لوصول ابن بلدة غزّة إلى سدّة الإفتاء، باعتبار أنّ البلدة، بذلك، «تُكوّش» على كلّ المناصب من النيابة («النائبان حسن مراد وياسين ياسين) إلى الإفتاء.

في المُقابل، يمتلك شرقيّة هو الآخر حيثيّة مهمة في الهيئة الناخبة، ولا سيّما لدى رؤساء بلديّات ومشايخ البقاع الأوسط، إذ تجمعه بهؤلاء علاقات جيدة بعدما عمل سابقاً إماماً في عددٍ من المساجد.

أما طالب جمعة الذي وعده الرئيس سعد الحريري بأن يكون خلفاً لوالد زوجته المفتي الميس، فتبدو حظوظه أقل بكثير بعد وفاة الميس و«تعليق» الحريري عمله في السياسة. ويتردّد أن اتصالات حثيثة تجري بين جمعة وشرقية كي ينسحب أحدهما للآخر، ما يشكّل تهديداً جدياً لحظوظ الغزالي، فيما يعمل الوزير السابق عبد الرحيم مراد على دعم التوافق بين المرشحين للخروج باسم واحد قبل موعد الانتخابات. وفي وقت يدعم آل مراد ترشيح الغزالي، ينقسم القضاة والمشايخ ورؤساء البلديّات المحسوبون على تيار المستقبل بين المرشحين الثلاثة الآخرين.

في حاصبيا ومرجعيون، يبقى المفتي الحالي بالوكالة الشيخ حسن دلي الأقوى في مواجهة المرشحَين عماد الخطيب وفادي نصيف. ودلي، ابن بلدة شبعا يحظى بشعبية واسعة ويملك علاقات أخطبوطيّة في الهيئة الناخبة ومع القوى السياسيّة، ولا يُخفي تيار المستقبل دعمه له، بل يعتبر بعض المحسوبين على التيار أن معركة دلي هي معركتهم الأساسيّة. ومع وضع مسؤولي المستقبل ثقلهم في الاستحقاق، يرجّح متابعون انسحاب الخطيب لمصلحة دلي في اللحظات الأخيرة.

قلّة عدد أعضاء الهيئة الناخبة في راشيا (19) تشي بأن الأمر محسوم لمصلحة المرشح وفيق حجازي صاحب الحظوظ الأعلى في مواجهة المرشحَين أيمن شرقية وجمال حمّود. لذلك، لا مؤشرات لمعركة حقيقية في المنطقة مع توجّه بالذهاب إلى تزكية حجازي قبل موعد الانتخابات، خصوصاً أنّه يملك الأكثرية الساحقة من أصوات الهيئة.

وكما في راشيا كذلك في بعلبك – الهرمل حيث يتنافس ثلاثة مرشحين هم أيمن الرفاعي وسامي الرفاعي وعلي حسن. والمُرجّح للفوز، بقوة، هو المفتي السابق أيمن الرفاعي المعروف ببكر الرفاعي مع الحديث عن إمكانية انسحاب حسن. ويمتلك الرفاعي حضوراً في منطقته وترتبطه علاقات وطيدة مع كل القوى ويمتلك عدداً لا بأس به من الداعمين في الهيئة الناخبة التي يصل عدد أعضائها إلى 25، إضافة إلى دعم واضح من تيار المستقبل الذي يُعتبر قريباً منه. كما يُعرف عنه قربه من السعوديّة، إذ إنّ المفتي السابق الشيخ محمد رشيد قباني عيّنه مفتياً عام 2013 في عزّ المواجهة مع تيار المستقبل. واعتُبر تعيينه يومها تقرّباً من قباني إلى السعوديّة.

أمّ المعارك في طرابلس

لا صوت يعلو فوق صوت معركة مفتي المناطق في دار الفتوى، حيث يختلط حابل الإصلاحات في المؤسسات الدينيّة بالتدخلات السياسيّة. التحضيرات تجري على قدم وساق لإنجاز الاستحقاق في 18 كانون الأوّل المقبل

لينا فخر الدين

صادقت اللجنة القضائيّة في دار الفتوى، في جلسة عقدتها الأسبوع الماضي، على ملفّات 27 مرشحاً إلى انتخابات مفتي المناطق ورفضت ستة منهم لمخالفتهم المادة 28 (نقص في الملف أو عدم تلبية الشروط كالسنّ مثلاً..) من المرسوم 1955/18 الذي ينظّم شؤون الدار. وقد أثار عمل اللجنة انتقادات في أوساط المشايخ واتهامات بالتدخّل في سير العملية الانتخابية بعدما صادقت على ملف ترشيح أحد أعضائها ورفضت ترشيح أحد خصومه، إضافة إلى مخالفة تمثّلت في عدم نشر لوائح الشطب قبل فترة من موعد الانتخابات.

على أيّ حال، وضعت دار الفتوى الإنتخابات على السكّة، ومعها فُتح باب التدخلات السياسية في المناطق التي تمت دعوة هيئاتها الناخبة، وهي عكار وطرابلس وزحلة وبعلبك - الهرمل وراشيا وزحلة وحاصبيا - مرجعيون.

ورغم أن الهدف الأول للانتخابات، على ما تؤكّد مصادر مطّلعة، هو تقليص سيطرة تيار المستقبل على المؤسسة الدينيّة، يعمل التيار في المقابل لتأكيد سطوته على الهيئة الناخبة وإثبات أنه لا يزال قادراً على «صناعة» أكثر من مفتٍ في المناطق.

المعركة الأهم ستكون في طرابلس، حيث تتداخل الاعتبارات السياسيّة بالشخصيّة مع كثرة المرشحين (7)، فيما المطّلعون يشيرون إلى أنّ المرشحين الجديين هم: محمد إمام وسمير كمال الدين وبلال بارودي.

بحسب مصادر مطّلعة، فإن بارودي وكمال الدين من الشخصيات التي ترغب السعوديّة بوصولها إلى منصب الإفتاء، مع أرجحية للأخير بسبب قربه من المفتي الشيخ عبد اللطيف دريان، فيما يستقطب بارودي المتشددين بخطاب طائفي يتقاطع مع مواقف السفارة السعوديّة، ويحظى بدعم

تقرير

مبنى الأهراءات: الأعمال معلّقة

رأجانا حمية

أكثر من ثلاثة أشهر مرّت على طلب وزارة الأشغال العامة والنقل من شركة «خطيب وعلمي» إعادة النظر في دراستها حول مصير الأهراءات، من دون الخروج بأي نتيجة حتى اليوم. الدراسة كانت قد أُجريت قبل انهيار الجزء الشمالي من المبنى، وباتت بحاجة إلى مراجعة لاتخاذ القرار في ما يتعلق بالجهة الجنوبية الصامدة منه حتى الآن. إلا أنّ الشركة لم تباشر بهذه المراجعة بعد، في انتظار الحصول على موافقة من وزارتَي البيئة والأشغال العامة والنقل على تأمين مبلغ 190 ألف دولار أميركي بدل كلفة إعادة النظر هذه.

وفي هذا السياق، تشير مصادر في وزارة الأشغال العامة والنقل إلى أن «الشركة أرسلت كتاباً تطلب فيه هذا المبلغ لكننا وجدنا أن الرقم كبير جداً»، مضيفة أنّه «جرت محاولات مع البعض لتخفيض المبلغ لكنها لم توصل إلى شيء، ولا يزال الموضوع متوقفاً عند هذه النقطة».

وفي انتظار حلحلة لا تبدو قريبة، بسبب استحالة الموافقة على دفع هذا المبلغ كما تتوقع المصادر، تبرز الخشية من أن تلقى الجهة الجنوبية من المبنى مصير الجهة الشمالية منه: أي الانهيار. فمع بدء موسم الأمطار، يذّكر رئيس اللجنة العلمية لمعالجة الحبوب في مرفأ بيروت، الدكتور محمد أبيض، أن «الصوامع التي لا تزال تحتوي على الحبوب ستصلها الأمطار، ما يُنذر بحدوث عملية تخمّر قد تؤدي إلى عودة الحرائق إلى الصوامع وتكرار حوادث سقوطها».

وبالعودة إلى الجهة الشمالية من المبنى، فهي لا تزال تشهد مداً وجزراً في أعمال التنظيف ورفع الركام، لأسباب كثيرة، أولها التمويل وآخرها القراراتُ المتأخرة جداً لمتابعاتٍ أخذت صفة «المعجّل المكرّر».

فبعدما توقفت الأعمال لأسابيع بسبب العجز عن تأمين تمويل بقيمة تقارب الستين ألف دولار لشراء الأدوية والمبيدات اللازمة لرشّ الفطريات، عادت... لتتوقف مجدداً للسبب العتيد نفسه: التمويل. فقد بيّنت الأعمال على الأرض الحاجة إلى مبلغ يقارب الـ250 ألف دولار أميركي لتأمين بدل أكلاف تكسير الردميات ونقلها إلى خارج أرض المرفأ، كما ثمن المحروقات للآليات. وفي هذا السياق، يشير أبيض إلى أن «المبلغ بات جاهزاً، فقد تمكنّا من تأمين حوالى 260 ألف دولار»، غير أن ما يؤخّر الأعمال هو «انتظار الموافقة الخطية من وزارة الأشغال العامة والنقل على نقل الردميات إلى الكوستابرافا»، بعدما نالت اللجنة موافقة من استشاري مجلس الإنماء والإعمار على عملية النقل «خصوصاً بعد إجراء فحوص للردميات التي تبيّن إمكانية استخدامها». موضحاً أن «الموافقة الشفهية لا تتيح المباشرة بالعمل التي تتطلّب كتاباً خطياً».

ويبرّر أبيض تأخر الموافقة بما أنّ «وزارة الأشغال العامة كانت تريد ربط تنظيف المرفأ ككلّ بالعمل القائم في المبنى، إلا أننا طالبنا بالفصل وهو ما جرى».

مع ذلك، تشير آخر المعلومات إلى أن هناك سبباً آخر يؤخّر الموافقة، وهو «اعتراض اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية على نقل كامل الكمية، التي تُقدّر ما بين 20 إلى 30 ألف متر مكعّب، ما بين ردميات أحجار وبقايا حبوب إلى مكبّ الكوستابرافا من دون الزجاج والحديد والنفايات التي طُلب منّا معالجتها وفرزها قبل نقلها». وعلى الرغم من تبلّغ وزارة البيئة من الاستشاري في مجلس الإنماء والإعمار أن «وجهة استخدامها ستكون لردم حفرة هناك»، إلا أن ما صدر عن اتحاد البلديات قد يؤجل الأعمال أكثر. وفي هذا السياق، تواصلت «الأخبار» مع اتحاد البلديات الذي اعتبر أن كلّ ما قاله «كان أقرب إلى إبداء الرأي أكثر مما هو اعتراض»، مشيراً إلى أن «المرجعية في هذا الإطار هي مجلس الإنماء والإعمار الذي يقرّر ضمناً ما إن كانت هذه الردميات صالحة من الناحية والفنية والتقنية لردم الحفرة التي يفترض أن يقوم عليها معمل تكرير نهر الغدير». وسبب التخوّف لدى اتحاد البلديات هو «عدم صلاحية هذه الردميات واتخاذ قرار غير مدروس بالنقل قد يتبيّن لاحقاً أنه كان خاطئاً، ونبدأ عندها بالتفتيش عن مكان آخر للنقل».

وبغضّ النظر عن موقف الاتحاد، تعتبر وزارة البيئة أنها قامت بما يلزم «وزيادة»، حيث عملت بحسب أبيض على «تأمين كَلّ ما نحتاج إليه لمتابعة العملية من تأمين الأموال، إلى تأمين مواد الرش، إلى أخذ الموافقات اللازمة من جميع الأطراف المعنيين». واليوم، هي ترمي الكرة في ملعب وزارة الأشغال ومجلس الإنماء والإعمار «لاستكمال باقي الإجراءات من أجل متابعة الأعمال في المرفأ»، لافتة إلى أن آخر المعلومات هو «أن الردميات قد تُقسّم ما بين مكبّي الكوستابرافا والجديدة».

(هيثم الموسوي)

قضية

تضع التصنيفات العالمية الجامعات اللبنانية على خارطة كبريات الجامعات في الوطن العربي والعالم لتجعل إنجازاتها مرئية، نظراً إلى اهتمام الرأي العام بهذه التصنيفات. لكن دون ذلك أسئلة كثيرة حول البعد التسويقي والتجاري وتنميط الجامعات والمنافسة على الاعتراف، وما ينتج عن ذلك من مفاعيل نفسية واجتماعية وأخلاقية

الجامعات منقسمة حول التصنيف العالمي

إجراء إلزامي للتطور أو علامة تجارية

فاتن الحاج

مشاركة الجامعات في سباق التصنيفات الذي تجريه شركات تجارية عالمية مثل QS أو THE وغيرهما ليست خياراً. عملياً، إذا أحجمت الجامعة عن تحديث معطياتها وأرقامها، فإن منصّات التصنيف ستصنّفها تلقائياً، من دون علمها، ومن دون إرادتها، وسترى نفسها سنة بعد سنة في مرتبة متأخّرة في تصنيف معيّن، ما قد يلحق إجحافاً بسمعتها الأكاديمية والمهنية. وبهذا المعنى، يقرّ مسؤولون أكاديميون في الجامعات اللبنانية بأنّ الـranking وجوده هي كدفن الرأس في الرمل، وبالتالي يجب التعامل معه كإحدى الأدوات التي تساعد الجامعة في تطوير أدائها وبناء خططها، رغم البعد التجاري للتصنيف، والأساليب الملتوية التي تعتمدها بعض الجامعات كدفع الأموال، أو شراء أفضل الباحثين بهدف تبوّؤ مراتب متقدّمة عالمياً.

«الأخبار» تواصلت مع عدد من الجامعات اللبنانية لمعرفة أسباب مشاركتها في هذا التصنيف، وما يمكن أن يضيفه إليها، ورأيها بالمعايير المعتمدة من شركات التصنيف، وما إن كانت علمية ومنصفة. ومن بين الجامعات التي جرى التواصل معها، تمنّعت الجامعة الأميركية في بيروت- كعادتها- عن الإجابة على الأسئلة التي أرسلناها لإدارتها عبر المكتب الإعلامي.

الانطونية: شركات التصنيف تجارية

الأمين العام للجامعة الانطونية، الأب زياد معتوق، يقول إننا «لا نختار المشاركة في التصنيفات بل نذهب إليها مرغمين، ولسنا راضين على مسار التصنيف، وإن كان يضع أداة بين أيدي الطلّاب ليختاروا بشكل أفضل مسارهم الجامعيّ، ولكنّ الطريقة التي تُدار فيها هذه التصنيفات لا تضع مصلحتهم في الأولويّة بل الربح المادّي. في النهاية هذه شركات تجاريّة تبتغي الربح». ويتجلى الجانب التجاري «في العروض التي نتلقّاها كجامعة لوضع إعلانات في المنشورات الخاصّة بالتصنيفات، وتمويل لقاءات عالميّة حول التعليم العالي، والمشاركة في ورش عمل تساعد الجامعة في تحسين تصنيفها، وشراء منتجات تمكّن الجامعة من تنظيم مجال او آخر من عملها يؤثّر على معيار من معايير التصنيف». برأي معتوق، تفتقد المعايير إلى الشفافيّة، «فلا يوجد البتّة واضحة وفعّالة لمتابعة ومراقبة جميع المعطيات التي تبرزها الجامعات في العديد من المعايير. كما أنّ المعايير لا تأخذ في الحسبان تميُّز جامعات في اختصاصات معيّنة عن جامعات أخرى». اللافت ما يثيره معتوق لجهة تنميط الجامعات، بحيث تفقد شيئاً من فرادتها التي نشّأت على أساسها.

اللبنانية - الأميركية: أداة للعقارنة

ديان نوفل، مساعدة رئيس الجامعة اللبنانية الأميركية للبحث المؤسساتي والتقييم، لديها مقاربة مختلفة للتصنيف، فهي تعدّه أداة مهمة لأي جامعة للتواصل مع الجامعات الأخرى، وإقامة المقارنة معها في مكوّنات مختلفة، ومنها التدريس الجيّد، المناهج المبتكرة، البحث الاستكشافي، جذب المنح، خدمة المجتمع وغيرها، ما يساعد الجامعة على تقييم أدائها استناداً إلى المعايير والمواصفات التي تضعها المؤسسات العالمية للتقييم، و«نحن معنيون بتطوير قدراتنا وإمكاناتنا استناداً إلى التصنيف الذي يطاول جامعتنا». برأيها، التصنيف مجرد مسار واحد في جملة مسارات. مثلاً، لا يمكن له أن يؤدي إلى تقييم جودة التعليم كثيراً، ويحتاج الأمر إلى سؤال الطلاب، وهذا ما لا تقوم به مؤسسات التصنيف العالمية مثلاً.

تستبعد نوفل الجانب التجاري، والأصح، كما تقول، «مقاربة الموضوع من زاوية الموارد الضخمة التي تضعها الدول والمجتمعات في تصرّف جامعاتها، سواء لجهة اختيار أفضل الأساتذة، أو تأمين كلّ الإمكانات اللازمة للتعليم العالي، وهذا ما تقوم به السعودية مثلاً والجامعات التي تحتلّ المراكز الأولى عالمياً، في حين أنه في لبنان، لا أحد يهتم بمساعدة الجامعات بدءاً من الجامعة اللبنانية، والدولة اللبنانية ليست لديها رؤية أو سياسة تربوية جامعية للتفاعل مع مؤسسات التعليم العالي وتحفيزها على تحسين أدائها».

> تعتمد بعض الجامعات أساليب ملتوية كدفع الأموال أو شراء أفضل الباحثين

اليسوعية: ليس معياراً للجودة

مسؤولة مركز ريادة الأعمال في جامعة القديس يوسف، أورسولا الحاج، توافق أن كلّ هذه التصنيفات هي أدوات للمقارنة والقياس المعياري، مشيرة إلى أننا «نعطي كلّ واحدة منها منظوراً مختلفاً ونعتقد أننا بحاجة إلى المزيد من البيانات المقارنة والتصنيفات لفهم الجوانب المختلفة للتعليم وللطلاب، واتخاذ خيار بناءً على المعايير الأكثر أهمية بالنسبة إليهم».

لا تنفي الحاج أن هناك «بزنس التصنيف»، إذ يمكننا العثور على كلّ أنواع الترتيب، وما لا نحبّه هو اعتبار أحد هذه الترتيبات المعيار الوحيد لقيمة الجامعة، «وهذا أمر خاطئ ويجب أن تكون وكالات التصنيف والجامعات يقظة بشأن شفافية هذه التصنيفات وجودتها، حتى لا تنتقل من أداة للتحسين المستمر إلى أداة للتواصل والتلاعب الوهميين».

وتستبعد الحاج أن يستخدم أولياء الأمور والطلاب التصنيفات كمعيار لاختيار الجامعة، «لكنّ الجميع يتشوّق لمعرفة النتيجة التي يستخدمونها للتفاخر باختيارهم، باعتبار أن التصنيف قوي في العلامة التجارية، وبسهل إيصاله وفهمه». وعما إن كانت المعايير موضوعية ومنصفة، أجابت الحاج بـ«نعم ولا، نعم من أجل الغرض الذي أنشئت من أجله، ولا لأن التصنيف لا يمكن أن يحتوي على 7 أو 8 نقاط بيانات للحكم على جودة الجامعة، وهذا هو الغرض من الاعتماد». وتلفت إلى أن إعطاء أهمية كبيرة للترتيب قد يكون أمراً خطيراً، وأولئك الذين يدفعونه بعيداً سوف يبيعون التعليم.

اللبنانية: لفت نظر الدولة

الجامعة اللبنانية قدّمت بياناتها لمؤسسة «كيو إس» (QS) للمرة الأولى في عام 2018 عن نتائج عام 2019، بعدما تبيّن لها أن هذه المؤسسة تقوم بتصنيفها من دون مشاركتها، ومن دون أن تقدّم هي بياناتها بنفسها، ما كان ينعكس، بحسب هدى مقنص، مسؤولة مكتب التواصل والمعلومات في الجامعة، سلباً على صورة الجامعة وعلى النظرة التي ينظر بها بعضهم إليها بوصفها «عبئاً» على الدولة اللبنانية ومؤسسة غير منتجة. ووفق مقنص، اعتبرت الجامعة أن «الاشتراك في التصنيفات هو أحد الطرق التي تثبت بواسطتها أنها تستحق عن جدارة أن تحظى برعاية الدولة واهتمامها وبزيادة موازنتها».

وتقول إن «مؤشر السمعة المهنية يؤكد أنّ طلّاب الجامعة اللّبنانيّة ومتخرّجيها يتمتّعون بالكفاءات والمهارات اللّازمة التي يحتاج إليها سوق العمل، فضلاً عن التزامهم بالتّفكير الإبداعي ومبدأ الخدمة المجتمعيّة والمسؤوليّة الوطنيّة والرّيادة».

> سيزار وازن: التصنيف ليس التميّز

يقرّ مدير مكتب الشؤون الدولية في جامعة قطر، سيزار وازن، بأن شركات التصنيف هي «شركات تجارية وتبيع الداتا بمبالغ طائلة». وبأن لعبة التصنيف هي «لعبة تسويقية». رغم ذلك، يبرّر وازن انخراط جامعة قطر، وهي الجامعة الرسمية، في هذه التصنيفات لأنه «من غير المنصف للقيادات القطرية، التي وضعت استثمارات عالية لتحسين التعليم وتعزيز البحث العلمي، أن لا تشارك في التصنيف ويستفيد المجتمع القطري من الإنجازات التي تحققها الجامعة على هذا الصعيد». يوضح: «المشاركة ليست هدفاً بحدّ ذاته، والتصنيف لا يعني التميّز، أي أن تصدّق الجامعة نفسها النتيجة باعتبار أنها أدّت قسطها للعلا، والطريقة التي نعتمدها في الجامعة هي أن نكون في المستوى الذي يجب أن نكون فيه، أي إظهار مستوى الجامعة الحقيقي من دون اعتماد أي أساليب غير أخلاقية لاحتلال مراكز متقدمة». ما يستفزّ وازن: «أن لا تحظى الجامعات اللبنانية المتميّزة بالمرتبة التي تستحقها، والسبب بسيط، وهو أنها لا تضع الجهود اللازمة في هذا الإطار، لا سيما وأن اجتذاب الطلاب الأجانب هو معيار أساسي في التصنيف، ويفترض أن تكون هناك مبادرة على مستوى الدولة لاستقطاب هؤلاء الطلاب لا سيما الصينيين والهنود، ما يمكن أن يسهم في إدخال مردود مالي إلى الجامعات» مقترحاً «عقد مؤتمر وطني لمناقشة منهجية هذه التصنيفات وتعزيز أدوات المنافسة».

لا توجد النية واضحة وفغالة لمتابعة المعطيات التي تبرزها الجامعات (هروان بو حيدر)

نهوند القادري
التصنيف يخدم النظام القوي بـ«نعومته»

لا يمكن، بحسب الأستاذة والباحثة في علوم الإعلام والاتصال نهوند القادري، عزل التصنيفات الجامعية، أو أيّ تصنيف آخر، عن سياق النظام الرأسمالي النيوليبرالي المعولم السائد، والمنطق الذي يعمل من خلاله والآليات التي يفرزها، بحيث يصحّح الخلل من داخله. وبهذا المعنى، يلتفّ هذا النظام، كما تقول، على المنظومة التكنولوجية الاتصالية ويوظفها لمصلحته، من خلال البحث عن إنسان جديد يمتلك ثلاث سمات: مستهلك، منافس ومتصل. «وبذلك يجري وضع معايير تعزّز المنافسة على الاعتراف، وهو ما يفسّر سباق الجامعات للتنافس على موقعها في السوق الاقتصادية، لا سيما في الإنتاج الاستهلاكي، ما قد ينتج عنه مفاعيل نفسية واجتماعية وأخلاقية، وأحياناً قلقاً وإحباطاً وعدم رضا عن الذات، ومزيداً من عقد النقص، ما يجعل الهيمنة تتغوّل وتتغلغل في العقول أكثر فأكثر».

ما يحصل، بحسب القادري، هو أن عمل الجامعات يصوّب أكثر فأكثر باتجاه ما تريد جهات التصنيف، ووفق المعايير التي تضعها هي، والتي تناسب ثقافتها ومصالحها وهيمنتها المبطّنة والخادعة على الآخرين، وبناء عليه، فإن ما يجري لا يمكن وصفه بـ«الزعبرة»، بقدر ما يخدم معايير هذا النظام القوي بـ«نعومته». تسأل القادري: «أين العدالة في التصنيف حين تقارن جامعة مثل الجامعة اللبنانية، تستقطب طلاباً من بيئات معدمة، وتفسح أمامهم فرص الترقي والحراك الاجتماعي، وبين جامعات أخرى تستلم طلاباً جاهزين من طبقات ميسورة ولديهم كلّ المقوّمات سلفاً؟». تستدرك: «ثمة سلب لروحية الجامعات التي يُفترض أن تقوم على الإنتاج المعرفي والمفاهيمي الذي يرعى آليات العمل والتطوّر، بما يتلاءم مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية». هذا السلب، كما تقول القادري، «يتمثل في مقولة إن الجامعات يجب أن تستجيب لمتطلبات سوق العمل، وأحياناً للّهاث وراء تقلباته، وعندها يصبح المعيار الأقوى والأفضل هو السائد مقابل الأضعف والأسوأ». يكمن وراء هذا التصنيف، بحسب القادري، «نوع من التوتاليتارية القائمة على الاستقطاب الثنائي والفرز الطبقي والعرقي والمناطقي، بصورة إطلاقية، ما يؤدي إلى مزيد من استبعاد المتن للهامش الذي غالباً ما يكون مكمناً للإبداع».

على صوتك

بازار التصنيفات فخٌ للجامعات

تمارا الزين *

في عام 2020، نشر «الباحث» الفرنسي كاميي نوس (Camille Noûs) نحو منتي مقال علمي محكّم في مجلات علمية عالية، في حقول امتدّت من فيزياء الجزيئيات، وصولاً إلى الجندر، مروراً بالبيئة والمعلوماتية والعلوم الاجتماعية والتاريخ.. اتضح في ما بعد أن هذا «الباحث» الموسوعي وهميٌّ إن صحّ التوصيف، وذلك بعدما اعترفت مجموعة متنوّعة من الباحثين، بأنها هي من تنشر باسمه وأنه لا وجود حتّى للمختبر الذي كان يُنسب إليه (بالمناسبة تمّ اختيار اسم كاميي لأنه يصح للمرأة والرجل، وكنية نوس من الضمير المنفصل Nous أي «نحن» ومن اللاتينية vōūς التي تعني العقل). طبعاً لم تكن هذه الخدعة تبتغي المزاح، بل كانت وسيلة احتجاجية ضد التمجيد الفردي، ولإبراز المجهود الجماعي الذي يكمن خلف النتائج العلمية، كما لإثبات عبثية التقييم الكمّي للبحوث وما يستتبع ذلك من تحريف لأهداف البحث العلمي وزجٍّ للباحثين في التسويق الذاتي والتنافس على الأرقام والسعي للإنتاجية الكميّة ولو على حساب الجودة.

وما ينطبق على الباحثين من تشويه لدورهم، ينطبق أيضاً على الجامعات في سعيها المحموم نحو مجد التصنيفات. في كتابه «سوق المعارف»، يربط عالم الاجتماع لورنس بوش بين صعود النيوليبرالية وتحويل التعليم العالي والبحوث إلى سوقٍ يعمل وفق حوكمة تجارية، لا تختلف عن حوكمة الشركات، مع كلّ ما يستلزم ذلك من سطوة واضحة لمفاهيم الربحية والاستحواذ على التمويل، وجذب النخب المالية والطاقات الشابّة المحليّة والأجنبية. وهكذا، وتحت حجج مختلفة منها مثلاً توجيه الطلاب أثناء اختيار «الجامعة الأفضل» لدراستهم، أو إرشاد المموّلين نحو «أنجح الجامعات» بحثياً لتنفيذ مشاريع علميّة تهمّهم، بدأت رحلة تصنيف الجامعات وفق رؤية رأسمالية بحت تشجّع على تسليع التعليم والبحوث ومقاربتهما كسلعة تخضع لآليات العرض والطلب ولمجاراة «الماركتنغ»، من دون الالتفات جدياً إلى مآلات هذا التحوّل والضرر الذي لحق بالدور الاجتماعي الذي على الجامعة أن تؤديه في محيطها وبيئتها، باستثناء طبعاً بعض الأصوات التي بدأت تعلو ضد هذا التحريف، ومنها المؤرّخ جيري مولر الذي عرض، في كتابه «استبداد المقاييس»، مساوئ الاعتماد الأعمى على المقاييس الكميّة ومدى ضررها على كلّ مؤسسات المجتمع ومنها الجامعات.

لو سلّمنا بحقيقة الميل البشري لإغواء التصنيفات، لأنها تبدو أسهل وسيلة للتقييم، تقينا عناء، التحليل النوعي المعقّد، علينا أن لا ننسى أن كلمات مثل «أفضل»، و«أنجح» (كما كلّ الرتب) تحمل في طياتها سؤالاً جوهرياً عن ماهية ودلالة المعايير التي أوصلت إليها. لنأخذ مثلاً تصنيف التايمز (Times Higher Education Rankings)، فإن غالبية مؤشراته والتي تندرج تحت خانات كالتعليم، البحوث، التمويل، العالميّة، الابتكار، إلخ.، تعتمد على معطيات كميّة وإحصائية وماليّة. لن أفنّد كلّ الخانات، فكل واحدة تحتاج إلى مقال منفصل، وسأكتفي بالبحوث التي يعتمد التصنيف مؤشرين أساسيين لها وهما متوسط عدد المقالات العلمية لكلّ باحث، ومتوسط الاستشهادات لكلّ مقال علمي، باعتبار أنهما يعكسان جودة البحوث وأثرها، وفي هذا تحريف وتضليل وترويج للتسليع. فبالنسبة إلى مؤشر المقالات، فإنه يشجّع ببساطة على «تفريخها»، حتى لو اضطرّ الباحث لتجزئة نتائجه بأسلوب صناعي، أو للعمل في حقول خارج اختصاصه فقط لزيادة إنتاجه، أو أيضاً لتكديس عشرات طلاب الدكتوراه الذين سيعودون عليه بعشرات المقالات من دون مجهود يُذكر منه، إلى ما هنالك من عواقب كارثية خبا معها وهج البحوث والباحثين المقاومين لتسليع البحوث. أما في ما يخصّ الاستشهادات، فهل ذكر مقال علمي في مقال آخر يعني مصادقة على ما ورد فيه؟ علينا أن نتذكّر أن مئات الاستشهادات بالباحث الكوري هوانغ وو-سوك كانت لنقض ادعاءاته بشأن الاستنساخ البشري، ولم تكن بأي شكل من الأشكال لشرعنة بحوثه! ما يعني ببساطة أن الاستشهادات لا تعكس بالضرورة جودة البحث أو أهميته (بل ربما العكس) والأنكى أنها تدفع بالباحثين حول العالم نحو العمل على البحوث «المعولة»، التي تستحوذ على اهتمام عالمي فرضته الجهات العلمية المهيمنة التي تحدّد الأولويات العلمية انطلاقاً من منظارها ومصالحها، وهو ما أدى تلقائياً في الكثير من الدول، ومنها بلادنا، إلى إهمال التحدّيات المحليّة وانفصام البحوث عن محيطها (وهذا ما ساهم أيضاً في تهميش الإنسانيات وعلوم المجتمع).

أما كيفية احتساب المقالات والاستشهادات، فتتمّ عبر رصد المجلات المتوفرة في قاعدة بيانات محدّدة، تقتصر في المصالح مع ثلّة من دور النشر العلمية التي تحتكر سوق النشر (حتى ولو أوحت بالعكس). فيكفي أن نطّلع على حجم أعمال دار نشر السيفير (Elsevier)، والذي تجاوز سبعة مليارات دولار أميركي (دون أن ننسى إسهام دور النشر في فرض هيمنة لغوية لصالح الإنكليزية)! أما باقي التصنيفات فلا تقلّ سوءاً. باختصار، إن تصنيف شانغهاي لا يقلّ انحيازاً في مؤشراته كنسبة الحائزين على نوبل وعدد الباحثين الذين نشروا مقالات في Science وNature والتي فُصّلت على مقاس البعض، والتي تُدعّم الإيديولوجية النخبوية للجامعات. أما تصنيف كيو أس QS فيبدو الأكثر تسخيفاً لدور الجامعة والتعليم والبحوث وإنتاج المعرفة، لأسباب عدة أهمها منهجية التصنيف وطبيعة المؤشرات الضيّقة.

ببساطة، كلّ هذه التصنيفات لا تولي اهتماماً فعلياً لجودة التعليم ونقل المعرفة للطلاب وتدفع بالجميع للاصطفاف في نمط موحّد يُفرض فيه تقييسٌ (standardisation) يلغي التمايز الثقافي بين الجماعات العلمية، وينسف إمكانية بزوغ أفكار وعلوم لا تتماشى مع الأنماط السائدة، ويحوّل الباحث إلى مجرّد منتج لمقالات علمية يسعى من خلالها لـ«إقرار» دولي بمكانته عبر مؤشرات كميّة (كمؤشّر هيرش H index مالئ الدنيا وشاغل الباحثين) بات يعتبرها بذاتها بطاقة التعريف به من دون أي اعتبار لما يجب أن يكون عليه دوره في المجتمع. أمّا الأخطر فهو أن بعض الدول باتت تعتمد على هذه التصنيفات لتحديد سياستها العلمية، وفرض اندماج بين بعض الجامعات، كما ولتحديد التمويل. وبدورها، باتت الجامعات تأخذ التصنيف كهدفٍ بذاته لا كوسيلة، وتعتبره مرجعاً لرسم خططها والشروع بتغييرات جذرية في الجامعة، فقط من أجل اللحاق في السباق لا من أجل تحسين أدائها وتجذير دورها في المجتمع وفق رسالة وطنية جليّة... طبعاً هذا لا يعني بأننا ننفي الأوجه الإيجابية لهذه التصنيفات باعتبارها أداةً تصلح لتشخيص بعض نقاط الضعف والقوة، ولكن من دون الخضوع للكوانتوفرينيا الطاغية (الهوس الكمّي) وشرط أن تختار الجامعة بتأنٍّ شديد ما يتناسب مع واقعها وأهدافها ومهمّتها الأصيلة وشرط الاعتراف بمحدودية هذه التصنيفات التي لا تتبع منهجاً تقييمياً، بل منهجاً مقارناً بين الجامعات يختلف مع اختلاف هويّة «المصنَّف» وغاياته التجارية والسياسية والتأثيرية...

***الأمينة العامة للمجلس الوطني للبحوث العلمية**

الملك فضلو، طال عمره

جمال غصن

يتربّع فضلو خوري على عرش مملكته «الراديكالية»، الذين يعتبرون أن ما وراء سور شارع بلس شيءٌ جميلٌ يجب الحفاظ عليه».

لن نتطرّق إلى سمات الرجل الشخصية، رغم أنها سافرة وفاضحة، أو لأي تشخيص مرضي نفسي كوننا غير مؤهّلين لذلك، ولكن لا بدّ من التوقف عند الحالة النفسية للذين يحيطون به ويتعاملون معه يومياً في إدارة الجامعة الرائدة في العالم العربي، قبل أن ينزع «الكينغ» فضلو العربية عن «لوغو» الجامعة الأميركية في بيروت.

للملك ثارٌ مع «الأخبار»، طالما ظننّا أنه متعلّق بفضح الصحيفة للقليل من الفضائح التي تورّط بها رئيس أهمّ جامعات بيروت، من كارثة المشفى الجامعي إلى تسليم بريد الجامعة الإلكتروني إلى أسياده، وصولاً إلى الصرف التعسّفي الذي طال ما يقرب من ألف موظف في خضمّ أزمة صحية إنسانية كونية. لكن تبيّن بعد البحث أنّ حقده ينبت من مقابلة أجرتها الجريدة معه، لم تظهره بالمظهر الذي يظن فضلو أنه يليق به، نوبات غضبه تجاه «الأخبار»، ومن يتحدّث معها من مقرّبيه، موثّقة بشهود كثر، لكن ما يخفيه الغضب هو الخوف من فضيحته على أنه «تفنيصة». ولمحاسن الصدف، يُصادف اليوم ذكرى مؤسّسي الجامعة وهو يوم غالباً ما يجمع إداريّي الجامعة بأمنائها لمناقشة آخر التطورات «الأكاديمية» والمالية.

طبعاً أمناء الجامعة ليسوا بأفضل ممّن اختاروه أميناً أكبر على درّتهم، لكنه يبدي حرصاً أكثر من الذين ائتمنوه على مصالحهم. إذ يروي أحد الحضور في اجتماع مجلس أمناء الجامعة، إبّان الأزمة، أنّ فضلو هو من روّج لفكرة أن على التلاميذ أن يدفعوا ثمن الانهيار، في الوقت الذي كان فيه أثرياء المجلس يخجلون من طرح ذلك كونهم يجلسون على ثروات مليارديرية. لكن المشكلة الأكبر ليست في التملّق للأمناء الأثرياء، أو من تبقّى منهم، كونه حتى في ممارسة الشحاذة يفشل بـ«زلة» (وهذا موضوع آخر)، بل في ثقافة الـ«Yes Men».

أو «اللكيسة» بالمشبرح، التي أحاط الرجل نفسه بها، وهو الذي يدّعي أنه يتدرّج من مدارس الآداب الحرّة والفكر الحرّ، والتي يطمح أن تُزهر ثورة في بيضة اللعازرية. فضلو خوري يُرعب من يعمل معه، ولا أحد يجرؤ على مساءلته تفادياً لتداعيات ذلك. (اعتراف شخصي آخر: ذلك يسعدني إذ يسرّع في زوال وكر الجواسيس). لكن لمن يهمّه أمر الجامعة الأميركية وإرثها، وجورج حبش وبلوط «مُقشّبر»، الشخص المؤتمن على هذا الإرث يدمّره بسرعة قياسية.

بالعودة إلى انبهار الزملاء، في الجريدة بالجامعة الأميركية... هنا الموضوع الأهم. في نقاش موجز، هناك فكرة عامة أن جامعة فضلو هي السبيل للترقّي الطبقي، الترقي الطبقي في عالمنا بات أن يصبح الفرد «عزقة» أو «برغي» في الماكينة الرأسمالية المعولمة. هل أنتجت جامعة نخبة رأس بيروت أي شيء غير خدَم في الشركات المعولمة في جزيرة العرب؟ أين إنتاج الفكر التحرّري والتقدّمي والتفوّقي؟ كيف لأمة أن تنهض في هكذا جو؟ طبعاً لم يكن الاتّكال يوماً على فقاعة رأس بيروت التي أنتجت عملاء أكثر مما أنتجت ثواراً، لكن في ذكرى مؤسّسي الجامعة الأهمّ في ربوعنا، ألا يجب مساءلة رئيسها عن فشلها في إنتاج الحد الأدنى من «الجومعة»؟

(هيثم الموسوي)

تقرير

أميركا تزعج السعودية: دور نفطيّ أكبر للعراق

تمارس حكومة العراق، برئاسة محمد شياع السوداني، مهامّها في ظلّ استقرار لم تشهد البلاد مثيلاً له منذ الغزو الأميركي في عام 2003. ويعود ذلك إلى تغيّر أساسي في السياسة الأميركية تجاه هذا البلد. فرضته الظروف العالمية التي أفقدت الولايات المتحدة ترف استخدامه ساحة ضدّ إيران. ويبدو أن واشنطن تبحث عن دور لبغداد، يعوّض ما فقدته بسبب العلاقة المتردّية مع الرياض، وتحديداً في ما يتعلّق بمسألة الطاقة

لم يغد لدى الولايات المتحدة ترف استخدام العراق ساحة لتصفية الحساب مع إيران (أ ف ب)

حسين إبراهيم

اختلف المشهد جذريّاً في العراق منذ تولّي حكومة محمد شياع السوداني، مهامّها قبل أسابيع، بحيث تمارس عملها بسلاسة فاقت المتوقّع، الأمر الذي يعكس تغيّراً جوهريّاً في موقع البلد الإقليمي والدولي، بشكل صار يمكن معه الحديث عن دور يقوم به العراق خارج حدوده، بعدما كان، على مدى سنوات طويلة، ساحةً للصراعات وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. وما الإجراءات

> **انزعاج سعودي من التغييرات الأخيرة في الأجهزة الأمنية العراقية**

التي تتّخذها الحكومة، سواء في ما يتعلّق بالحملة على الفساد التي ما زال من المبكر الحديث عن مدى نجاحها، أو ما يتّصل بالتغييرات البنيوية التي تشهدها أجهزة الدولة، ومنها الأجهزة الأمنية، إلّا تجلّ لهذا التغيير. وتُظهر مقارنة بسيطة أن أداء الحكومة الحالية التي تمثّل قوى يتّهمها خصومها بأنها تقف وراء الفساد، أكثر إنجازاً على هذا الصعيد من حكومة مصطفى الكاظمي السابقة، التي جاءت تحت شعار مكافحة الفساد الذي استشرى أكثر خلال فترة حُكْمها.

أمّا في ما يتعلّق بحملة التغييرات التي طاولت الأجهزة الأمنية، فقد استهدفت خصوصاً التشكيلات التي تمّت خلال رئاسة الكاظمي للحكومة، وهي كانت متوقّعة باعتبار أن رئيس الوزراء السابق حاول، خلال ولايته التي استمرت عامَين، ومن خلال التعيينات التي أجراها، تغيير مهامّ هذه القوى، الأمر الذي يفسّر الصدامات التي حدثت بين الأجهزة الأمنية وبين «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة أكثر من مرّة خلال تلك الفترة، ما كاد يُغرق العراق في أتون حرب داخلية، خاصة بسبب الطريقة التي تعاملت بها تلك القوى مع التظاهرات التي أعقبت الانتخابات التشريعية، حين تساهلت مع تظاهرات «التيار الصدري»، وضيّقت على «الإطار التنسيقي».

ما تقدَّم يعكس تحوّلاً في السياسة الأميركية تجاه العراق، بحيث لم يُعُد لدى الولايات المتحدة ترف استخدام البلد ساحة لتصفية الحساب مع إيران. وهذا وحده كفيل بأن يضمن الاستقرار الداخلي للعراق لفترة طويلة، شرط أن تستمرّ الظروف التي أدّت إلى هذا التغيير، وهي متشعّبة، لكنّ القاسم المشترك بينها هو النفط.

منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003، كانت الولايات المتحدة تستخدمه ساحة ضدّ إيران، لكنّ الأخيرة تمكّنت، نتيجة علاقتها بقوى المعارضة العراقية لصدام، من أن تُقاسم الأولى النفوذ فيه، أو تفوقها نفوذاً في بعض المراحل. وفي كل الأحوال، أصبحت الدولتان هما الأكثر تأثيراً في الساحة الداخلية العراقية. فالتحولات الكبرى في السياسة الأميركية تجاه العراق لم تحصل دفعة واحدة، وإنّما على مراحل، بدءاً من تاريخ الانسحاب الأول في عام 2011، الذي كان من العلامات المبكرة لرغبة واشنطن في تقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط، بما في ذلك في دول الخليج. ومع التدهور المتدرّج للعلاقات الأميركية - السعودية ابتداءً من عام 2001، تحت صدمة هجمات 11 أيلول، وصولاً إلى تحوّلها إلى علاقة صراع ضمن التحالف في السنوات الأخيرة، ومن ثم اندلاع حرب أوكرانيا، صار لزاماً على الولايات المتحدة البحث عن مصادر نفطية تؤمّن استقرار أسواق الطاقة العالمية. والعراق الذي تتحكّم الأخيرة بالكثير من مفاصل اقتصاده، هو المرشّح الأفضل للقيام بهذا الدور، لأنه يملك أحد أكبر احتياطات النفط في العالم، وينتج حالياً أربعة ملايين برميل بصورة رسمية، يمكن أن ترتفع بسرعة كبيرة، إذا توفّر عاملان، هما: الاستقرار السياسي والأمني، والاستثمار في صناعة النفط.

ومن هنا، يأتي الانزعاج السعودي الكبير الذي عبّر عنه إعلام المملكة من التغييرات الأخيرة في الأجهزة الأمنية العراقية، ومن التعبيرات المتكرّرة للولايات المتحدة عن الرضى عن أداء حكومة السوداني الذي أبدته تكراراً السفيرة الأميركية في بغداد، الينا رومانوسكي، التي كانت أوّل من هنّأ رئيس الوزراء عند تكليفه، وعند نَيْل حكومته ثقة مجلس النواب. ويعكس هذا الانزعاج خشية سعودية من تعطيل سلاح النفط الذي استخدمته لابتزاز واشنطن بهدف إجبارها على إبقاء مظلّتها الأمنية فوق المملكة ودول الخليج، وفق صيغة «الحماية مقابل النفط» القائمة منذ عشرات السنوات، ولا سيما أن هذا الابتزاز تحت إدارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، تحوّل إلى تلويح بتغيير تحالفات السعودية لتصبح مع روسيا والصين بدلاً من الولايات المتحدة.

ولأن الثقل النفطي في عالم ما بعد حرب أوكرانيا، يُصرف تأثيراً سياسياً كبيراً، فإن العراق سيكون، في السنوات المقبلة، صانع سياسة، أكثر منه ساحة صراع، على رغم أنه من غير المتوقّع أن تختفي المشاكل الداخلية الناجمة عن تركيبة السلطة سواء بين المكوّنات أو داخل المكوّن الواحد، والتي أدّت، تحت نظر الاحتلال، إلى فشل في أدائها دفع ثمنه المواطنون تدهوراً في مستوى المعيشة وانهياراً للخدمات، كما هو حال الكهرباء، واستشراء الفساد ونهب الأموال العامة.

تخلّي الولايات المتحدة عن استخدام العراق ضدّ إيران، لا يعني وجود اتفاق بينهما على ذلك. فما زالت الأولى تصنّف الأخيرة دولة غير صديقة، وتحاصرها اقتصادياً. وتفاقم تدهور العلاقات بين البلدين بعد فشل التوصّل إلى اتفاق نووي، والاتهامات الأميركية لإيران بمساعدة الروس عسكرياً في أوكرانيا، والدخول الأميركي بالتعاون مع إسرائيل ودول خليجية على خطّ التخريب في الداخل الإيراني من خلال محاولة تحويل التظاهرات إلى صراع مسلّح في أكثر من منطقة إيرانية. وضمن هذا السياق بالذات، يأتي ما يجري على الحدود الإيرانية مع كردستان العراق، حيث يتمّ تهريب السلاح إلى داخل المناطق الكردية في إيران، والذي ما كان ليحصل بلا موافقة زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، مسعود بارزاني، الذي لا يمكن له أن يفعل ذلك إلا بدفع أميركي وإسرائيلي وخليجي، لأنه يعرف الارتدادات السلبية لمثل هذا التدخّل على الإقليم.

الجديد هو أن أميركا تفصل بين ما يجري في الداخل العراقي حيث تريد الاستقرار، وبين العبث بملفّ داخلي إيراني انطلاقاً من كردستان العراق. ومع ذلك، تبقى إمكانية النجاح هنا محدودة، نظراً إلى مخاطر الملفّ الكردي على المنطقة ككلّ، وهو ما دفع بها إلى استخدام الأكراد ثم التخلّي عنهم مرّة بعد أخرى، وآخرها عندما انسحب الأميركيون من الكثير من المناطق الكردية في سوريا، ما تركهم فريسة سهلة لتركيا.

إيران

«شرطة الإرشاد» ما بعد الاحتجاجات: إعلان التجميد تحصيل حاصل

قبل أن يقرّر «المجلس الأعلى للثورة الثقافية» في إيران، تجميد دوريات الشرطة الدينية التابعة له، والتي تسهر على تطبيق قواعد سلوك من مثل فرْض ارتداء الحجاب، لم تكن تلك القواعد تنفَّذ بشكل صارم، بل كانت كثير من

> **أعلن روبرت مالي أن الولايات المتحدة تريد التركيز على دعم الاحتجاجات في إيران، عوضاً عن إحياء الاتفاق النووي معها**

النساء الإيرانيات يضعن غطاء الرأس ليغطي نصف شعرهنّ، ولم تكن العباءة مفروضة من الأساس. ما جرى الحديث عنه في اليومين الماضيين، لم يكن قراراً من المدّعي العام الإيراني، محمد جعفر منتظري، بحلّ تلك الشرطة، وفق ما أعلن بنفسه أول من أمس، قائلاً رداً على سؤال في هذا الشأن إن «السلطة القضائية لا علاقة لها بدوريات الإرشاد. والجهة التي أسستها، المجلس الأعلى للثورة الثقافية، هي التي اتّخذت قراراً بتجميد عملها». والمجلس الذي تأسّس في عهد آية الله الراحل الخميني، لا يمكن أن تُنقض قراراته إلّا من قِبَل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. كما أعلن منتظري أن «مجلس الشورى والسلطة القضائية يعملان على مراجعة القانون الذي يَفرض على النساء وضْع غطاء الرأس».

وتأتي هذه الإجراءات كنتيجة طبيعية لتجربة تلك الشرطة التي تأسّست في عام 1983، وأعيد تفعيلها في عام 2005 في عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، بحيث صارت تحتاج إلى إعادة تقييم بعد كل تلك السنوات، خاصة أن الأخطاء في التطبيق تكثر مع الوقت، كما حدث عند احتجاز المواطنة مهسا أميني التي توفّيت في الاحتجاز. ويأتي التجميد كتحصيل حاصل؛ فالشرطة الدينية أصبحت أكثر حذراً بعد حادثة أميني، التي أعطت سبباً إضافياً للتراخي في تطبيق قواعد السلوك، بحيث يفيد زوار إيران بأن الناس يتصرّفون على طبيعتهم في الأماكن العامة،

(أ ف ب)

بحيث صار يمكن مشاهدة نسبة معيّنة من النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب.

وقبل التظاهرات التي بدأت في إيران بوقت طويل، كانت مسألة قواعد السلوك، وتحديداً ارتداء الحجاب، مثار نقاش داخلي، بين من يرى أن تطبيق تلك القواعد يساهم في الحفاظ على هوية الثورة، وبين من يرى أن لا جدوى من التطبيق القسري الذي يمكن أن يرتد سلباً على الثورة نفسها. وفي الأساس، لم تكن تلك القواعد خاصة بالنساء، وإنّما تطاول الرجال أيضاً الذين يُمنع عليهم القيام بسلوك معيّنة مثل تسريحات الشعر غير المناسبة. ومعروف عن المرأة الإيرانية قوّتها وحضورها في المجتمع وليس فقط في مؤسّسات وأجهزة الدولة. وحتى في ظلّ تطبيق تلك القواعد، كان الأمر يقتصر على اقتياد منتهكيها إلى مركز إصلاحي تابع لـ«الإرشاد» للاستماع إلى محاضرة دينية ثم يتمّ إطلاق المنتهك بعد ذلك، بحضور أحد أفراد عائلته. إلّا أن ما حدث بعد التظاهرات هو استغلال خارجي سعى إلى تصوير الأمر على أنه اضطهاد للمرأة في إيران، وساهمت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل ودول خليجية، ومُولت لأجله قنوات تلفزيونية ومنصات إلكترونية، بهدف تعميم الفوضى في البلد، لاسيما وأن ذلك الاستغلال يترافق مع محاولات إثارة اضطرابات مسلّحة في المناطق العربية والكردية والأذرية وغيرها. ولم تخفِ الولايات المتحدة نيّاتها تجاه إيران، إذ أعلن المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، أن بلاده تريد التركيز الآن على دعم الاحتجاجات في هذا البلد، عوضاً عن إحياء الاتفاق النووي معه.

(الأخبار)

فلسطين

أنبأ القصف الذي نفّذته طائرات الاحتلال على قطاع غزة فجر الأحد، بأن العدو إنّما يحاول فرْض معادلة جديدة على القطاع، عنوانها منْع المقاومة من مراكمة قدراتها في أوقات الهدوء، ضمن سياسة «جزّ العشب» المعروفة، على أن المقاومة، التي تدرك أن «صواريخ الضرار» أصبحت مخطّطاً إسرائيلياً مكشوفاً، أكدت، من خلال ردّها على العدوان الأخير والرسائل التي أوصلتْها عبر الوسيط المصري، أنها لن تسمح بتغيير قواعد الاشتباك، وأن أيّ غارة على غزة سيتمّ الردّ عليها بما تُقدّره الأذرع العسكرية للفصائل مناسباً

المقاومة تنذر العدو: تغيير قواعد الاشتباك ممنوع

غزة ـ رجب المدهون

في الوقت الذي ردّت فيه المقاومة الفلسطينية، ليل أمس، باستهداف طائرات الاحتلال المُغيرة على قطاع غزة، تواصلت المباحثات والاتّصالات بين حركة «حماس» والوسيط المصري، من أجل منْع تدهور الأوضاع، على رغم تأكيد الحركة أنها لن تسمح للاحتلال بفرض معادلات وقواعد اشتباك جديدة. وكانت سلطات العدو أعلنت أن صاروخاً أُطلق من القطاع، سقط في منطقة فارغة قرب مستوطنة «نحال عوز» المقابلة لمدينة غزة، وسط اتّهامات لحركة «الجهاد الإسلامي» بالمسؤولية عن عملية الإطلاق، ردّاً على اغتيال أحد قيادييه «كتيبة جنين» في «سرايا القدس» قبل أيام. وشنّت الطائرات الحربية الإسرائيلية، وبالمضادّات الأرضية، في حين زعمت «القناة 12» العبرية أن الطائرات الإسرائيلية هاجمت الموقع الذي أُطلق منه صاروخ «سام 7» تجاهها. بالتوازي مع ذلك، علمت «الأخبار»، من مصادر «حمساوية»، أن اتّصالات ومباحثات جرت بين قيادة الحركة وممسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية، الذي نقل رسائل متبادلة بين المقاومة والاحتلال. وبحسب المصادر، فإن المقاومة أكدت أنها لن تسمح بتغيير قواعد الاشتباك، وأن أيّ غارة على غزة سيتمّ التصدّي لها، وأن العدو لا يمكنه فرض معادلات جديدة وتحديد موعد التصعيد. وفي المقابل، نقل المصريون عن الإسرائيليين أن الأخيرين سيستمرّون في سياسة الردّ على أيّ صاروخ يُطلَق من القطاع، وأن الهدوء سيقابَل بالهدوء. لكن «حماس» نبّهت إلى أن تجاوز العدو الخطوط الحمراء، واستهدافه مواقع المقاومة، حربية قبل قليل على ورشة تابعة لمنظمة حماس، هي بمثابة موقع مركزي لإنتاج معظم صواريخ المنظمة في قطاع غزة، كما تعرّض نفق تابع لها في جنوب القطاع للهجوم، في إطار الإضرار بجهود تعاظمها».

وفي أثناء تنفيذ العدو ضرباته، ردّت المقاومة بإطلاق عدّة صواريخ صوب مستوطنات «الغلاف» التي دوّت فيها صافرات الإنذار، وتحديداً قرب «مستوطنة شلوميت»، فيما تحدّث جيش الاحتلال عن إطلاق صاروخَين نحو موقع «صوفا» العسكري. كذلك، أطلقت المقاومة صواريخ مضادّة للطائرات تجاه طائرات الاحتلال المُغيرة على غزة. وبثّت «كتائب القسام»، الذراع العسكري لحركة «حماس»، مشاهد من تصدّي دفاعاتها الجوّية للطيران بصواريخ أرض - جوّ وبالمضادّات الأرضية، في حين زعمت «القناة 12» العبرية أن الطائرات الإسرائيلية هاجمت الموقع الذي أُطلق منه صاروخ «سام 7» تجاهها. بالتوازي مع ذلك، علمت «الأخبار»، من مصادر «حمساوية»، أن اتّصالات ومباحثات جرت بين قيادة الحركة

> **نبّهت «حماس» إلى أن تجاوز العدو الخطوط الحمر أمر لن ترضى به**

تحت ذرائع غير مقبولة، أمر لن ترضى به الأخيرة، التي سيكون لها ردّها المناسب عليه، محذّرةً من أن محاولة حكومة الاحتلال نقْل المعركة إلى غزة، وسعي جيشها للاستعراض قبل مجيء الحكومة الجديدة سيبوءان بالفشل، في ظلّ عجزهما عن التعامل مع المقاومة في الضفة الغربية.

في الإطار نفسه، قال الناطق باسم حركة «حماس»، حازم قاسم، إن تصدّي «كتائب القسام» للعدوان الإسرائيلي يؤكد أنها «لن تسمح للاحتلال بتغيير المعادلات، وأن المقاومة ستواصل الدفاع عن شعبها في كلّ أماكن تواجده». وأشار إلى أن «العدو الصهيوني يوسّع من عدوانه على شعبنا بقصفه الغاشم على قطاع غزة، بعد جريمته بالأمس بإعدام الشهيد عمار مفلح في حوارة... هذا الإرهاب الصهيوني والسلوك النازي لن يوقفا ثورة شعبنا المتوقّدة، وسنظلّ نساند انتفاضة شعبنا في كلّ أماكن تواجده». في المقابل، وفي إطار الاستعراض أمام الجمهور الإسرائيلي، ومحاولته الخروج بصورة «إيجابية» له قبيل مغادرته منصبه، قال رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال، أفيف كوخافي: «إذا استمرّ الهدوء من جهة قطاع غزة حتى أيار المقبل، فسيكون هذان العامان أهدأ عامَين في الجنوب، حماس لا تردّ على هجماتنا ولا تفكّر حتى في الردّ، والليلة هاجمنا هدفاً مهمّاً جدّاً لهم».

استثمار إسرائيلي في «الصواريخ المجهولة»: بحثاً عن معادلة ردع جديدة

غزة ـ يوسف فارس

على رغم الحرج الذي يثيره الحديث عن الهدف من عمليات إطلاق الصواريخ العشوائية، فإنه صار من الضروري أخيراً، ليس البحث عن جدوى هذا النوع من الفعل، إنما عن أهدافه، ولا سيما بعد أن تكرّر السيناريو نفسه في خلال شهر واحد. يبدأ الحدث من إقدام الاحتلال على عملية اغتيال مستفزّة في الضفة الغربية، يتفاعل معها الشارع الفلسطيني برمّته، ثمّ في توقيت مدروس يحمل دلالة تشير بأصابع الاتهام إلى تنظيم بعينه، تنطلق دفعة من الصواريخ من مناطق متفرّقة في قطاع غزة، تحمل بصمة واحدة، هي السقوط في بقعة قريبة من السياج الفاصل داخل القطاع، أو في ناحية مفتوحة في غلاف غزة، وعقب ذلك، تنفّذ الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات عنيفة تتجاوز ما يستدعيه إطلاق صاروخين لم يُشغلا أساساً صافرات الإنذار، تستهدف مواقع حسّاسة للمقاومة، كموقع عسكري يحوي معامل لتخزين الصواريخ، أو ماكينات ثمينة لتصنيعها، أو نفق مجهّز لاختراق الحدود.

في مطلع شهر تشرين الثاني الماضي، أطلقت مجموعتان مجهولتان خمسة صواريخ محدودة المدى، تجاه مستوطنات «الغلاف»، في ما بدا وكأنه ردّ على اغتيال الشهيد القائد في «سرايا القدس» في مخيم جنين، فاروق سلامة، الذي أحدثت تفاصيل عملية اغتياله حالة من التأثر والصدمة في شارعي الضفة وغزة، ولا سيما أن سلامة كان عريساً يجهّز الذبائح لمراسم زفافه المقرّر عقده في اليوم التالي. آنذاك، أطلقت المجموعة الأولى ثلاثة صواريخ من شمال القطاع في تمام الساعة 9:45 دقيقة، سقط اثنان منها داخل حدود مدينة بيت حانون شمالاً، وواحد في منطقة مفتوحة قريبة من السياج الفاصل. أمّا الثانية، فأطلقت صاروخَين آخرين من غربي مدينة خان يونس، سقط أحدهما داخل الحدود، والثاني في منطقة مفتوحة قرب السياج الفاصل. في المقابل، ردّت الطائرات الحربية الإسرائيلية، فجر الجمعة، بقصف عنيف استهدف موقع الكتيبة 13 في منطقة المغازي وسط غزة بأكثر من 12 طلّة من القنابل، ما تسبّب بتدمير الموقع الذي يحوي مقدّرات حسّاسة للمقاومة، عن بكرة أبيه. وفي ما يبدو تكراراً للسيناريو نفسه، أطلقت مجموعة مجهولة الهوية، ليل أمس، صاروخاً واحداً، سقط في منطقة مفتوحة بالقرب من «كيبوتس كفار عزة» القريب من السياج الفاصل، من دون أن يتسبّب بوقوع أيّ إصابات أو أضرار. وفي فجر الأحد، استهدفت الطائرات الحربية

> **ردّت المقاومة على القصف الإسرائيلي باستهداف موقع «صوفا» العسكري بعدد من الصواريخ**

الإسرائيلية أرضاً زراعية، قدّرت مصادر عبرية أنها تحوي «عملاً تحت أرضي مهمّاً للمقاومة».

ومهما يكن، فإن نقطة الالتقاء بين عمليتَي إطلاق الصواريخ، هي غياب مسؤولية أيّ فصيل مقاوم عن تبنّيها، لا تلميحاً ولا تصريحاً، فيما تؤكد مصادر

نقطة الالتقاء بين عمليتَي إطلاق الصواريخ، هي غياب مسؤولية أيّ فصيل مقاوم عن تبنّيها (أ ف ب)

في المقاومة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «فحص عدد من الصواريخ التي أطلقت في مطلع تشرين الثاني الماضي، أثبت أنها لم تكن تحوي صاعقاً تفجيرياً، ما يعني أن الهدف منها، هو توفير الذريعة للاحتلال لاستثمار معلومة أمنية حصل عليها، والمسارعة في تدمير مقدّرات تقنية ولوجستية للمقاومة قبل نقلها وتأمينها». وتضيف المصادر أن «سرعة تدخّل الوسطاء عقب كلّ حادثة، تؤكد أن إسرائيل تستخدم هذه الخديعة غير المكلفة ميدانياً، في إنجاز ملفّات طارئة، من دون أن تضطرّ إلى دفع الثمن بجولة تصعيد طويلة ومكلفة».

وعلى رغم أن حديثاً كهذا يفتح الباب أمام مناكفة حزبية لا تنتهي، منها إعادة استذكار رأي رئيس السلطة، محمود عباس، بصواريخ المقاومة، حينما وصفها وقتما كانت تسيطر السلطة على غزة بين عامَي 2005 و2007 بأنها «صواريخ عبثية»، ودعا الأجهزة الأمنية إلى اعتقالّ أو حتى قتل كلّ من يصادفونه وهو يحاول إطلاق تلك الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية، فإن أوساط المقاومة تبحث في هذه الأيام، سبل إعادة فرْض قواعد اشتباك جديدة، على اعتبار أن «صواريخ الضرار» أضحت مخطّطاً إسرائيلياً مكشوفاً، يهدف إلى منْع المقاومة من مراكمة قدراتها في أوقات الهدوء، ضمن سياسة «جزّ العشب» المعروفة. وعلى طريق ذلك، ردّت المقاومة ليل أمس على القصف الإسرائيلي، باستهداف موقع «صوفا» العسكري بعدد من الصواريخ، في إطار «التصدّي للعدوان». كما أعلنت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، تصدّيها للطائرات المعادية عبر إطلاق صواريخ مضادّ للطائرات.

اليمن

«أنصار الله» تَطلب مسوّدة لـ«الحلّ النهائي»... وفد سعودي جديد في صنعاء

بعدما جهد الأميركيون في إفشال الزيارة السابقة للوفد السعودي إلى صنعاء، إثْر التماسهم سعياً من قِبَل الرياض لتسوية هندسة شاملة مع «أنصار الله»، بعثت المملكة بوفد ثانٍ إلى العاصمة اليمنية، لكن هذه المرة بنفَس «أقلّ صدقيّة وجدّية»، أنبأ بوضوح بأن السعوديين أدركوا محدوديّة الهامش الممنوح لهم، وأنهم يحاولون الآن «تقطيع الوقت» تلافياً لتجدّد معركة هي آخر ما يحتاجون إليه بعد قُرابة ثماني سنوات من الحرب. إزاء ذلك، وفي محاولة منها لإحراج المملكة واختبار نواياها الحقيقية، طلبت «أنصار الله» تقديم مسوّدة رسمية للمقترح السعودي حول الحلّ النهائي، وهو ما لا تتوقّع أن يقابَل بإيجابية، خصوصاً في ظلّ الدفع الأميركي - البريطاني نحو إبقاء الوضع على ما هو عليه من «اللاحرب واللاسلم»، الأمر الذي سيضع الحركة مجدّداً أمام خيار التصعيد، الذي سيتّخذ في حال وقوعه شكلاً مغايراً لِما اختبرته الحرب سابقاً

حمزة الخنسا

لا تزال صنعاء تتحضّر لمرحلة عودة التصعيد على الجبهات كافة، على رغم زحمة الموفدين الذين يزورونها، لا سيّما السعوديون منهم، وكثافة الرسائل والاستيضاحات التي تتلقّاها حول مقترحات وسيناريوات عديدة قُطرح لتمديد الهدنة. لكن إصرار قيادتها على عدم إسقاط احتمال تجدُّد السخونة في الميدان، يعود إلى قناعة لا تفكّ تترسّخ لديها، بأن الثلاثي الأميركي - البريطاني - السعودي يتعمّد تمرير الوقت بكلام عام عن السلام، بينما لم يُبدِ أيّ استعداد حتى الآن لترجمة الأقوال إلى أفعال، بما ينعكس انفراجةً في الملفّات كافة، وخصوصاً الإنسانية منها. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن زيارة سعودية جديدة إلى صنعاء، هي الثانية خلال الفترة القصيرة الماضية (راجع: وقائع مفاوضات مباشرة بين صنعاء والرياض، «الأخبار»، عدد السبت 12 تشرين الثاني 2022)، سُجّلت قبل أيام، كانت كافية لتظهير «استراتيجية تضييع الوقت» تلك. ووفقاً للمعلومات، فإن وفداً سياسياً سعودياً جديداً التقى في العاصمة اليمنية مسؤولين حكوميين وآخرين من «أنصار الله»، حيث كرّر الحديث المعهود عن الحلّ الشامل، واستعداد الرياض لتسهيل تحقيق عدّة مطالب أساسية لصنعاء، في ما بدا أشبه بـ«استطلاع بالنار» (سياسي هذه المرّة) للوقوف على «جديد موقف أنصار الله من الهدنة وتوسيعها، ومن التسوية النهائية»، كما تقول المصادر لـ«الأخبار».

> **يبدو أن وليّ العهد السعودي اقتنع أخيراً بأنه لن يستطيع تجاوُز الهامش الأميركي في اليمن**

لكن الاستنتاج الذي خرج به مُتابعو الزيارة الأخيرة، يشير إلى أن السعوديين لا يزالون يعيشون حالة الإنكار ورفْض التسليم لواقع التغيّرات الميدانية والسياسية والاقتصادية الضخمة التي أفرزتْها نتائج قُرابة ثماني سنوات من الحرب، خصوصاً لناحية إفراز معادلات ردع برّية وبحرية وجوّية نوعية. وفي هذا الإطار، تُوضح المصادر نفسها أن الحديث السعودي أتى على مستويَين: الأوّل حول الهدنة وإمكانية تمديدها والشروط الصالحة لذلك؛ والثاني حول «الحلّ النهائي» ومتطلّباته والظروف الملائمة له. إلّا أن الحديث عن الأخير لم يَخرج عن سياق «جسّ النبض»، وبالتالي «لم يكن في نطاق مشروع جدّي وواضح» وفقاً لتأكيد المصادر، التي تلفت إلى أن الزيارة أفعالهم تدلّ على سياق سلبي». وفي هذا السياق، تقول المصادر ذاتها إن صنعاء اقترحت على الجانب السعودي، خلال اللقاء الأخير، «إرسال مسوّدة رسمية بمقترحه حول الحلّ النهائي، لكي تُخرج من مرحلة الكلام إلى مرحلة الأفعال وإثبات النوايا».

محاولات القفز فوق التغييرات التي فرضتْها صنعاء يعني أن فُرص تحقيق تقدّم عبر المفاوضات ضئيلة للغاية (أ ف ب)

على أنه من غير المتوقَّع أنْ يتجاوب السعوديون مع الطلب اليمني، لأسباب عدّة أبرزها أنهم سيَظهرون بمظهر المهزوم إنْ هم أقرّوا أخيراً بمطالب «أنصار الله» المتعلّقة بشروط التسوية الدائمة، أو سيعودون إلى المربّع الأول إنْ هم أرسلوا مقترحاً لا يتضمّن الحدّ الأدنى من تلك الشروط. في الأثناء، يواصل الأميركيون والبريطانيون إرسال المزيد من الإشارات إلى أنهم لا يريدون إنهاء الحرب في اليمن، بقدر ما يرغبون في الحفاظ على «الخطوط الحمراء» المتعلّقة بمصالحهم في هذا البلد، وهي النفط وأمن الملاحة البحرية والاقتصاد بشكل عام. وإذ أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، نهاية الأسبوع الماضي، بدء مبعوثها الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ، جولة غير محدّدة المدّة تشمل سلطنة عُمان والسعودية لدعم ما سمّته «جهود السلام المتواصلة»، فقد حاول ليندركينغ ربْط أيّ كلام حول الحلّ بالمصالح الأميركية، داعياً إلى «وقف الاستفزازات التي قد تخاطر بدفع البلاد مرّة أخرى إلى حرب مدمّرة»، تعتقد واشنطن أن «أنصار الله» غير قادرة على أن تصل إلى حدّ المجازفة بشنّها. أمّا بريطانياً، فيمكن اعتبار المواقف الأخيرة التي أطلقها السفير البريطاني لدى اليمن، ريتشارد أوبنهايم، بمثابة «البوصلة» التي تُرشد إلى النوايا الدولية الواضحة حيال إبقاء الوضع على هو عليه، وتجميد العمل على أيّ تسوية شاملة. إذ قال أوبنهايم، في حديث إلى «الشرق الأوسط» السعودية، إن «المملكة المتحدة كانت واضحة جدّاً في أننا ندعم رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وبقيّة أعضاء المجلس. وأعتقد أن إنشاءه يجمع مختلف الفرقاء السياسيين اليمنيين باستثناء الحوثيين»، آملاً في أن يشارك «أنصار الله» فيه. الاستخفاف الواضح في حديث السفير البريطاني، لم يقِف عند نكرانه تحوّلات موازين القوى الداخلية والخارجية، بل وصل إلى حدّ التلميح إلى تقسيم اليمن من بوّابة الجنوب، حيث قال: «بالنسبة إلى شعب اليمن الآن، عندما أتحدّث إلى اليمنيين، فإن تركيزهم ينبغي أن ينصبّ ليس على عدد البُلدان التي ستكون لديهم، بل هل لديّ طعام لعائلتي؟ هل لديّ الطاقة للبقاء على قيد الحياة؟ هل أطفالي في المدرسة؟ هل لدينا رعاية صحية؟».

محاولات واشنطن ولندن القفزَ فوق التغييرات الكثيرة والكبيرة التي تمكّنت صنعاء من فرْضها على الخريطة اليمنية، وإلغاء مفاعيل هذه التغييرات عبر مسار سياسي أو تفاوضي يفضي إلى حلّ مرحلي أو نهائي على الطريقة الأميركية - البريطانية، يعني أن فُرص تحقيق تقدّم من خلال مفاوضات تجديد الهدنة التي انتهت في الثاني من تشرين الأول الماضي، ضئيلة للغاية، ولا تكفي لإنعاشها محاولات الرياض تعبئة الفراغ بزيارات واقتراحات «بعيدة من الصدقيّة والجدّية» وفق ما تراها صنعاء. أمام هذا الواقع، تجد الأخيرة نفسها إزاء مروحة خيارات واسعة تبدأ من داخل اليمن، وتمتدّ نحو البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب، مروراً بالعمقَين السعودي والإماراتي؛ ولكلّ منها توقيته وظروفه وأسبابه الموجبة، إلّا أنها جميعها تأتي في إطار «بعثرة الخطوط الحمراء» المتعلّقة بمصالح «التحالف» السعودي - الإماراتي وزعاته الغربيين.

وفيات

في الذكرى التاسعة عشرة لغيابه، عائلة

الأمين عبد الله محسن

تتمنى أن تكون المبادئ التي بها آمن ومن أجلها ناضل حيّة في النفوس.

مأرب تعود إلى الواجهة: جهود تثبيت الهدنة متعثّرة

صنعاء - **رشيد الحداد**

شهدت الجبهة الجنوبية لمدينة مأرب، خلال اليومَين الماضيَين، مواجهات دامية بين الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» من جهة، وقوات الحكومة الموالية لـ«التحالف» من جهة ثانية، انتهت بسقوط مواقع جديدة تحت سيطرة صنعاء، ومقتل وإصابة العشرات من القوات المهاجمة. وأفاد مصدر قبلي في المدينة، «الأخبار»، بـ«وقوع مقتلة كبرى لقوات الطرف الآخر في جبهة العكد الواقعة في المحور الرملي جنوبي المدينة، نتيجة قيام عناصر من حزب الإصلاح بتنفيذ زحْف عسكري في اتجاه مواقع قوات صنعاء في هذه المنطقة، أدّت إلى سقوط أكثر من 50 قتيلاً وجريحاً من المهاجمين، وأسْر ثمانية آخرين على يد قوات صنعاء» التي صدّت الهجوم وانتقلت في عملية معاكسة من الدفاع لتسيطر على العكد ومناطق في العريقات الواقعة في نطاق وادي عبيدة الشهير في مأرب. ووفق المصدر، فقد قُتل قائد العملية، عبدالله محسن سلامة، وعشرةٌ آخرون من أبناء المحافظة الذين كانوا يقاتلون في صفوف القوات الموالية لحكومة عدن. وذكر مصدر آخر أن المواجهات استمرّت قرابة الـ48 ساعة، فيما لا تزال عمليات الكرّ والفرّ والهجمات المباغتة متواصلة، بعدما شنّت قوات صنعاء هجوماً مضاداً سيطرت خلاله على مواقع كانت تستخدمها القوات المعادية في تنفيذ هجمات في الجبهة، جنوبي وادي عبيدة.

وجاء التصعيد الجديد، بعد أيام من لقاء جمع رئيس أركان القوات الموالية لـ«التحالف»، الفريق عزيز بن صغير، إلى قيادة «التحالف» في الرياض، حيث جرت مناقشة مسار المعركة والترتيبات التي تجري في مناطق مأرب ولحج والضالع لاستئناف التصعيد، الذي يضاف إلى تصاعد الخلافات بين تيار الإمارات وحزب «الإصلاح» في المدينة. كذلك، أتت المواجهات في أعقاب تعرُّض قيادي في تنظيم «القاعدة» كان من بين العناصر الذين يقاتلون في صفوف «الإصلاح»، للاغتيال شرقي وادي عبيدة. وقالت مصادر متطابقة في مأرب إن القائد العسكري للتنظيم في مأرب، استُهدِف بطائرة أميركية من دون طيار منتصف الأسبوع الماضي. وفيما تتّجه الاتهامات نحو الجماعات الموالية للإمارات بالوقوف وراء تقديم إحداثيات مكان القائد العسكري، أشارت المصادر إلى أن الغارة الأميركية استهدفت بشكل مباشر منزلاً في منطقة الحدباء في مديرية الوادي شرقي مأرب، حيث كان يتواجد المسؤول العسكري لـ«القاعدة» في اليمن، عبد الواحد النجدي (سعودي الجنسية)، وأدّت العمليّة إلى مقتله وإصابة مساعده حسان الحضرمي.

تزامن التصعيد مع انتهاء تحرّكات دبلوماسية أوروبية - أميركية، تركّزت على تثبيت التهدئة العسكرية (أ ف ب)

> **أكد أبو بكر القربي تعثُّر المفاوضات بين صنعاء والرياض التي تتوسط فيها مسقط**

ولم تقتصر مؤشرات التصعيد العسكري على الجبهة الجنوبية لمأرب فحسب، إذ يعمل العدوان، وفق مصادر عسكرية في صنعاء، على استثمار ثبات اتفاق وقف إطلاق النار على مدى الشهرين الماضيين، وفشل الأمم المتحدة في تمديده، للانتهاء من ترتيباته العسكرية التي رُصدت في جبهات الضالع ولحج والبيضاء. وتزامن التصعيد أيضاً مع تحرّكات دبلوماسية أوروبية - أميركية تركّزت على تثبيت التهدئة العسكرية، من دون أن تدفع نحو إحلال السلام؛ فالمبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، وضع، خلال جولته الأخيرة في المنطقة، والتي شملت كلّاً من سلطنة عُمان والسعودية، أمن إمدادات الطاقة على رأس الأولويات. وعقد المبعوث لقاءً افتراضيّاً مع وزير مالية حكومة عدن، ومحافظ البنك المركزي في المدينة، بحثوا خلاله الخيارات المتاحة لإعادة تصدير النفط اليمني، وتداعيات قرار حظر صنعاء إنتاج الخام وتصديره، والتدابير الأمنية للشركات الملاحية التي اتّخذتها الحكومة في عدن.

في هذا الوقت، أكّد وزير الخارجية اليمني الأسبق، أبو بكر القربي، تعثُّر المفاوضات بين صنعاء والرياض التي تتوسّط فيها مسقط، وذلك بعدما أحرزت تقدّماً ملموساً، ما يُنذر بعودة الحرب للتصدُّر من جديد. وأشار القربي، في سلسلة تغريدات عبر حسابه في «تويتر»، إلى أن ملفّات الموارد وصرْف المرتّبات والوجود العسكري الأجنبي في المطارات والجزر اليمنية، تسبّبت بوقْف المفاوضات، مبيّناً أن «التطوّرات المتلاحقة تشير إلى إمكانية العودة إلى تصعيد عسكري». وسبق تصريحات القربي بقليل لقاء جمع المبعوث الأميركي، إلى السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، بحثا خلاله الدفع بالعملية السياسية التي تقودها مسقط مع صنعاء، في موازاة الدفع بالأوضاع في هذا البلد نحو مزيد من التصعيد. وفي هذا الإطار، أعلنت الحكومة الموالية لـ«التحالف»، يوم أمس، أنها أقرّت إجراءات من شأنها تشديد القيود على دخول الوقود إلى مناطق سيطرة صنعاء، وفق ما نقلته قناة «الحدث» السعودية. ويرى مراقبون أن هذه الإجراءات ستمثّل بداية جولة تصعيد عسكري جديدة لن تستثني الرياض وأبو ظبي، وأشاروا إلى أن تهديدات وزارة دفاع صنعاء، التي توعّدت، قبل أيام، بـ«معركة مختلفة لم يسبق للعدو أن واجهها، وتفوق كلّ توقّعاته وتجهيزاته العسكرية»، تؤكد أنها فتحت كلّ الأبواب لمساعي السلام، ولكنها وجدت نفسها مضطرة للعودة إلى مربع الحرب.

الاستراحة

كلمات متقاطعة 4189

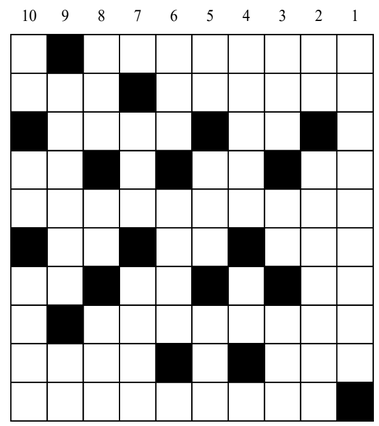

أفقيا

1- ممثل لبناني – 2- من الأزهار – كسب – 3- طعم الحنظل – نهر في إيطاليا – 4- للنداء – والد – للتأفف – 5- منطقة سياحية في إسبانيا – 6- أسترجع نقودي – نهر إيطالي – أبو الأب والأم – 7- خنزير بري – عكس مدح – للتأوه – 8- أعلى بحيرة عذبة في العالم – 9- طيب العيش – لون أسود بالأجنبية – 10- شاعر عباسي

عمودياً

1- أحد رؤساء الولايات المتحدة الأميركية – 2- للندبة – عائلة لاعب كرة قدم أرجنتيني معتزل – 3- صوّر – حاجز مائي – تمشي كالأطفال – 4- قطع ملتهبة من نار – خاصتي – 5- شقيق بالعامية – مدخل – ماركة سيارات – 6- ولد أنثى – حكيم هندي – 7- يهرب – جهاز يضخم الصوت – 8- أدخل الراعي المواشي في الزريبة – اضطرم وتلهب – تُقال على الهاتف – 9- جريدة زمن الاتحاد السوفياتي – والدة – 10- صفرة البيض – نوتة موسيقية – من أنواع الكلاب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

بيرل هاربور – 2- رعمسيس – كفن – 3- جب – باري – 4- أرق – مرجة – 5- انشطر – رع – 6- عبقرية – غول – 7- رو – ور – سب – 8- بروج – ماجيك – 9- مح – لونان – 10- مالك الحزين

عمودياً

1- برج العرب – 2- يعبر – بورما – 3- رم – قاق – وحل – 4- لسّت – نروج – 5- هي – مشير – لا – 6- اسبرطة – مؤل – 7- أجر – سانح – 8- بكرة – جاز – 9- وفي – روسيني – 10- رن – بعلبك

sudoku 4189

1		7		6			2	
	5				4			9
4		6		5		3		
				7	1	5		
7		5	9					
	3		2				1	
		3	8	9		6		1
2					3		5	
8	6	1				9		2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4188

8	4	1	3	2	5	7	9	6
2	3	5	6	7	9	1	4	8
6	7	9	4	1	8	2	5	3
1	5	3	2	9	4	6	8	7
4	8	2	1	6	7	5	3	9
7	9	6	5	8	3	4	1	2
3	1	7	8	4	2	9	6	5
5	2	4	9	3	6	8	7	1
9	6	8	7	5	1	3	2	4

مشاهير 4189

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل ومخرج أوسترالي فاز بجائزة لوجي الأوسترالية كأشهر موهبة جديدة. حاصل على الجنسية الأميركية

10+5+5+3+11+3+2+6+5+10 = عاصمة غينيا ■ 8+4+9 = والدتي ■ 7+1 = شتم ولعن

حل الشبكة الماضية: **غليوم الثاني**

إعداد نعوم مسعود

طموح «الساموراي» يصطدم بكرواتيا

تتألق المنتخبات الآسيويّة، وعلى رأسها اليابان، خلال المونديال الحالي. أداء لافت ونتائج إيجابية وضعا «الساموراي الأزرق» في مراكز متقدمة ضمن السباق نحو اللقب، على أن تشكل مباراة اليوم أمام كرواتيا (17:00 بتوقيت بيروت) أهم الاختبارات

فازت اليابان على إسبانيا والمانيا في الدور الاول (أ ف ب)

حسين فحص

خلال السنوات الماضية، اشتُهر المنتخب الياباني لكرة القدم بمشجعيه، ولاعبيه في غرف تغيير الملابس أكثر من شهرته داخل المستطيل الأخضر. جمهور ينظف المدرجات بعد كل مباراة، ولاعبون يعيدون غرف تبديل الملابس كما كانت قبل اللقاء. ولكن الصورة خلال مونديال قطر الحالي تطورت، فالتميز خارج الملعب انسحب إلى داخله أيضاً.

تطور المنتخب الياباني فنياً، وشكلت حركة الاحتراف في الدوري الألماني تحديداً العلامة الفارقة.

> **شكّلت حركة الاحتراف في الدوري الالماني العلامة الفارقة بالنسبة إلى اليابانيين**

تعود المودّة بين الألمان واليابانيّين إلى عام 1964، بعدما شارك المدرّب الألماني الراحل ديتمار كرامر في استعدادات المنتخب الياباني في أولمبياد ذلك العام، ليلقّب حينها بـ«والد الكرة اليابانيّة». بدأت بعدها حركة نزوح اليابانيين إلى «البوندسليغا» وكثرت مع بداية الألفية الحالية.

عوامل عديدة ساهمت في نجاح أبناء اليابان في ألمانيا، أهمها قرب «فلسفة اللّعبة» بين الشعبين، وإعطاء الأولويّة للعب الجماعي دون إغفال الانضباط والنّظام.

تضم تشكيلة اليابان في نهائيات قطر 8 لاعبين محترفين في الدوري الألماني.

وبفعل معرفة «التنانين» بأسلوب لعب «المانشافت»، فازت اليابان على ألمانيا في المباراة الافتتاحية بهدفين لهدف. خسر «الساموراي الأزرق» بعدها أمام كوستاريكا، لكن الفوز على إسبانيا جعل اليابان تتأهل إلى الدور الثاني أمام الوصيفة إسبانيا، ووصلت إلى مكان لم يصله الألمان أنفسهم.

مباراة إسبانيا شهدت عودة اليابان للمرة الثانية بالنتيجة ضد أحد المتوّجين السابقين في كأس العالم والمنافسين بشكل دائم، ما يعكس العقلية القوية.

هو مسار تاريخي تعكسه فرحة الجماهير في شوارع طوكيو وغيرها من المدن، ونشر بعض المشجعين رسومات «المانغا» والتنانين الداعمة للفريق. التأهل إلى الدور الثاني لاقى أصداءً سياسية أيضاً، حيث أكّد رئيس الوزراء فوميو كيشيدا اتصاله هاتفياً بمدرب اليابان هاجيمي موریاسو ورئيس الاتحاد الياباني لكرة القدم كوزو تاشيما لتقديم التهاني.

منظومة متكاملة

تطمح اليابان إلى أن تشهد قطر على إنجاز جديد لها في عالم المستديرة ببلوغ الدور ربع النهائي للمرة الأولى، وهو أمر قابل للتحقيق في ظل المنظومة الرائعة للمنتخب. ورغم الافتقار إلى شخصية قيادية مثل تشينجي كاغاوا أو كيسوكي هوندا، إلا أن كوكبة اللاعبين الشباب بقيادة المدرب هاجيمي موریاسو، تجعل اليابان قادرة على الذهاب بعيداً.

الفريق متوازن في كل الصفوف، ويضم كل خط أسماء لامعة. نجم الهجوم هو تاكومي مينامينو الذي انتقل إلى صفوف ليفربول في موسم 2020/2019. يمثل لاعب موناكو الحالي عنصراً أساسياً في تشكيلة المحاربين، ويُشهد له بتقديم أداء لافت في التصفيات وصولاً إلى النهائيات.

في خط الوسط الهجومي، يبرز دياتشي كامادا الذي ساهم الموسم الماضي في تتويج فريقه آينتراخت فرانكفورت الألماني بأول لقب أوروبي له منذ 42 عاماً، عندما فاز بالدوري الأوروبي. قدرة عالية على التحكم بالكرة ورؤية ثاقبة على أرض الملعب أعطتا المنتخب أفضلية أمام ألمانيا وإسبانيا.

في الخط الخلفي، يتألق المدافع تاكيهيرو توميساو الذي يلعب مع آرسنال. عادةً ما توكل إلى توميساو مهمة الظهير الأيمن، بينما يشغل مركز قلب الدفاع مع المنتخب الياباني. وتبرز عناصر الخبرة، أمثال مايا يوشيدا (34 عاماً) وياوتو ناغاتومو (36 عاماً).

هو منتخب طموح يعتمد على دمج الشباب بالخبرة، سوف يصطدم اليوم بوصيفه كأس العالم خلال النسخة الماضية. اختبار حقيقي يعطي صورة أوضح عن مدى جاهزية اليابان الفنية والذهنية.

معجزة كوريّة

يُعدّ المنتخب الكوري الجنوبي من بين الأفضل في القارة الصفراء والأكثر تنظيماً، حتى إنه يمتلك تاريخاً طويلاً باعتباره كان مشاركاً في مونديال 1986. وعلى الرغم من إقصائه في كثير من الأحيان من دور المجموعات، احتل المنتخب الكوري الجنوبي المركز الثالث خلال مونديال 2002، عندما استضافت كوريا البطولة في ملف مشترك برفقة اليابان.

يمتلك منتخب كوريا الجنوبية منظومة متكاملة، يبرز منها نجم توتنهام، سون هيونغ مين. وظهرت عزيمة المنتخب في دور المجموعات من المونديال الحالي. فالتعادل السلبي في المباراة الأولى أمام الأوروغواي، ومن ثم الهزيمة القاسية أمام غانا، لم يمنعا الكوريين من التأهل إلى الدور الثاني. هدف دراماتيكي متأخر ضد البرتغال سجله هي شان، صعد برفاق سون هيونغ مين، صانع هدف الفوز، إلى المركز الثاني في ترتيب المجموعة الثامنة، وتأهلوا تباعاً إلى الدور الثاني.

صعود الفريق صنّفته الصحف بـ«معجزة قطر»، فيما وصف سون الدقائق الأخيرة في مباراة البرتغال، بـ«الأطول» في حياته. يتميز المنتخب بروحه القتالية وسرعة نقل الكرة في وسط الملعب. التنظيم وعودة سون إلى مستواه بعد بدايته المتخبطة، قد يصنعان «معجزة» أخرى لكوريا الجنوبية في قطر.

الإصابات تعقّد حسابات البرازيل

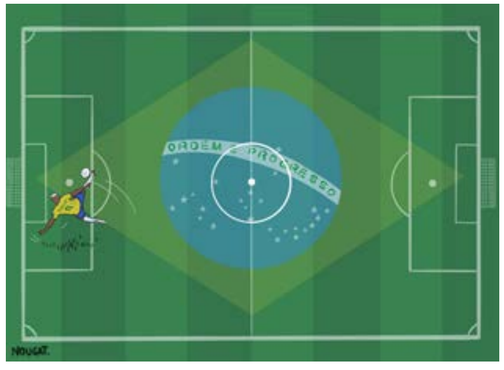

دخل المنتخب البرازيلي إلى «المونديال الشتوي» وهو مرشح فوق العادة للذهاب بعيداً نحو المباراة النهائية وتحقيق اللقب. الانطلاقة كانت مثالية بفوز على صربيا (2 . 0) ثم تجاوز سويسرا (1 . 0)، ولكنّ «السيليساو» سقط أخيراً أمام الكاميرون بهدف دون رد في مباراة فَضّل المدرب تيتي خوضها باللاعبين البدلاء بعد ضمان التأهل إلى الدور الـ16. الانتكاسة المبكرة ربما تكون مفيدة لكي تعود البرازيل وتقف على قدميها من جديد، على اعتبار أن أي «دعسة ناقصة» في الأدوار الإقصائية، ستؤجل حلم وضع النجمة السادسة على القميص الأصفر الشهير إلى نسخة 2026.

وفي مباراة اليوم أمام كوريا الجنوبية (21:00 بتوقيت بيروت) سيعود المدرب البرازيلي تيتي إلى التشكيلة الأولى التي تضم أبرز النجوم، بينهم الحارس أليسون بيكر وماركينوس وتياغو سيلفا، إضافة إلى القوة الضاربة في الأمام والمتمثلة بكل من كاسيميرو ورافينيا وفينيسيوس جونيور وريشارليسون... وحتى مساء أمس الأحد لم يكون واضحاً إن كان نيمار جونيور سيعود للتشكيلة، بعد تعرضه لإصابة على مستوى الكاحل في المباراة الأولى أمام صربيا، وغيابه عن المباراتين اللاحقتين. وتواجد نجم المنتخب البرازيلي ونادي باريس سان جيرمان على المدرجات يوم الجمعة خلال مباراة الكاميرون بعد خضوعه لعلاج مكثف على مدى يومين. وبحسب طبيب المنتخب رودريغو الأسمر نيمار وزميله الظهير الأيسر، المصاب أيضاً، اليكس ساندرو عاودا التدريب بالكرة يوم السبت.

صحيح أن مباراة اليوم تبدو سهلة على الورق بالنسبة إلى البرازيليين، إلا أن أداءهم خلال المباراتين الأخيرتين في ظل غياب نيمار، أظهر أنهم بحاجة إليه خاصة على مستوى صناعة الفرص وتشكيل الخطورة على مرمى الخصم. وعلى غرار ما حصل سابقاً، فقد افتقد «السيليساو» في ظل غياب نيمار إلى التركيز والروح المعنوية العالية، والتي يكون اللاعب قادراً على إعطائها لزملائه كونه يلعب بثقة عالية، ويُظهر أنه قادر على تجاوز أي منافس.

واللافت أن نيمار يخوض المونديال الثالث له على التوالي في ظل معاناته من إصابة. ففي نسخة البرازيل عام 2014 تعرّض لإصابة قوية في ظهره خلال مباراة ربع النهائي أمام كولومبيا ولم يكمل البطولة، فمني المنتخب بخسارة تاريخية أمام ألمانيا (1-7) في نصف النهائي. وفي مونديال روسيا الأخير (2018) عانى نيمار من إصابة في مشط القدم قبل نحو ثلاثة أشهر من انطلاق الحدث، وخاض المنافسات ولم يكن في كامل لياقته البدنية.

وسيعتمد الجهاز الفني اليوم على ريشارليسون ورافينيا، مع مشاركة متوقعة لأنتوني، في ظل غياب غابرييل خيسوس الذي سيغيب عن البطولة بعد الإصابة التي تعرض لها أمام الكاميرون. كما أن الثقل سيتركز على صاحب الخبرة كازيميرو لإدارة خط الوسط بالشكل المطلوب.

يُذكر أن التاريخ يميل لمصلحة البرازيليين، حيث التقى المنتخب البرازيلي بنظيره الكوري 7 مرات وفاز في 6 منها، آخرها بنتيجة (5-1) في حزيران الماضي، وخسر واحدة، لكنها المرة الأولى التي يواجه فيه نظيره الآسيوي في بطولة رسمية.

فرنسا وإنكلترا تتأهّلان لتتواجها في ربع النهائي

قذم الإنكليز عرضاً كبيراً امام السنغال (الدوحة-طلال سلمان)

أكّدت إنكلترا تفوّقها على المنتخبات الأفريقية بفوزها على السنغال 3-0 في الدور الـ 16 لبطولة كأس العالم لكرة القدم المقامة في قطر. تأهل الإنكليز لمواجهة الفرنسيين في ربع النهائي، بعد عرض كبير وقوة هجومية ضاربة. افتتح جوردان هندرسون التسجيل لمنتخب «الأسود الثلاثة» في الدقيقة 38 قبل أن يوقّع القائد هاري كاين، أفضل هدّاف في روسيا 2018، أخيراً على هدفه الأول في قطر في الدقيقة 48 من الشوط الأول، ويضيف بوكايو ساكا الهدف الثالث (57). وحرمت إنكلترا بطل أفريقيا من بلوغ الدور ربع النهائي للمرة الثانية في تاريخه بعد 2002، عندما حقق الإنجاز بقيادة مدربه الحالي أليو سيسيه. وهذه المرة العاشرة التي تبلغ إنكلترا الدور ربع النهائي والثانية تواليا، علماً أنها سقطت في نصف نهائي 2018 أمام كرواتيا.

غاب رحيم ستيرلينغ الذي شارك أساسياً في أول مباراتين عن المواجهة ولم يكن موجوداً حتى على مقاعد الاحتياط «لظروف عائلية» وفق ما أفاد حساب المنتخب قبل المباراة.

وقاد خط هجوم إنكلترا كاين وفيل فودن وساكا الذي عاد الى التشكيلة الأساسية على غرار أول مباراتين. كما ارتأى ساوثغيت الإبقاء على ثلاثة لاعبين في الوسط، واضعاً هندرسون الى جانب ديكلان رايس وجود بيلينغهام مستبعداً مايسون ماونت للمباراة الثانية تواليا.

أما أبرز غيابات كتيبة سيسيه فكان إدريسا غي الموقوف لتلقيه بطاقتين صفراوين في دور المجموعات، علماً أنه شارك أساسياً في جميع المباريات الثلاث.

بطل العالم بكامل قوّته

حقق المنتخب الفرنسي ، بطل النسخة الماضية من كأس العالم ، انتصاراً كبيراً على نظيره البولندي بنتيجة (3 . 1)، ليوجه رسالة واضحة إلى جميع المنتخبات المنافسة بأنه جاهز للدفاع عن لقبه، ومرّة جديدة قدّم نجم نادي باريس سان جيرمان كيليان مبابيه نفسه نجماً فوق العادة بتسجيله هدفين عند الدقيقتين (74 و90)، إضافة الى هدف للمخضرم أوليفييه جيرو (44)، بينما سجل هدف بولندا روبرت ليفاندوفسكي.

رفع النجم الفرنسي مبابيه (23 عاماً) رصيده إلى 5 أهداف في المونديال الحالي، و9 أهداف في مونديال روسيا، وهو بات مرشحاً فوق العادة لكسر رقم الألماني ميروسلاف كلوزه صاحب الـ(16 هدفاً) خلال 4 مشاركات مونديالية بين 2002 و2014. من جهته، بات أوليفييه جيرو الهداف التاريخي لمنتخب فرنسا مع 52 هدفاً، بعد تجاوز الأسطورة تييري هنري صاحب الـ 51 هدفاً.

ورغم غياب نجمي خط الوسط أنغولو كانتيه وبول بوغبا، إضافة الى أفضل لاعب في العالم كريم بنزيما بداعي الإصابة، بقي المنتخب الفرنسي صاحب الأداء الأفضل، والأكثر إقناعاً في المونديال الحالي. ويعوّل المدرب ديدييه ديشان على مبابيه أولاً، إضافة الى رابيو وأنطوان غريزمان في خط الوسط، مع مستوى جيد من عثمان ديمبيليه وثيو هيرنانديز، ومن خلفهم الحارس المخضرم هوغو لوريس.

تلعب فرنسا من دون ضغوط، وهو الأمر الذي يعطيها أفضلية على غيرها، وخاصة البرازيل والأرجنتين المرشحتين فوق العادة للتتويج باللقب. وكما هو معروف، فإن المونديال يُلعب على أساس أن كل مباراة هي بطولة لوحدها، وبالتالي لكل لقاء حساباته، ومن يُخطئ أقل يمكن أن يذهب بعيداً نحو التتويج باللقب.

تجاوز الفرنسيون أول محطة ضمن أدوار خروج المغلوب، والمحطة الثانية ستكون في ربع النهائي يوم السبت المقبل، وهم سيصطدمون ابتداءً من الآن على دعم رئاسي كامل، بعدما أعلن الرئيس إيمانويل ماكرون أنه سيحضر لمتابعتهم من الملعب ما سيعطيهم معنويات إضافية، ويحثّهم على تقديم الأفضل.

(الأخبار)

سجّل مبابي هدفين لفرنسا (أ ف ب)

أرقام
كأس العالم

عدد المباريات
52

عدد الأهداف
134

معدّل الأهداف
2.58 في المباراة

عدد الهدافين
97

افضل هدّاف
كيليان مبابي
(فرنسا) 5

افضل صانع اهداف
هاري كين
3

الشباك النظيفة
34

مباريات اليوم / الدور الـ16

اليابان x كرواتيا 17:00
البرازيل x كوريا الجنوبية 21:00

رونالدو غير مرغوب به!

أجرت صحيفة «أبولا» البرتغالية استطلاعاً للرأي حول المنتخب البرتغالي المشارك في مونديال قطر الحالي تحت عنوان: هل يجب أن يستمر رونالدو في تشكيلة المنتخب البرتغالي؟

وكشف الاستطلاع عن رغبة معظم البرتغاليين بعدم مشاركة كريستيانو رونالدو في المباراة ضد سويسرا المقرّرة يوم غد الثلاثاء ضمن منافسات الدور الثاني، مطالبين بإبقائه على مقاعد البدلاء. وصوّت 70% من المشاركين في الاستطلاع بـ(لا)، بينما وافق 30% فقط على استمرار رونالدو ضمن التشكيلة الأساسية للمدرب فرناندو سانتوس.

ويعتبر الجمهور البرتغالي أن رونالدو بات عاملاً سلبياً في المنتخب، وهو لا يقدم الأداء المطلوب، خاصة أنه سجّل هدفاً واحداً خلال الدور الأول، كما اختير ضمن التشكيلة السيئة خلال المونديال بعد حصوله على تقييم أداء بـ6,37 من 10.

سينما

«عَ مفرق طريق»: كوميديا رومانسية تنتصر للطبيعة

بعد عقد على باكورتها «قصة ثواني» (2012)، تقدّم المخرجة اللبنانية لارا سابا عملاً جديداً صوّر في منطقتَي الأرز وقنّوبين، ويدعو المشاهد إلى العودة إلى الذات والطبيعة، بعيداً عن النمط الاستهلاكي والنظام الاقتصادي الذي أفقر الناس وقضى على الكوكب وعلى إنسانيتنا.

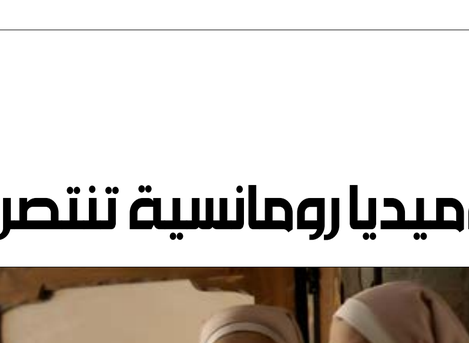

ساندرا الخوري

انتقلت لارا سابا من تجربة درامية أولى في «قصة ثواني» إلى الكوميديا، فـ «عَ مفرق طريق» يروي قصة ممثل شاب (شادي حداد) يتنافس مع ممثل إيطالي على أداء دور البابا. قبل توجّهه إلى روما لمقابلة الأخير، يتجّه شمالاً إلى قنوبين (شمال لبنان) لقضاء بعض الوقت في الطبيعة بعيداً عن ضجة المدينة والحياة المتسارعة. تروي لنا المخرجة أن الفيلم بُني على فكرة الممثل شادي حداد أولاً. ثم كتبت السيناريو جوزفين حبشي، ومن بعدهما أتت سابا في مرحلة معيّنة من كتابة السيناريو: «أعدنا العمل على النص، كأي مخرج آخر، لديّ رؤيتي الخاصة وعليّ البحث عن الأمور التي تحرّكني في أي سيناريو أعمل عليه. بعدئذٍ بدأت رحلة الإنتاج، علماً أن حداد منتج مشارك معي. قررنا بدء التصوير عام 2019 بعدما توصلنا إلى جمع ميزانية معينة، لم تكن على أي حال ما كنا نطمح إليه. وسرعان ما توقّفنا عن التصوير مع بدء التظاهرات وغليان البلد حتى الربيع، بما أن التصوير جرى في الأرز وقنّوبين، لم يكن ممكناً في أي وقت. كما أنني لا أحبّ سماع الصيف، ومرّة جديدة اضطررنا للتوقف بسبب الوباء وانفجار الرابع من آب ثم انتشار إصابات الكوفيد في فريق العمل. بدأنا بمرحلة المونتاج وربحنا جائزة في «مالمو» في منتصف 2021 تُمنح للأفلام التي هي في مرحلة ما بعد الإنتاج. ثم قررنا إطلاق الفيلم والتقينا ببسّام عيد الذي يعمل مع «صبّاح إخوان» وقررنا أن نعمل معاً على التوزيع. بعد تجربة توزيع «الهيبة» في كل دول العالم، أردنا خوض التجربة نفسها».

تقرّ سابا أن فيلمها ليس فيلم «مهرجانات»، لكن ذلك لم يمنع من اختياره في فئة «روائع عربية» ضمن الدورة الحالية من «مهرجان البحر الأحمر السينمائي» في جدة. تقول: «هو فيلم يتوجّه إلى جمهور واسع، لكنه غير شعبوي. هدفه أن يصل إلى أكبر عدد من الناس. ليس فيلماً للمهرجانات بل جماهيرياً. لذا شكّل اختياره في المهرجان مفاجأة جميلة، خصوصاً أن في الفيلم شخصيات راهبات ورموز دينية مع أنه ليس بفيلم ديني. لا ننتظر عرضه في المهرجانات، بل نترقّب انطلاقه تجارياً في الدول العربية وأستراليا وأميركا».

في الفيلم، يلتقي الممثل هادي الزين في طريقه إلى قنّوبين، بشابة (ربى زعرور) وأربع راهبات (جوليا قصار، بيتي توتل، ميرنا مكرزل وسينيتا كرم)، يعرض عليه إصلاح سيارته ويدعونه إلى الدير. تؤدي كل منهنّ دورها بإتقان وينوع من التوازن بين الجو الكوميدي للفيلم وشخصيتهنّ الملتزمة. قلّما نجد شخصيات دينية مماثلة في الأفلام اللبنانية، مع أنها جزء من النسيج الاجتماعي كما تقول المخرجة: «هناك خوف من الاحتكاك بأي شيء له علاقة بالدين.

> تقرّ لارا سابا أنّ الفيلم ليس فيلم «مهرجانات» لكنه أيضاً غير شعبوي

في لبنان هناك ما يسمّى باللائق سياسياً، وهو طاغٍ جداً. تعلّمت في مدرسة راهبات، وكذلك الأمر مع أكثر من 70 في المئة من جيلي. لطالما كانت الراهبات جزءاً من نسيجنا المجتمعي. هنّ اللواتي يستقبلننا في المدارس، وفي المستشفيات. فلمَ لا تكون تلك الراهبات جزءاً من الفيلم ومن الضيعة التي يعود إليها هذا الشاب ومن الأمور التي ستردّه إلى حياة أكثر بساطة، من دون أن نظهر أي جانب، سواء كان سلبياً أو إيجابياً لديهنّ. نحن نصوّرهن على طبيعتهن وحريتهن. بالنسبة إليّ، هنّ لسنَ راهبات فقط، بل نساء حرّات قبل أي شيء. لسن بحاجة إلى أحد. يصلحن الشاحنة ويغيّرن الإطارات ويقطفن التفاح، ويجدن الحلول للضيعة. ليس فيلماً نسوياً، لكنني أمرّر فيه مبادئي بطريقة سلسلة ومن دون وعظ أو تعقيد. على الرغم من كونه كوميديا رومانسية، إلا أنّ الشريط يتحدّث عن مواضيع أخرى. اليوم لم يعد في الإمكان صناعة فيلم من دون التحدث عن الليبرالية التي تنهش بالناس. وصلنا إلى مكان بدأت فيه الدول التي كانت تعتبر أنها بعيدة عن ذلك، بالشعور بالغلاء والنقص. لا يمكن إلا أن نتساءل عن سبب وصولنا إلى هنا. السمك الكبير يكمل، والآخرون يكافحون في ظلّ النظام الاقتصادي من أجل التمكن من الوصول إلى نهاية الشهر. أدركت الدول الغربية أننا نقضي على الكوكب وعلى الناس وعلى إنسانيتنا. أصبحت الحاجة ملحة للعودة إلى مكان تكون فيه الحياة بطريقة مختلفة. ورغم أن الأحداث تجري في ضيعة لبنانية وهناك بحث عن جمالية لبنان، إلا أنّ القضايا التي يطرحها العمل إنسانية قبل أن تكون لبنانية».

تشكّل الطبيعة جزءاً أساسياً من العمل الذي يحفل بالمشاهد الخلابة المصوّرة في مكان روحاني وجميل. تتحدّث سابا عن علاقتها بلبنان وبالطبيعة: «أشعر أنه لا يمكنني أن أنجز سينما خارج لبنان. أحب هذا البلد بقوة، وتجمعني علاقة قوية مع طبيعته. جلته وحدي في السيارة وقد عملت على مشاريع عدة مثل «سيني كارافان». كنت أقود السيارة وحدي أحياناً وأمسك الكاميرا بيد أخرى. أتوقف في أماكن عدة لأصوّر وأرى. يملك وادي قنوبين والأرز طاقة كبيرة جميلة وقوية. عندما وصلني السيناريو، كان شرطي الأساسي أن نصوّر هناك. كان متنفساً رائعاً وأشبه بفترة نقاهة وعلاج لكل من عمل على الفيلم وأظنّ أن هذا الجو الإيجابي انعكس عليه». بدا هذا التناغم واضحاً في أداء الممثلين الذي كان كلّ منهم ملائماً لدوره. علماً أن المخرجة استعانت بعدد كبير من الممثلين المعروفين والناجحين. تقول سابا: «كتبت جوزفين حبشي دور الراهبة ماري برنار لبيتي توتل. وكانت لدي صعوبة في البداية لأنني لا أحبّ الكليشيه. لذا حرصنا على عدم الاعتماد على الشخصية التي عُرفت بها توتل على الشاشة، وأظنّ أنها رفعت التحدي بشكل جميل مع الراهبات الأخريات. الكلّ كان رائعاً. ومنهم من كان يأتي للتصوير ليوم واحد، ويشعرنا بأنه كان موجوداً طوال مدة التصوير. مثلاً، أعدنا مراراً رؤية مشاهد رفعت طربيه مع الممثلات للمتعة فقط، من دون أن أنسى الآخرين، فكل ممثل أضفى شيئاً على الفيلم بوجوده».

تشرح سابا أنها رغبت في الحفاظ على روحانية المكان وجماله ولو أنّ موضوع كوميدي: «عملت مع مدير التصوير وقرّرنا عدم الذهاب إلى صورة كثيرة الضوء، والإبقاء على خصوصية المكان. من جهة أخرى، تعامل الممثلون مع أدوارهم بطريقة جدية جداً. فالسيناريو يضعهم في مواقف كوميدية مع كل الأبعاد السيكولوجية والاجتماعية، لكنهم لا يؤدون شخصيات كاريكاتورية. لا يهمني إن لم يضحك المشاهد في الفيلم، بل يكفيني أن يخرج بابتسامة وشعور إيجابي».

«عَ مفرق طريق» بدأ من 15 كانون الأول (ديسمبر) في الصالات اللبنانية

ستريمينغ

سيباستيان ليليو: ما وراء «الأعجوبة»

شفيق طبارة

يذكرنا سيباستيان ليليو دوماً بالقصص التي رويت لنا، بالأخبار التي نسمعها، وبالأساطير التي تختلف وفقاً للفترة والمجتمع اللذين نشأت فيهما، كما اللذين نشأنا فيهما. جديده «الأعجوبة» (2022) دراما عن حقبة تاريخية كانت فيها القصص أشبه بمهرب، بوسيلة لتعزيز المعتقدات، وللبقاء. يأتي معظمها من الدين والكتاب المقدس والتفاصيل الصغيرة التي أصبحت قصصاً شائعة حتى اليوم. بنبرة تتراوح بين الدراما والتحليل الفلسفي والديني والإثارة الريفية، يتعمق ليليو في بناء معتقداتنا، موجّهاً إصبع الاتهام إلى الدين والسينما وحتى وسائل الإعلام، التي تحدّد مفهومنا للعالم. هكذا، يواجه المخرج التشكيلي العلم والإيمان، الفرد والمجتمع، من خلال الأبطال الذين يتصدّون للأعراف الاجتماعية التي صوّرها جيداً في «غلوريا» (2013) و «امرأة رائعة» (2017)، أوسكار أفضل فيلم أجنبي). في بلد أنهكه البؤس والمجاعة وعاش لقرون تحت رحمة الإنكليز، فإن القصص هي واحدة من الأشياء التي تمنحهم إحساساً بالهوية. قصة «الأعجوبة» وشخصياتها، انعكاس حديث للتعصب الديني والأصولية. يقدم في فيلمه قصة تبني تصورنا، وتصبح أرضاً خصبة للنقاش والتساؤل، تماماً كما تتساءل المرضة الجديدة وتحاول أن تفهم كيف أن فتاة صغيرة تقتات فقط على المنّ من السماء.

إيرلندا، 1968، منذ وقت ليس ببعيد، تغلبت البلاد على إحدى أكبر مآسيها: المجاعة، التي أودت بحياة ما يقرب من مليوني ونصف مليون نسمة. بلد كاثوليكي، يميل كثيراً للإيمان. إليزابيث رايت (فلورانس بيو) ممرضة إنكليزية تم استدعاؤها إلى بلدة ريفية في الجزيرة لتكون واحدة ممن يراقبن أنا أودونيل (كيلا لورد كاسيدي)، وهي فتاة تبلغ 11 عاماً، تعيش بصحة جيدة منذ أربعة أشهر بلا أكل، تدّعي فقط أنها تأكل المنّ الذي يأتيها من السماء، وتصلّي ليسوع في كل الأوقات، ويبدأ الناس باعتبارها قديسة. يتعيّن على المرضة أن تراقب أنا في مناوبات مدتها ثماني ساعات مع راهبة، وكلاهما تم تعيينه من قبل لجنة من قادة البلدة يسعون إلى تأكيد المعجزة. لكن إليزابيث امرأة علم، تدرك أنه لا يمكن لفتاة أن تبقى على قيد الحياة بعد أربعة أشهر بلا طعام. رغم شخصيتها القوية وتاريخها المعقد والغامض، تجد نفسها مضطرة للتعامل مع ثقافة غريبة عنها، وتحاول مساعدة أنا. ولكن هذا ليس سهلاً، خصوصاً عندما تبدأ الأسرار بالانكشاف بفضل الصحافي ويليام (توم بورك) الذي يريد أن يكتب عن «الفتاة المعجزة». سيتم الكشف عن قصص القرية المليئة بالأسرار. شيئاً فشيئاً، يصبح الأمر في يد المرضة لتحديد ما يجب فعله، ليس فقط بمعتقداتها، لكن أيضاً بمعتقدات القرية كلها، لأن السر يمكن أن يكون بسبب الإيمان الديني أو بسبب عيوب الطبيعة البشرية.

> استناداً إلى كتاب بالعنوان نفسه صدر عام 2016 للإيرلندية إيما دينوغيو، تتلاشى أسرار «الأعجوبة» تدريجاً، ضمن سرد دقيق وملاحظات حول العنف والدين والأمومة، ونظرة على العلاقات الاجتماعية التي يؤطرها الدين والأسرة. يكشف ليليو الآليات الخيالية لفيلمه في المشهد الأول، عندما يظهر لنا أن بعض مشاهد الفيلم صوّرت في استديو حديث، ويفعل ذلك مرات عدة، متيحاً لبعض شخصياته بالنظر مباشرة إلى الكاميرا مستجوباً المشاهد. إنها دعوة للدخول في القصة، لأننا جميعاً بحاجة إلى التشبث بالقصص: «بدون القصص، لا نكون شيئاً» كما تقول راوية الفيلم من جانبها، تحتاج شخصيات «الأعجوبة» إلى قصصها الخاصة، تلك التي تجعلها تؤيد أو تعارض عملية تقديس الأطفال، في لحظات شهدت البلاد واحدة من أكبر المجاعات. ليليو مهتم بالتشكيك في ما يسمّى المعجزات، ولهذا يستخدم وسيطاً يُعرف بأنه «24 كذبة في الثانية» (مقولة مايكل هانيكي الذي يناقض فيها مقولة جان لوك غودار). ترحب بنا الرواية وتخبرنا بأنّ هذه هي بداية الأعجوبة، ثم يلتقط الفيلم الحبكة الظاهرة وهي ما يسمّى «بالفتيات الصائمات»، لكنه لا يأخذها على أنها حقيقة ملموسة، بل كخيال، لذلك ربما تكون قصة أنا هي ما أسماه مايكل هانيكي «كذبة في خدمة الحقيقة»، أو في خدمة محاولة اكتشاف الحقيقة».

> يتجسد الصراع بين الإيمان والعقل في الفيلم

«الأعجوبة» عبارة عن عمل يطبخ على نار هادئة جداً، ويعطي تجربة روحانية إذا تم تقديرها بالصبر والتلذذ والاهتمام والكرم، وترك الحواس كلها مستيقظة. يستغرق ليليو كل الوقت في العالم لتطريز عمل مليء بالتفاصيل الدقيقة، لا يترك أي هامش في قصته. فيلم يستخدم كل الطيات والفروق الدقيقة لفضح الجوف والآثار المختلفة لقصة غامضة في البداية ورائعة في نهاية المطاف حول الكذب والتعصب الديني. فيلم ليليو الجديد لا يطمح إلى رسم الأصالة ولا يقدمها بأسلوب مفرط، على العكس، البساطة هنا مهيبة في مناخ يكاد يكون خانقاً ومثيراً للقلق. وهذا الجو القمعي يعمل ببراعة، حيث تلعب البيئة الضبابية المكسوة بغيوم إيرلندا وموسيقى ماثيو هربرت المهيبة وكاميرا آري وينغر القريبة من وجوه شخصياتها، في مساحة ضيقة وضوء خافت للغاية.

يتجسد الصراع بين الإيمان والعقل في الفيلم، ما يسمح لنا بقراءة ما يريد قوله عن التعصب الديني والعلمي. وسط كل هذا، توجد الفتاة المقدسة، محاصرة مثل طائر «الثوماتروب»، تلك اللعبة القديمة التي تنقل الإحساس بالحركة إلى الرسم المرسوم على القرص. يطرح السيناريو أسئلة أوسع، ليس فقط حول طبيعة الدين والعقيدة، لكن أيضاً حول حاجتنا الماسة إلى القصص في حياتنا، وكيف يمكنها ضمان بقائنا أو اتخاذ قرار بتدميرنا. يؤكد الفيلم أنه من المفيد البحث عن إجابة لسؤال حول أي نوع من القصص علينا التشبث بها، خصوصاً أنّه بعد انتهاء الفيلم، ينتابنا إحساس مرّ عن القصص والخرافات والأساطير والحواديت.

The Wonder على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 5 كانون الأول 2022 العدد 4794

رحيل

مصر تودّع «المحاور» مفيد فوزي

القاهرة ـ **عبد الله رامي**

خسرت الصحافة المصرية أمس أحد أبرز وجوهها وهو مفيد فوزي (1933 ـ 2022) الذي رحل عن عمر 89 عاماً، بعد أسابيع أمضاها في المستشفى. المصادفة لعبت دوراً كبيراً في مسيرة ابن محافظة بني سويف (جنوب القاهرة) الذي تخرّج في كلية الآداب (جامعة القاهرة ـ قسم اللغة الإنكليزية) عام 1959. عندما كان الشاب مفيد في القاهرة أثناء الدراسة، قرّر أن يتجوّل في محيط سور الأزبكية قبل الذهاب إلى بيت عائلته في إجازة نهاية الأسبوع. لم يكن يعلم على الإطلاق أن تلك الخطوات القليلة ستكون بداية مشوار طويل في «مهنة المتاعب». يومها، لفت نظره كتاب «إيران فوق بركان» لمحمد حسنين هيكل، فاشترى الكتاب بـ 4 قروش وقرأه في اليوم نفسه، بل أعاد قراءته مرة أخرى. عشق عبارات هيكل وأسلوبه وظل يتابع تحقيقاته في مجلة «آخر ساعة» ويقلده في الكتابة، فيكتب مثلاً «مفيد فوزي يكتب من الصين»، حتى تأكد أن الورقة والقلم هما مستقبله. وعلى عكس الأب الذي كان يحلم بأن يصير ابنه مدرّساً للغة الإنكليزية، كانت والدته مريم فرج تشجّعه على تطوير موهبته الصحافية إلى أن ذهب للتدريب في مجلة «صباح الخير» أثناء دراسته عام 1957 بفضل حسن فؤاد «الكشاف الأعظم» كما يصفه، فتتلمذ على يد الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين. ومن الحكايات التي يوردها في كتابه «كواليس» الصادر قبل أشهر، أنه ظل يكتب باسم «نادية عابد» لمدة 18 عاماً في «صباح الخير»، إلى جانب موضوعاته الصحافية التي ينشرها باسمه. واللافت أنها كانت شخصية حقيقية

هي ابنة دبلوماسي مصري، عرفها وأعجب بثقافتها فقرّر الكتابة باسمها. تزوّج مفيد فوزي الإذاعيةَ الراحلة آمال العمدة عام 1968 وأنجبا ابنتهما الصحافية حنان مفيد فوزي.

لقب مفيد فوزي بـ«المحاور»، هو الذي أثرى عالم الصحافة والتلفزيون بتحقيقاته المتنوعة، وحواراته الناجحة مع أهم الشخصيات السياسية والأدبية والفنية على مستوى العالم العربي، كما يُعد أول من قدّم مفهوم «الصحافة التلفزيونية» على الشاشة المصرية، فضلاً عن تقديم وإعداد الكثير من البرامج الإذاعية في مصر والدول العربية مثل الأردن والإمارات وقطر. أيضاً لدخول فوزي العمل الإذاعي والتلفزيوني قصة أخرى ومصادفات أكثر: أثناء جلوسه في أحد الفنادق ليلاً مع أصدقائه، دخلت عليهم الإذاعية آمال فهمي وهي تبكي بسبب رحيل الشاعر بيرم التونسي، ولم يكن يتبقّى على قدوم شهر رمضان سوى 12 يوماً، فقرّر فوزي أن يكتب لها عدداً من الفوازير التي أعجبتها. كانت هذه المصادفة بداية إدراج اسم مفيد فوزي في الإذاعة المصرية، حيث ظل يكتب فوازير آمال فهمي لمدة عشر سنوات.

أما عن أول ظهور على الشاشة، فقد جاء بعد مسيرة طويلة أمضاها في عالم الإعداد إلى أن ظهر على شاشة التلفزيون المصري عام 1982، لتقديم برامجه بنفسه. ساعتها، تحقّقت أمنيته وقناعته: «أفضل من يقدم برنامجاً هو من يعدّه»، فكانت أهم البرامج التي قدّمها على الشاشة: «عصر من الفن» عن كوكب الشرق أم كلثوم، و«صديقي الموعود بالعذاب» عن صديقه العندليب عبد الحليم حافظ، و«المدفع قبل الخبز أحياناً» مع المشير عبد الحليم أبو غزالة، و«الموسيقار وأنا» مع «موسيقار الأجيال» محمد عبد الوهاب، بالإضافة إلى حلقات تلفزيونية منفصلة من إخراج جميل المغازي مع العديد من وجوه الأدب والفن والسياسة، مثل: إحسان عبد القدوس، يوسف إدريس، يحيى حقي، مفيدة عبد الرحمن (أول محامية في مصر)، مصطفى أمين، نجيب محفوظ، أحمد زويل وفاروق الباز. واقترن اسم المحاور مفيد فوزي ببرنامج «حديث المدينة» الذي بدأه في 13 آذار (مارس) عام 1998، بترشيح من وزير الإعلام آنذاك صفوت الشريف واستمر 26 عاماً على شاشة «اليوم». ولأن الخطى تقترن دوماً بالخطايا، فإن الكثير من الانتقادات توجه إلى مفيد فوزي أبرزها أنّه يجيد الجلوس على موائد الأنظمة، فهو الصحافي والمحاور الذي كان مقرّباً من رجال نظام مبارك وحاورهم جميعاً وحصل على الكثير من الامتيازات بناءً على ذلك، لكنه بعد ثورات الربيع العربي حاول تقديم نفسه معارضاً كي يضمن لنفسه مساحة أخرى في العصر الجديد.

وأكثر اللوم الموجَّه إلى مفيد فوزي، كان عدم دقته في المعلومات التي يكتبها أو يقدمها على الشاشة، ما ظهر بشكل واضح في عصر اليوتيوب.

على بالي

أسعد أبو خليك

لديّ نقطة ضعف أعترف بها نحو الكاتب اللبناني رفيق خوري. اتصلتُ به مرّة خلال زيارة للبنان وطلبتُ مقابلته بعد أن شاهدته على الشاشة. عبّرتُ له عن إعجابي وأنني واظبتُ على قراءته وأنا شاب قبل مجيئي إلى أميركا. كما صارحته بخيبتي من كيف أنّه انجرّ بالموجة الطائفيّة العارمة بعد همروجة 14 آذار. أقرأه هذه الأيام في جريدة الـ «إندبندنت» السعوديّة. هو غير رفيق خوري الذي نشأتُ عليه في «الأنوار» و«الصيّاد». قال قبل أيّام إنّ العالم العربي فقد شعراءه وكتّابه ومفكّريه ولامَ ـ على طريقة كل كتّاب الإعلام السعودي والإماراتي ـ الثورات (ويقصد به الانقلابات العسكريّة). حسناً، لنفترض أنّ ذلك صحيح. الثورات تلك انتهت في أوائل السبعينيّات. النظام البعثي العراقي مات ومات جمال عبد الناصر قبل أكثر من خمسين سنة. والنظام السوري مستمرّ لكنّه معزول ومُحاصَر وفاقد التأثير في المحيط. لكن ماذا عن باقي البلدان العربيّة؟ ما الذي يمنعها من توليد الكتاب والشعراء والمفكرين الذين تترحّم عليهم؟ ثم لنأخذ مثال مصر لأنّه مثال فريد ولا يمكن تشبيهه بمثال البعث. الكتّاب والشعراء والأكاديميّون السوريّون والعراقيّون اضطرّوا في أغلبهم لمغادرة بلادهم لانعدام إمكانيّة الإنتاج والإبداع والخلق. هذا صحيح لكنّه لا يسري على الحقبة الناصريّة. الحقبة الناصريّة كانت أغزر في الفن والأدب والفلسفة والتاريخ من الحقبات التي سبقت وتلت. تذكرون نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ويوسف شاهين وصلاح أبو سيف ولويس عوض وكمال الطويل وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وعبد الحليم حافظ ـ وحتى الجاحد أنيس منصور الذي مدح عبد الناصر في زمانه وازدهر في ذلك الزمن ـ. العصر الذهبي في الثقافة العربيّة كان في الحقبة الناصريّة التي أثّرت حتى على ثقافات دول عربيّة أخرى. نزار قبّاني انطلق نحو العالم العربي الواسع بعد مرثيّته عن عبد الناصر. ثم يتحدّث خوري عن استبداد الإخوان وداعش: ماذا عن استبداد أنظمة الخليج؟ لماذا هي ـ بما أنها المُعادية للثورات ـ لم تُنتج غير ثقافة التملّق والمحاباة وتمجيد الطغاة والتفنّن في تسويغ التطبيع مع إسرائيل والابتعاد عن القضيّة الفلسطينيّة؟

المفكرة

هل التطبيع قضية إيمانية؟

■ في مناسبة «أسبوع سماح إدريس»، تُقيم «لجنة إحياء ذكرى سماح إدريس» ندوة رقمية عند السادسة من مساء اليوم بعنوان «هل التطبيع قضية إيمانية؟» يحاضر فيها السيد جعفر فضل الله والباحث خريستو المر، بإدارة الأكاديمي نقولا أبو مراد. كما أعلنت اللجنة أنّها ستصدر لاحقاً تقريراً عن الأنشطة التي أقيمت في الأسبوع أكانت من تنظيمها أو من قبل مبادرات أخرى.

«هل التطبيع قضية إيمانية؟»: اليوم عند السادسة مساءً على تطبيق «زوم» ـ الرابط على موقعنا

تحية جنوبية لمحمد علي شمس الدين

■ يوم الجمعة المقبل، تدعو «جمعية تقدّم المرأة في النبطية» و«المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» إلى المشاركة في نشاط يشكّل تحية إلى الشاعر اللبناني محمد علي شمس الدين (1942، 2022/ الصورة) الذي غادرنا في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي. يحمل اللقاء المرتقب عنوان «قراءة في سيرته وشعره»، وتحتضنه قاعة النشاطات في مقرّ «جمعية تقدّم المرأة» في كفرجوز. وهو يجري بمشاركة كلّ من: الروائي عبد

المجيد زراقط، الشاعر والناقد سلمان زين الدين والشاعر داوود مهنا. أما مهمّة التقديم، فيتولّاها عبد المنعم عطوي.

تحية تقدير لمحمد علي شمس الدين: الجمعة 9 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر ـ قاعة النشاطات في مقرّ «جمعية تقدّم المرأة» (كفرجوز ـ النبطية/ جنوب لبنان)

مهاجرون لبنانيون... أرز في الصنوبر

■ ضمن البرنامج العام لمعرض «القنطرة، رحلات دوم بيدرو الثاني إلى العالم العربي/ 1871 ـ 1876» الذي تنظّمه سفارة البرازيل في بيروت، تقيم «دار النمر»، بعد غدٍ الأربعاء، عرضاً لوثائقي «أرز في الصنوبر» (2011 ـ 56 د) في سياق برنامج «مساء الأفلام». يتناول الشريط حياة المهاجرين اللبنانيين في ولاية كارولينا الشمالية، ويحكي عن إرث يتعلّق بالإنجازات. علماً أنّ العمل من إنتاج «مركز موييز خيرالله لدراسات الانتشار اللبناني»، وهو مكرّس للبحث عن المغتربين اللبنانيين والشتات في الولايات المتحدة والعالم.

عرض وثائقي «أرز في الصنوبر»: الأربعاء 7 كانون الأوّل (ديسمبر) 2022 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا ـ كليمنصو/ بيروت). للاستعلام: 01/367013

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 5 كانون الأول 2022 العدد 219
Lundi 5 Decembre 2022 no219

الأخبار

رأس المال

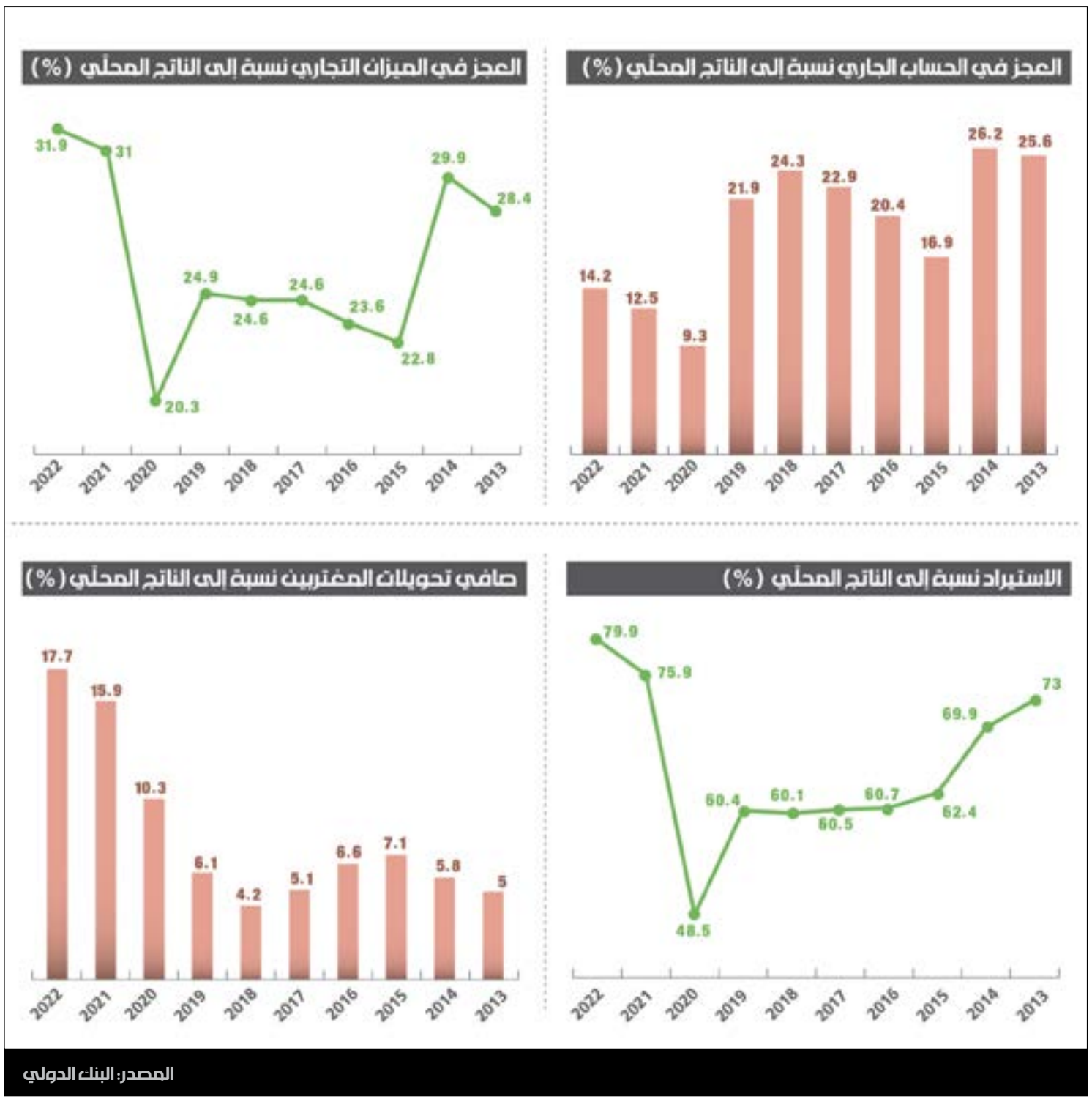

المصدر: البنك الدولي

في العدد

03-02
ماهر سلامة، محمد وهبة
أموال المودعين التي لم تتبخّر بعد

04
لور شدراوي
اقتصاد الوهم مقابل الاقتصاد الحقيقي

05
حسين الشامي
مواجهة الإنسان الاقتصادي

07-06
«هواوي»: باقون في العالم

08
مايكل روبرتس
دحض نظرية «دوامة الأجور والأسعار»

من أجل مَاذا ندفع كل هذا الثمن؟

غصباً عن إرادتهم، تحوّل قسم كبير من المقيمين في لبنان إلى «مضاربجيّة». حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حوّلهم بفعل تعاميمه. فِعلَتُه هذه، منحتهم دخلاً إضافياً أسهم في تثبيت ظرفيّ وغير متوازن في سعر الصرف. أصلاً، هذه الآلية لم تكن لتنجح لو أنها متوازنة، لأن الدخل الإضافي متأتٍّ من فعل المضاربة على هوامش الأسعار، بين سعر صرف الليرة مقابل صيرفة، ومقابل سعر السوق الفعلية. وهذه الآلية عوّضت جزءاً بسيطاً من خسائر القدرة الشرائية، فيما منحت مصرف لبنان مزيداً من الوقت. هذا الوقت الإضافي مموّل بطريقتين: الاحتياطات بالعملات الأجنبية، شراء الدولارات من السوق. الأولى تستنزف الاحتياطات التي تعدّ الذخيرة الأساسية لأي عملية إنقاذية يكون فيها الاقتصاد والمجتمع، أولوية. والثانية، هي عملية تكتيكية يمارسها مصرف لبنان بأموال لا وجود لها، وليس في الاقتصاد ما يغطّيها. إنها عمليات وهمية بالكامل.

يأتي الوقت الإضافي الذي يشتريه مصرف لبنان، عبر استنزاف احتياطاته، أو خلق كتل نقدية وهمية من الليرات، بثمن هائل يتكبّده المقيمون فوق أثمان مؤجّلة الدفع. فحتى الآن، لم نسدّد بعد فواتير الأزمة بمراحلها الأولى. فالخسائر في القطاع المالي تزداد بدلاً من أن تتقلّص، لا بل يُعاد توزيعها لتحميل المقيمين أعباء إطفائها بدلاً من تحديد أولويات اجتماعية ترسم طريقاً واضحة لعملية الإطفاء ومن يتحمّلها، وبأي هدف. وبالتزامن، ارتفعت الأسعار في عامَي 2020 و2021 بنسبة 697%. في تلك الفترة لم يتم تعويض خسائر القدرة الشرائية، بل واصلت قوى السلطة شراء الوقت حتى سجّلت الأسعار موجة تضخم جديدة راكمت بموجبها ارتفاعاً إلى 1402% مقارنة مع مطلع عام 2019. في المقابل، مُنحت الأجور تعويضاً زهيداً في 2022؛ الأجر الوسطي زاد 2,3 ضعف مقابل ارتفاع الأسعار 14 ضعفاً.

الخسائر في ودائع الليرة لم تنل أي تعويض. أما الخسائر الأكثر حراجة، فهي تكمن في الهجرة، ونوعية الخدمات العامة والخاصة... كلها مسائل لم يتم التعامل معها من الألف إلى الياء. وليس واضحاً أن السلطة تريد أن تتعامل معها، لا من باب العلاقة مع صندوق النقد الدولي، ولا من باب الحلّ الداخلي. فالحلّ الوحيد الذي تراه السلطة هو تذويب هذه الخسائر في القدرة الشرائية، وهو ما يمارس فعلياً اليوم من خلال تعاميم مصرف لبنان.

رغم ذلك، المقيمون في لبنان ليسوا مكتئبين. يتماهون مع جلاديهم بطريقة غريبة. كأنهم مصابون بمتلازمة «ستوكهولم». ليس فقط عوارض تعاطف الضحية مع جلادها، لا بل انحيازها إليه. لكن من أجل ماذا؟ الإجابة لا تكمن في سلوك الناس المغتبطين إلى حد ما، بأفعال المضاربة والتربّح السهل والسريع، بل في أن جزءاً مهماً من مفاعيل الأزمة يتم تأجيلها، كالعادة، من خلال «سعدنات» ينفذها مصرف لبنان باسم قوى السلطة ونيابة عنها. ما يقوم به، هو تحديث أرضية للموجة الجديدة المقبلة من الأزمة. هذه التحضيرات هي الوسيلة لدفن أو إخفاء الخسائر السابقة، أو إخراجها من الوعي الجماعي. فالسلطة، لم تنفّذ أي عمليات فعلية لامتصاص الصدمة التي خلقها انهيار النموذج عام 2019، وبعد الانهيار لم يعد لديها الأدوات للامتصاص، لكنها تظهر قدرة مريبة على شراء الوقت. لكن ماذا سنفعل عندما يتبيّن أن النموذج ليس قادراً على تغطية عودته إلى الحياة؟ بشكل أوضح: ماذا سنفعل عندما تفشل إدارة التدفقات النقدية بصيغتها الراهنة، عن تغطية النفقات المحلية؟ ماذا سنفعل عندما يتوقف مصرف لبنان عن دعم سعر الصرف بالطريقة التي تخنق فرص العمل في مجال «المضاربة»؟ في الواقع، بدأت المؤشرات تظهر منحى سلبي مخالف للاطمئنان النسبي السائد حالياً. عجز الحساب الجاري عاد إلى مستويات مرتفعة ويقدّر البنك الدولي أنه سيبلغ 22,9% في نهاية هذه السنة مقارنة مع 9,3% في 2020. يتزامن ذلك، مع قفزة كبيرة في العجز التجاري إلى 31,9% من الناتج المحلي. فرغم انكماش الناتج إلى 21,3 مليار دولار وفق التوقعات الأحدث، إلا أن هذا العجز هو الأعلى في السنوات العشرة الأخيرة، وهو مرتفع كثيراً عن مستويات ما قبل الأزمة. الاستيراد بلغ مستوى مذهب مسجلاً 79,9% من الناتج وهو مؤشر مهم على خروج الدولارات. ورغم أن صافي تحويلات المغتربين ما زال ينمو ويسجّل فائضاً، إلا أن التدفقات ليست كافية لسداد الحاجات.

تحقيق

الاستثمارات الخارجية للمصارف

أموال المودعين التي لم تتبخّر بعد

ماهر سلامة، محمد وهبة

على مدى 26 عاماً، حقّقت المصارف أرباحاً صافية بقيمة 30 مليار دولار، منها نحو 24 مليار دولار وزّعت على المساهمين، والباقي هي أرباح الهندسات التي ليس واضحاً إذا استقرّت في جيوب المساهمين أم جرت مراكمتها في رساميل المصارف. وإلى جانب هذه الأرباح، راكمت المصارف أصولاً عقارية في موجوداتها مسجّلة في ميزانيات المصارف لعام 2020 بقيمة اسمية (قيمة الاستثمار الأساسي قبل إعادة تقييمه) تفوق 5 مليارات دولار، بينما هي تساوي اليوم أكثر من الضعف. كل ذلك تحقق بنسب أرباح لا تتخطّى نسبتها ربع الإيرادات الإجمالية، إذ إن المصارف كانت قادرة على تهريب الدولارات من ميزانياتها وتصديرها إلى الخارج، بطرق لا يمكن تخيّلها. إحدى هذه الطرق، شراء الأصول الخارجية. وبحسب إحصاءات مصرف لبنان لهذه الأصول الخارجية، فإنه بين عامَي 2009 و2011 زادت هذه الأصول بقيمة مليار دولار لتبلغ أقصى مستوى لها في عام 2014

> **تصدير الاستثمارات المالية إلى الخارج تمّ بتغطية غير مدروسة من مصرف لبنان**

مسجّلة نحو 6,5 مليار دولار... بعد هذا التاريخ تراجعت القيم الدفترية لهذه الأصول لتصبح في حزيران 2022 مسجّلة بنحو 2,8 مليار دولار. عملياً، ما حصل هو أن المصارف استولت على الدولارات - الودائع التي تدفقت بشكل هائل إلى لبنان بعد الأزمة المالية العالمية، ثم منحتها لمصرف لبنان. وهذا الأخير أعطى المصارف جزءاً من هذه الأموال، على شكل أرباح واستثمارات خارجية. لكن منذ ظهور مؤشرات الأزمة، بدأت محفظة الاستثمارات الخارجية تتقلّص بسبب خسائر تكبدتها المصارف في بلدان الانتشار. وهذا يعني أن المصارف، بإشراف مباشر من مصرف لبنان، استعملت أموال المودعين مرتين؛ المرة الأولى من أجل تمويل هذه الاستثمارات، والثانية من أجل تمويل خسائر هذه الاستثمارات. لا أحد يعلم كم دفعت المصارف، ولا سيما أنها باعت بعض وحداتها الخارجية، إنما الثابت أن القيم الاسمية لهذه الاستثمارات الخارجية تدنّت إلى أقل من نصف ما كانت عليه في ذروتها.

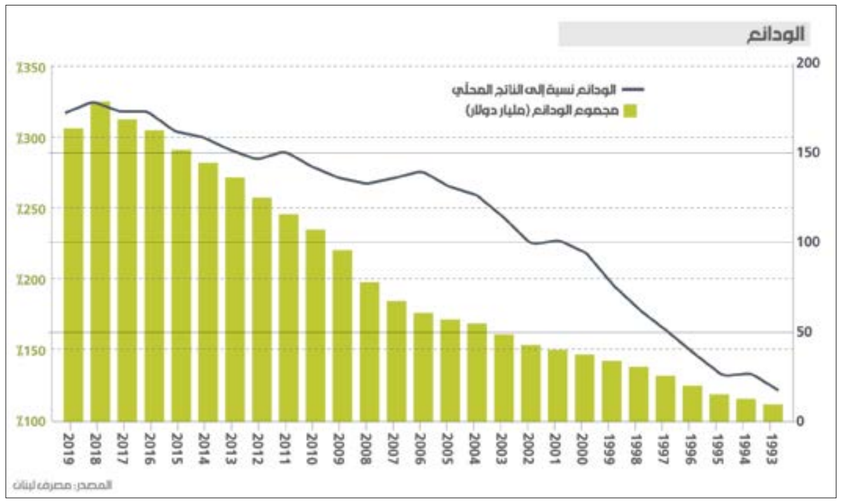

مصدر القلق

قبل الأزمة، كانت هناك سردية تجتاح كل المؤتمرات وعلى لسان مدّعي «الخبرة» أو «الخبراء»، ووسائل الإعلام، مفادها أن القطاع المصرفي قوّي، بدليل أن لديه أصولاً تتجاوز ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. عملياً، كانت هذه العبارة هي مفتاح فكّ السردية، بما تعنيه لجهة أن يكون لبنان مقترضاً للمال بالعملة الأجنبية أكبر بثلاثة أضعاف من قدرته الإجمالية. فالأموال الفائضة، تصبح مشكلة في ظل معدلات فائدة مرتفعة بشكل شبه ثابت، أي إن الكلفة المترتبة على هذه الأموال لا يملكها المصرف أصلاً. وبدأ الأمر يتفاقم تحديداً، بعد الأزمة المالية العالمية. يومها، كانت أسعار الفائدة لدى لبنان مرتفعة بينما كانت سلبية في معظم دول العالم. تدفقت الأموال بوتيرة وبكمية، لم يشهدهما القطاع المالي سابقاً. حينها، قرّر مصرف لبنان امتصاص كل هذه الأموال في «بطنه» الكبيرة. سمّاها «الثقة»، كلما امتصّ أكثر، كلما زاد منسوب الثقة. فهو كان يراكم الاحتياطات بالعملات الأجنبية باعتبارها مصدراً لاستمرارية النموذج من دون أن يكون لديه الحد الأدنى من الشفافية لإعلان صافي العملات الأجنبية في محفظته. الصافي الإيجابي هو مصدر الثقة، بينما الصافي السلبي هو مصدر للقلق. جرى توزيع هذه التدفقات وفق قنوات توزيع مختلفة، منها القروض المدعومة، ومنها أرباح للمصارف، ومنها استثمارات صدّرتها المصارف إلى الخارج مبرّرة الأمر بأن «السوق المحلية ضاقت عليها». بالفعل كانت السوق ضيّقة عليها رغم إغراق الأفراد والمؤسسات بديون تجاوزت قدرة الاقتصاد كلّه على ردّها. كانت ديون الأفراد والمؤسسات تفوق ما نسبته 100% من الناتج المحلي الإجمالي.

المهم، جرى تبرير تصدير الاستثمارات، بواقع ضيق السوق، بينما كان الأجدى النظر في مدى الحاجة إلى كل هذه التدفقات وتعديل أسعار الفائدة انسجاماً مع الحاجات. لكن هذا فقط كان جزءاً من المشكلة. فالمصارف في لبنان لم تكن مصارف محترفة، وليس لديها قدرات تتيح لها إدارة استثمارات في الخارج مقابل وحوش مصرفية هائلة الحجم في الأسواق التي تواجدت فيها. والمصارف في لبنان كان تحقق الأرباح السهلة والسريعة من إقراض الدولة ومصرف لبنان، بينما كان لديها معدلات ضعيفة لتحقيق الأرباح من الزبائن.

2.63
مليار دولار هو حجم «الاصول الخارجيّة الاخرى» المسجّلة في ميزانيات المصارف اللبنانية

في هذا السياق، ازداد حجم أصول المصارف في لبنان بشكل كبير. كانت رساميلها في عام 1993 تبلغ 293 مليون دولار، ثم بلغت 20,7 مليار دولار في نهاية 2019. أيضاً أرباحها ازدادت بوتيرة سريعة من 70 مليار ليرة في عام 1992 لتبلغ في نهاية 2018 نحو 3470 مليار ليرة، أي أنها تضاعفت 50 مرّة، وزادت بنسبة 4857%. في وقت متزامن، تضخّم حجم الودائع نسبة إلى الناتج المحلي مرتفعاً من 120% من الناتج المحلي في عام 1993 إلى نحو 317% في نهاية عام 2019.

التوسع نحو الخارج

إطار التوسّع نحو الخارج بدأ في مطلع الألفية الحالية. في ذلك الوقت، أخذ حجم القطاع المصرفي يتضخّم بشكل أسرع من النمو الاقتصادي الوطني. استخدمت المصارف اللبنانية هذه الذريعة لأجل استثمار أموال المودعين في افتتاح فروع لها في الخارج. وقد قام مصرف لبنان بدفعها إلى هذه الاستثمارات، بحجّة أن السوق المحلية لم تعد تتّسع للمنافسة بين المصارف، وصلت هذه الاستثمارات إلى 29 دولة على شكل مصارف شقيقة أو تابعة، وشركات تابعة أيضاً. وبلغ عدد الفروع الخارجية نحو 490 فرعاً، و19 مكتباً تمثيلياً و26 مصرفاً تابعاً، ومصرفان شريكان، ومصرف شقيق وشركتان تابعتان.

جرى تمويل هذه الاستثمارات من خلال الأرباح الخيالية التي كانت تحصل عليها المصارف من المال العام. لكن انتقال الاستثمارات إلى الخارج، يتطلب أن تكون بالدولار، لذا يتوجب أن يكون الأمر جزءاً من استراتيجية وضعها مصرف لبنان. تصدير الاستثمارات المالية ليس مسألة بسيطة في استراتيجية النموذج الاقتصادي للبنان الذي كان قائماً على جذب الاستثمارات وليس تصديرها. لكن تصدير الاستثمارات المالية، كان جزءاً ضرورياً من استمرارية النموذج الذي أدمن على جذب التدفقات. فهذه الاستثمارات كانت مجرّد واجهة لجذب المزيد. بالفعل كان النموذج يموّل طبيعته الانفجارية. فقد لعبت الفروع التي فُتحت في الخارج دوراً في إقناع رأس المال في تلك البلدان بالتوجه نحو القطاع المصرفي داخل لبنان، وكان ذلك من خلال الفوائد المرتفعة مقابل المخاطر المنخفضة في القطاع. وقد لعبت وكالات التصنيف الائتماني دوراً كبيراً في تأكيد مستوى المخاطر المنخفض إلى أن قررت خفض تصنيفاتها للمصارف اللبنانية في عام 2019.

الاستثمارات السيئة

الاستثمارات المصرفية في الخارج، لم تتجه فقط إلى دول الجوار، مثل سوريا والعراق وقبرص، بل اتجهت أيضاً إلى أوروبا وأميركا واستراليا وأفريقيا. قامت المصارف بذلك بشكل غير مدروس وعشوائي. كل من أراد التوسّع نحو الخارج كان مصرف لبنان يمنحه بركته. لكن كان الأجدر بمصرف لبنان أن يتمعّن بجدوى هذه الاستثمارات، ولا سيما أن الإيرادات منها كانت متدنية أو خاسرة بشكل عام، أما الودائع فكانت تجتذب بفعل الفوائد المحلية المرتفعة، وبفعل التشدّد في أوروبا وأميركا في فتح الحسابات. ولم يكن الأمر مدروساً، لأن تصدير الاستثمارات يجعل من قيمها المسجلة في الدفاتر المحلية مرتبطة بعملات أخرى. فعلى سبيل المثال، إن تصدير استثمار إلى تركيا يتم بالدولار من لبنان، ويسجّل بالليرة التركية، وفي الجزائر أيضاً يسجّل بالدينار الجزائري، وبعملة السودان... كل الاستثمارات المصرفية في هذه الدول سجّلت خسائر في مرحلة ما. ربما كانت الخسائر كبيرة إلى درجة أن الأمر تطلب أخذ مؤونات في ميزانيات المصارف في لبنان. المؤونات تقتطع من الإيرادات وتسجّل في حساب رأس المال.

في تركيا، سجّل بنك عودة خسائر ضخمة. بات معروفاً أن مصرف لبنان أهداه هندسات حققت له أرباحاً بقيمة تفوق مليار دولار لتمويل خسائره. مصدر الخسارة الأساسي هو انخفاض قيمة الليرة التركية في عام 2014. في الجزائر سجّل فرنسبنك خسائر بسبب انخفاض قيمة الدينار، وفي السودان سجّل العديد من المصارف اللبناني خسائر بسبب انهيار العملة أيضاً. الأمر نفسه تكرّر في أكثر من بلد. فالمصارف تتحمّل مخاطر سعر العملة المحلية. في مصر خسرت المصارف، وفي سوريا أيضاً رغم أنها كانت تسجّل بعض رساميلها بالدولار... الخسائر في الخارج كانت بالجملة. يكاد يكون لا عائد من هذه الاستثمارات، وقيمتها تتدنى.

الإنقاذ في وقت الأزمة

لعبت استثمارات المصارف في الخارج دوراً في إحياء بعض المصارف اللبنانية لبعض الوقت. عملياً، هذه الاستثمارات بقيت استثمارات بالدولار الحقيقي. بينما الدولار اللبناني تحوّل من أصول خارجية إلى أصول محلية تدنت قيمتها بسبب الانهيار. الاستثمارات في الخارج هي أصول يمكن تسييلها لدولارات حقيقية. وهذا الأمر حصل بالفعل، عندما باع «بنك عودة» المصرف الذي يملكه في سوريا بنحو 25 مليون دولار، والمصرف الذي يملكه في مصر بنحو 660 مليون دولار، في حين باع «بلوم بنك» المصرف الذي يملكه في مصر بنحو 427 مليون دولار. هذه الصفقات هي، واقعياً تشكّل قيمة أكبر من القيمة الحقيقية لموجودات هذه المصارف في لبنان، لأن موجوداتها الداخلية تلاشت ولا سبيل لإعادتها.

ليس المقصود هنا القول أن استثمارات المصارف في الخارج كانت خياراً صائباً. قد يكون خياراً صائباً على صعيد الملاذ الفردي للمصارف والمساهمين فيها، لكن هذه الاستثمارات هي بشكل غير مباشر أموال مهرّبة، منذ ما قبل الأزمة، واليوم تستخدمها المصارف لتنقذ نفسها بشكل فردي، وهي عملياً من أموال المودعين، تم استثمارها خارجياً، ولم تعد ولن تعود إلى أصحابها حتى بعد تسييلها. لكن على صعيد المصلحة العامة، هذه الأموال كان يمكن استثمارها بشكل يفيد الاقتصاد اللبناني.

> **128**
> مليار دولار هو حجم الودائع المقوّمة بالليرة والدولار في المصارف اللبنانية في أيلول الماضي

لا استثمارات حقيقية في الداخل

مع الادعاء بأن السوق المحلية كانت قد ضاقت على المنافسة بين المصارف، يمكن القول أن الاستثمارات التي كانت تقوم بها في لبنان هي عبارة عن قروض غير منتجة. وكانت هذه القروض استهلاكية بجزء كبير منها، أما القروض الاستثمارية فكانت الحصّة الأكبر منها لقطاعات التجارة والخدمات. في نهاية عام 2019 كانت القروض الصناعية والزراعية الخاصّة لا تتخطى 12% من إجمالي المحفظة الائتمانية في لبنان. وهذا الأمر يدل على ضعف تمويل المصارف لهذه القطاعات التي تعتبر أساسية في بناء الاقتصاد.

> **العوائد المالية على الاستثمارات الخارجية كانت ضعيفة للغاية**

بالطبع، تتحمّل الدولة جزءاً مهماً من هذا التقصير، من خلال عدم توجيه القطاع المصرفي لاستثمار أمواله التي «ضاقت عليها السوق اللبنانية» نحو القطاعات الأساسية غير الممولة بالشكل الكافي. لكن في المطلق يُظهر ذلك أن اتجاه استثمارات المصارف اللبنانية إلى الخارج لم يكن أمراً ضرورياً، بل كان هناك بدائل محليّة للاستثمار واستغلال رؤوس الأموال الضخمة، التي دخلت إلى القطاع مع مرور السنوات، في نموذج اقتصادي مستدام. بدلاً من ذلك، اقتصر استثمار المصارف في الداخل على القروض الموجهة نحو قطاع التجارة والخدمات الذي شكّل نحو 33% من المحفظة الائتمانية، وقروض قطاع البناء الذي شكّل نحو 17%، وقروض الأفراد الاستهلاكية التي شكلت نحو 31%.

في الخلاصة، عملية الاستثمار في الخارج لم تكن بعيدة عن النموذج المصرفي القائم منذ التسعينيات. فالهدف كان الاستمرار في جلب رؤوس الأموال من الخارج لتغذية دورة الاستهلاك المزمنة، التي يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني. لكنها اليوم، بعد انهيار النموذج، وتوقّف تغذية الدورة، لم تعد هذه الاستثمارات إلا طريقة لإنقاذ المصارف نفسها عبر الحصول نقداً على الدولارات «الفريش»، وهي في الأصل ملك للمودعين. هذه العملية هي أحد نماذج الفرص الضائعة التي حصلت في الاقتصاد اللبناني، إذ إن الأموال التي دخلت إلى البلد كان يمكن استغلالها بشكل أفضل، لكنها استُخدمت في خدمة استمرارية نموذج «البونزي» الذي حكم البلد لنحو ثلاثة عقود.

رسم بياني

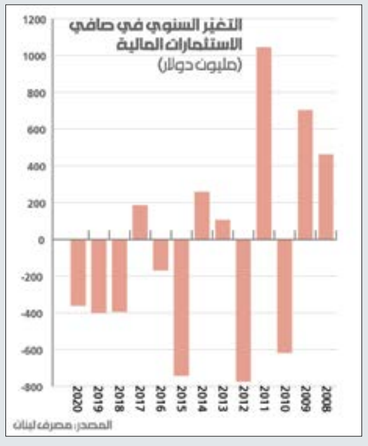

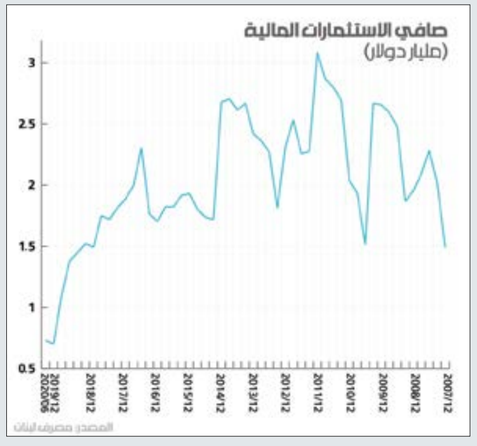

تصدير الاستثمارات المالية

رغم تدفّقات الودائع الهائلة إلى القطاع المصرفي اللبناني في العقود الأخيرة، إلا أنه لم يستطع جذب رؤوس الأموال بشكل مماثل للاستثمار فيه. ظهر الأمر بوضوح في مرحلة الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ففي ذلك الوقت تدفّق الكثير إلى لبنان، لكنّ صافي الاستثمارات في القطاع المالي ارتفع بوتيرة عادية في السنتين اللتين تلتا الأزمة، ثم بدأ صافي الاستثمارات يصبح سالباً، وخصوصاً بعد الحرب في سوريا. عملياً، القطاع كان يجذب رؤوس الأموال كودائع، بسبب أسعار الفائدة المرتفعة. في الوقت نفسه كانت هذه الودائع تتحوّل إلى استثمارات متّجهة نحو الخارج، بدلَ أن تكون عاملاً محفّزاً للاستثمار الداخلي. يعبّر الأمر عن فشل ذريع لمصرف لبنان، بوصفه الهيئة الناظمة للقطاع المصرفي والجهة التي ترسم استراتيجيات هذا القطاع والهدف منه. حجم تدفقات الودائع العالمية، كان يفترض أن يسهم في جعل القطاع متيناً، وجاذباً للاستثمارات الرأسمالية، لكنّ مصرف لبنان لعب دوراً أساسياً في دفع استثمارات المؤسّسات المالية الموجودة إلى الخارج، وهو ما أسهم في تراكم الصافي السلبي للاستثمارات المالية.

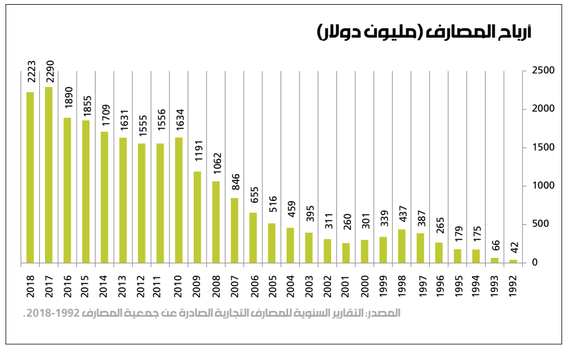

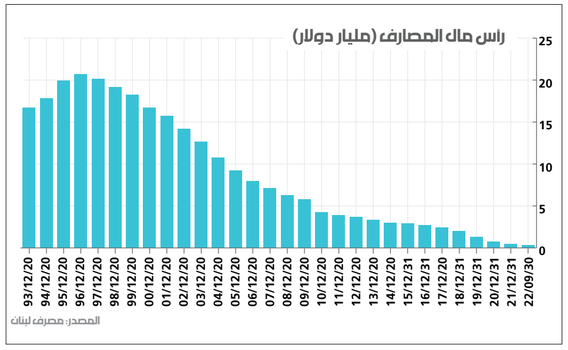

بين لبنان ورواندا
اقتصاد الوهم مقابل الاقتصاد الحقيقي

الانهيار فَضَحَ ما كان يسمّى «عجوبة الاقتصاد اللبناني». ففي فترة هذه الأعجوبة، كانت رواندا تقدّم نموذجاً اقتصادياً مختلفاً اصطُلح على تسميته، عن حقّ، بـ«المعجزة الاقتصادية الرواندية». من المفيد أن يستهلّ الرئيس المقبل عهده بزيارة هذا البلد الأفريقي الصغير. قد يعود من الزيارة حاملاً بعض الأبقار باعتبارها هدية تقليدية من الرئيس الرواندي بول كاغامي. هذه الأبقار قد تكون درساً مفيداً عن بناء اقتصاد حقيقي

لور شدراوي *

بول كاغامي، رئيس رواندا، هو شخصية كاريزمية مثيرة للجدل. فرض احتراماً، واكتسب شهرة واسعة على الساحة الدولية، بتّهمه الغرب بقمع الحريات السياسية، وبتقييد حرية التعبير، وبالتنكيل بخصومه ومعارضيه عبر قتلهم ونفيهم وزجّهم في السجون. هو يحكم رواندا منذ عام 1994، كرئيس للبلاد لثلاث ولايات متتالية، مدّة كل منها سبع سنوات. لكن هذا الغرب نفسه يعترف لكاغامي بأنه نقل رواندا من بلد فقير ومدمَّر خَرَجَ من إحدى أسوأ المجازر في التاريخ المعاصر، إلى مستوى اقتصاد العالم الأول خلال عقدين من الزمن. رواندا هي أسرع دول العالم نمواً. تُعدّ اليوم من بين أكثر البلدان أمناً وجذباً للاستثمارات والشركات. كما تصنّف في مرتبة متقدمة، حتى على دول مثل فرنسا وسويسرا، ضمن مؤشّر ممارسة أنشطة الأعمال. تحتلّ رواندا المرتبة الأولى عالمياً، لجهة عدالة التمثيل السياسي بين الجنسين (ترتيب الولايات المتحدة الأميركية هو 76 ولبنان 183). فقد أدخل كاغامي نظام الكوتا النسائية، مخصصاً 30% من مقاعد البرلمان للنساء (24 مقعداً من أصل 80 مقعداً). اليوم، تحتلّ النساء في البرلمان الرواندي نسبة 61% من المقاعد. وإلى جانب المساواة الجندرية، وضع الرئيس الرواندي عدداً من السياسات والتشريعات التي تُرسي مبدأ إلغاء جميع أشكال التمييز. إذ يفرض قانون الانتخاب، وهو على أساس النسبية، انتخاب عضوين في البرلمان من قبل المجلس الوطني للشباب، وعضواً واحداً من قبل المجلس الوطني لذوي الإعاقة. لا يعبر كاغامي أي اهتمام لانتهام الغرب له بأن إنجازاته جاءت على حساب الديموقراطية والحريات السياسية، بل يردّ متوجهاً إلى شعبه: «لا تدعوا أحداً يتحدث باسمكم... إن تعريف الحريات وإمكانية تحقيقها ليست أسطورة تحدّدها لنا مجموعة صغيرة تملك القوة والامتياز والقدرة على أن تملي على الآخرين ما هو في مصلحتهم». يعترف كاغامي أن تقييد بعض الحريات أمر لا بدّ منه من أجل الحفاظ على الإنجازات التي بناها ومنع تكرار الإبادة الجماعية التي راح ضحيتها نحو مليون شخص، معظمهم من التوتسي، في غضون 100 يوم. لم يستورد كاغامي وصفات جاهزة للمصالحة وإعادة بناء اللحمة المجتمعية، بل قام باجتراح حلول فريدة تنطلق من خصوصية مجتمعه وحاجات بلاده وشعبه. فعلى سبيل المثال، حدّد الدستور بأن الهوية الرواندية هي الهوية الوحيدة المسموحة، ويُعدّ جرماً يعاقب عليه القانون كل من يستخدم المصطلحات العنصرية، أو يتّخذ لنفسه هوية إثنية أو انتماءً عرقياً، كأن يقول مثلاً إنه من الهوتو أو من التوتسي، أي إنه ألغى التفرقة من النصوص قبل النفوس.

تشابه الخلفيات وتناقض المسارات

في لبنان، كانت السيطرة المارونية على السلطة كما أرساها المستعمر الفرنسي، إحدى مسبّبات الحرب الأهلية. أما في رواندا، ولما كان الروانديون باكثريتهم الساحقة من ديانة واحدة هي المسيحية، قامت سياسات الاستعمار البلجيكي بترسيخ الشرخ المجتمعي والكراهية على أساس إثني. فقد أعطى الاستعمار أقليّة «التوتسي»، مراكز السلطة والامتياز على حساب «الهوتو» وهم أكثرية.

الاقتتال الأهلي في البلدين، في لبنان بخلفية طائفية، وفي رواندا بخلفية إثنية، اتّخذ طابعاً دموياً. وصل الرئيس رفيق الحريري إلى الحكم بدعم خارجي، أميركي سوري سعودي فرض نهاية للحرب الأهلية على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب». أما كاغامي فقد فرض نفسه قائداً للبلاد بالقوّة العسكرية، إذ دخل رواندا على رأس مجموعة عسكرية تُدعى الجبهة الوطنية الرواندية، أطاحت بقوى «الهوتو» التي كانت تقود المجازر، ونجح بإنهاء الحرب الأهلية. فعلياً، تعامل الرجلان مع إرث مشابه، فقد تسلّما مقاليد الحكم في بدايات التسعينيات من القرن الماضي على أنقاض حرب أهلية طويلة ومجازر واغتصاب وقتل على الهوية ودمار مهول ومئات الآلاف من الشهداء والمهجرين. وفي الفترة التي كان فيها الحريري الأب يثبت دعائم سياسته الاقتصادية في لبنان، كان الرئيس الرواندي يضع رؤيته لبناء اقتصاد ودولة في رواندا. سار النموذجان الاقتصاديان بالتوازمن، إنما في مسارين متناقضين رغم أن كلاهما يتبع اقتصاد السوق. كان رفيق الحريري رجل أعمال ثرياً جاء من قطاع البناء والعقارات، أما كاغامي فكان رجلاً عسكرياً خرج من مخيمات اللجوء في أوغندا. كاغامي لبس ماركسياً اشتراكياً، ونظامه الاقتصادي رأسمالي حتى العظم، لكن يمكن تلمّس خلفية كل من الرجلين في النموذج الاقتصادي الذي بناه.

بداية، أرسى كاغامي دعائم حكمه على أساس المحاسبة على جرائم الماضي، فأنشأ هيكلية محلية للتحقيق بجميع الجرائم التي ارتكبت خلال المجازر ومعاقبة جميع المسؤولين عنها. أما في لبنان، فكان قادة الميليشيات والمحاور ومرتكبو المجازر الجماعية والقتل على الهوية يتحوّلون إلى زعماء سياسيين ووزراء ونواب مع إقرار قانون العفو عن جميع جرائم الحرب.

على غرار لبنان، رواندا بلد صغير (ضعف مساحة لبنان تقريباً)، يفتقر إلى الموارد الطبيعية ولا نفط وغاز لديه (بمعزل عن أي اكتشافات لاحقاً). وعلى عكس لبنان، رواندا أرض مغلقة، لا ميناء ولا منفذ بحرياً لها. لذا، ارتكزت رواندا على بناء اقتصاد مدعوم بتصدير إنتاجها الزراعي. أما الحريرية فقامت على مبدأ تشجيع الاستهلاك والاستيراد على حساب الإنتاج المحلي. اهتم كاغامي بتطوير العاصمة كيغالي، فحوّلها إلى مدينة تكنولوجية نموذجية، فضلاً عن أنه اهتم بعصريتها ونظافتها (فرض على جميع السكان المشاركة بتنظيف مدينتهم في آخر سبت من كل شهر أو دفع غرامة). لكنه لم يكتفِ بذلك؛ فقيما حصرت الحريرية عملية إعادة الإعمار بالعاصمة وحوّلتها إلى شركة خاصة، اهتم الرئيس الرواندي ببناء البنية التحتية في جميع أنحاء البلاد مولياً اهتماماً خاصاً بالريف. فخصّص بقرة لكل أسرة، وهو البرنامج الذي يفتخر به كثيراً. لذا، هو يهدي بعض زائريه أبقاراً محلية ذوات قرون طويلة. كما أهداه الرئيس الهندي 200 بقرة في زيارة له لرواندا عام 2018 دعماً لبرنامجه للريف. كذلك، قام ببناء محطات الطاقة الكهرومائية لتوفير الكهرباء، وأسّس شركة وطنية للطيران للتعويض عن غياب المنفذ البحري.

كان رفيق الحريري يفاخر بتعليم آلاف الشباب على حسابه الخاص، كان الأمر مدعاة للفخر عندما تكون في مركز القرار، عدا عن أنه شراء مفضوح للذمم. أما كاغامي، فقد قام في بداية حكمه، بتخصيص 30% من ميزانية الدولة للتعليم. كما استخدم التعليم لإرساء دعائم الوحدة الوطنية، فارضاً رواية رسمية واحدة للإبادة في صفوف التربية الوطنية، بعتبر الخروج عن نصها تهديداً للسلم الأهلي. يتعلّم الروانديون في كتاب التاريخ (الموحّد) بأن الاستعمار البلجيكي هو من فرض التصنيفات الإثنية من أجل زرع الشقاق بهدف السيطرة، وأن هذه التصنيفات لا تطال أي اختلافات دينية أو ثقافية أو لغوية (فرض البلجيكيون على الروانديين تسجيل أبنائهم كـ«هوتو» أو «توتسي» عند الولادة). إلى جانب توفير تعليم ذات جودة للجميع، استخدم كاغامي التعليم لتوجيه القطاع بحسب حاجات البلد. في عام 2019، أطلقت رواندا أول قمر صناعي بهدف توفير الإنترنت للقرى النائية وربط مدارسها بالتكنولوجيا الحديثة.

اهتم كاغامي كذلك، ببناء القدرات المحلية للقطاع الصحي والجسم الطبي، وأرسى التغطية الصحية الشاملة لجميع السكان. أما الحريرية فقد كرّست سطوة مصالح مالية تكتّلت في وجه فرض ضريبة على أرباح المصارف ومنعت إرساء التغطية الصحية الشاملة، مشرعاً بذلك الاستشفاء كمدخل للزبائنية السياسية. صحيح أن لبنان كان وجهة للسياحة الطبية نظراً إلى تفوّق قطاعه الصحي، لكن عدد الأطباء فيه كان يفوق حاجة البلد

> **كان رياض سلامة يردّد بأن مستقبل لبنان سيرتكز إلى القطاع المصرفي. لكن هذا القطاع هو من ارتكز على مستقبل لبنان فضاع المستقبل وبقيت المصارف**

بكثير وظل الفقراء يموتون على أبواب المستشفيات إلى أن انهار هذا القطاع بالكامل.

التخلّص من الفقراء أم من الفقراء؟

بمعزل عن شخصية كاغامي وأسلوبه في الحكم، تعلّمنا التجربة الرواندية معنى أن يكون لدينا اقتصاد حقيقي في مقابل اقتصاد الوهم الذي عاشه لبنان. لا يختلف الاقتصاد الحقيقي للدول عن التدبير المالي لأي أسرة صغيرة تحتسب مدخولها وأصولها وحاجاتها من طعام وتعليم واستشفاء وكهرباء وإنترنت وترفيه... قد تدّخر أيضاً بهدف الاستثمار، إذا طمحت إلى النموّ والترقي الاجتماعي أو الادخار للتعليم الجامعي - وهو استثمار ايضاً - أو قد تلجأ إلى الاقتراض لبدء مشروع ما، يمكن أن تُسدّد قرضه مع فائدة في المستقبل عندما يبدأ المشروع بدرّ الأرباح. أما الاقتراض من دون إنتاج ومن دون استثمار ومن دون أفق للسداد فلا يشبه بشيء أي اقتصاد سوى «اقتصاد الكازينو»، مع فارق أن السداد بالكازينو أمر محتمل.

الفقراء يفهمون معنى الاقتصاد الحقيقي، فهو خبزهم اليومي. الفقير لا ينفكّ يفكر على مدار الساعة كيف سيطلب من صاحب الشقة أن يعطيه مزيداً من الوقت لتسديد الإيجار لكي يتمكن من تسديد أقساط المدرسة هذا الشهر، ويحسب أيضاً إذا كان الأنسب إصلاح الغسالة هذا الشهر، أم توفير المال للحالات الطارئة؛ فماذا لو مرض أحد الأولاد ونحن على أبواب الشتاء؟ الفقراء يستثمرون أيضاً فيبيعون بقراتهم لتعليم أبنائهم، أو يشترون بقراً لصناعة اللبن والجبن. هذا لا يعني أن الخروج من الفقر أمر سهل. فالادخار أو الاستثمار، في التعليم أو أي استثمار آخر، ترف قد لا يتوفر لمن هم أشدّ فقراً، إذ غالباً ما يعلق الفقير في «مصيدة الفقر»، على عكس ما توحي نادين لبكي في أفلامها حيث الفقراء مسؤولون عن فقرهم، والخروج من دوّامته متاح لهم لو أنهم فقط قرروا أن يكفوا عن البقاء فقراء، وتوقفوا عن الإنجاب. أي أننا لكي نتخلص من الفقر، علينا التخلص من الفقراء. لكن من رحم هذا الفقر ظهر بول كاغامي، وعندما كبُر، حوّل بلاده الفقيرة المدمّرة والخارجة من إبادة جماعية، إلى مستوى اقتصاد العالم الأول.

أما اقتصاد الوهم الذي أسس له الحريري في لبنان فهو الاقتصاد الذي يفهمه ابني البالغ من العمر أربع سنوات. فعندما أقول له: «من أين ناتي بالمال لشراء كذا»، يجيب مباشرة: «من البنك». أسأله: «لماذا يعطيني البنك مالاً؟». فيجيب: «لأنه بنك، تذهبين إلى البنك وتطلبين المال فيعطيك». لمّ يبدو كلام ابني مضحكاً اليوم، فيما كان البنك في أحد الأيام يقدّم قروضاً لعمليات التجميل، ولم يشكّل لنا الأمر نوبة ضحك يومها. كل ما كان علينا فعله هو أن نذهب إلى البنك ونطلب. اقتصاد الوهم شرّخه رياض سلامة أفضل شرح قبل عام من الانهيار. يومها طلبت منه جريدة «النهار» أن يكون رئيس تحرير عدد خاص يكتب فيه سياسيون وفنانون وأكاديميون تحت عنوان «الكل في جريدة لنصنع وطناً». صناعة هذا الوطن كانت تمرّ لدى «النهار» على ما يبدو، بمقالات نُشرت في الصفحة الأولى من هذا العدد، لرئيس مجلس النواب نبيه بري، إلى جانب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. أعلن سلامة أنه يعمل على إصدار عملة رقمية. هل كان الهدف منها إخفاء حقيقة نفاد الدولارات، فتحلّ محلّ الدولار اللبناني في المصارف؟ المهم أنه أضاف يومها أن «مستقبل لبنان سيرتكز إلى قطاعات أساسية مثل القطاع المصرفي». في الحقيقة، القطاع المصرفي هو من ارتكز على مستقبل لبنان، فضاع المستقبل وبقيت المصارف.

* صحافية

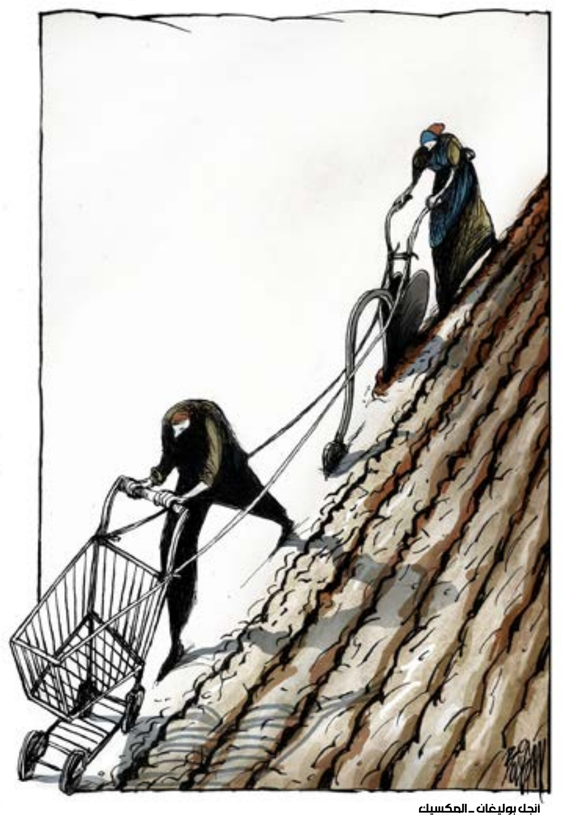

أنجلا بوليغان ـ المكسيك

قراءات

مقال

مواجهة الإنسان الاقتصادي
من «البوتلاتش» و«الكولا» إلى السلع الزائفة

حسين الشامي *

تعتمد قبائل السكان الأصليين في شمال غربي أميركا الشمالية صيغة تبادل مثيرة للإعجاب. يُطلق عليها اسم «البوتلاتش – Potlatch». «البوتلاتش» عبارة عن احتفال عام تلتقي فيه مجموعة من القبائل من أجل إتلاف أشياء أو ممتلكات خاصة ثمينة، أو بغية تقديمها كعطايا وهدايا للقبائل الأخرى، والتي بدورها تكون مجبرة على رد هذه الهدايا. تتكوّن هذه العملية من ثلاثة واجبات رئيسية: أولاً، واجب العطاء؛ أي أن القبيلة الأولى مجبرة على إعطاء الهدايا. ثانياً، واجب القبول. ثالثاً، واجب الردّ؛ بمعنى أن القبيلة الثانية مجبرة على قبول الهدية وردّها للقبيلة الأولى. وكلما طالت مهلة ردّ الهبة ترتفع قيمتها. تكمن الغاية من هذه العملية التبادلية في إعلاء المكانة الاجتماعية للقبائل التي تقدّم الهبات، وبناء علاقات اجتماعية في ما بينها.

مفهوم الملكية في احتفالية «البوتلاتش» يختلف عن التصوّر الرأسمالي للملكية. ففي سياق الطقس الاحتفالي، يقوم الفرد بتدمير ممتلكاته أو وهبها وإهدائها للآخرين، والمقابل هو بناء علاقات إنسانية وحيازة مكانة اجتماعية؛ أي أن ما هو اجتماعي - إنساني يتخطّى في أهميته ما هو مادّي.

تكمن أهمية دراسة «المجتمعات الغابرة - Archaich Societies» أنها تعطينا مؤشراً عن حقيقة الحياة الاجتماعية بمعزل عن متغيّرات الثقافة. بهذا تصبح هذه المجتمعات مرآة لمجتمعاتنا نحن. يؤكّد كلود ليفي ستراوس، أن مثل هذه الشعوب التي تصفها المركزية الأوروبية بالبدائية، تملك نظماً قرابية، ومؤسّسات اجتماعية شديدة التطور والتعقيد، وإزاءها تصبح تنظيمات المجتمعات الغربية بسيطة للغاية.

نعيش اليوم ضمن سياقات معرفية تُصدر قوالب فكرية جاهزة لا نقاش فيها. أصبح فهمنا لمسائل كالتبادلية، المنفعة، الملكية، العرض والطلب، الأسعار، الفرد والمجتمع، الحاجة والمصلحة نتاج هذه القوالب/ المسلمات. فبحسب الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث، يحكّم فكرة تبادل السلع بين الناس ميلهم «الطبيعي» إلى تعظيم أرباحهم ومصالحهم الخاصة، في ما يُعرف بالأدبيات الرأسمالية بـ«الإنسان الاقتصادي - Homo Economicus». وبحسب الليبرالية الاقتصادية، فإن الأفراد بأهدافهم الجزئية، هم مبدأ التفسير الاجتماعي، وليس المجتمع كمقولة مستقلّة. (ما مدى واقعية هذا الأمر وصحته؟ ظاهرة «البوتلاتش» بوصفها صيغة تبادل هي «ظاهرة اجتماعية كلّية» يسعى من خلالها الأفراد - بوصفهم جزءاً من اجتماع أهلي - إلى إقامة علاقات اجتماعية بعيداً من أي أهداف فردية أو ربحية).

يرتكز المنطلق الفلسفي لليبرالية الاقتصادية على ثنائية محورية: أولاً، «الكينونة الفردية -Individualism». تعبّر الكينونة الفردية عن فكرة «الأنانية الإنسانية» باعتبارها القانون الحاكم لطبيعة وسلوك الفرد. الأنانية «الطبيعية» هذه، تتمثّل بالمصلحة الفردية والملكية الخاصة حصراً. ثانياً، الكينونة المحيطية التي تُمثل «النظام الذاتي - Spontaneous order» للأسواق الحرة التنافسية. لذا، فإن اجتماع الفرد بأنانيته الطبيعية والسوق بآلياته المثالية يحقّقان المعجزة الرأسمالية.

■■■

إعادة تعريف الخطر

يعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون في منظورهم هذا على المواءمة بين الطبيعة والاقتصاد والمجتمع. أي أنه كما تتحكم قوانين خالدة في الطبيعة، فإن النظام الاقتصادي بدوره يخضع لنفس هذه القوانين. وبذلك هم أضفوا صفة الموضوعية على القوانين الاقتصادية، ليصبح قانون العرض والطلب «مُعطى طبيعي» لتحديد أسعار السلع في الأسواق. (هل آليات العرض والطلب وحدها الكفيلة بتحديد أسعار السلع في الأسواق؟)

ترفض الكاتبة الأميركية - الإسكتلندية جاين غاير هذه السردية، محاججة بأن السعر هو نتاج عملية مركبة من مجموعة عناصر تتخطّى العرض والطلب. وفي دراسة تطرّقت فيها إلى أسواق النفط في الولايات المتحدة الأميركية، تبيّن الكاتبة أن سعر «غالون البنزين» ارتفع من دولارين إلى ثلاثة دولارات عام 2006، في ظل غياب أي تحوّلات اقتصادية أو تقلّبات في الأسواق تبرر هذه الزيادة. تستنتج غاير أن «الأدوات المالية» و«العقود الآجلة» تلعب دوراً رئيسياً في تحديد الأسعار. تميل أسعار النفط للارتفاع مستقبلاً، قياساً بأسعارها الحالية، لذا تشتري شركات النفط عقوداً آجلة للتأكد من حصولها على النفط في المستقبل. كما أن العديد من المستثمرين يشترون هذه العقود باعتبار أن النفط استثمار مربح. تؤكّد غاير أن الاستثمار في العقود الآجلة أدّى إلى ارتفاع سعر «غالون البنزين». كما أفضى هذا الارتفاع مقروناً بارتفاع طلب المستهلكين إلى نموّ الاستثمار في أسواق النفط.

في حالة كهذه نحن لا نشتري فعلياً عقوداً آجلة أو أدوات مالية، بل نشتري «المخاطرة – Risk». يُعرّف الخطر بأنه الترتيبات التجارية الصارمة طويلة الأجل، أو على نطاق واسع، «حالة بشرية تجمع بين الكثير من التعرض والكثير من الالتزام». أمّا في الأدبيات المالية (على النقيض من التعريف السابق)، «تُعتبر أدوات المخاطرة مصادر لأرباح جديدة». هذا يتضمن تحولاً في كيفية فهمنا للمخاطرة، من احتمال الخسارة إلى فرصة للربح. لا بل يتعداها إلى اعتبار «الخطر» سلعة تباع وتشترى في السوق، ولو كانت «زائفة».

لم يكن هذا النظام قائماً في المجتمعات البشرية عبر التاريخ. ففي معرض نقده لصعود الرأسمالية، يشير المؤرخ الاقتصادي كارل بولانيي، إلى كون آلية العرض والطلب في تحديد الأسعار، هي وليدة النظام الرأسمالي. يضيف بولانيي، أنه من أجل إيجاد سوق حرّة كاملة، وجب على الاقتصاديين الرأسماليين تحويل البشر وبيئتهم الطبيعية إلى «سلع». وعليه، فإن مفاهيم كالعمل والأرض والمال ينبغي تحويلها إلى سلع من أجل تحقيق هذا الشكل من الأسواق. تُعرّف السلع أنها الشيء المُنتج بغية بيعه في السوق. لذا، فإن العمل والأرض والمال «سلع زائفة»، أي أن أياً منهم لم يُنتج من أجل البيع في الأسواق. فالعمل هو نشاط إنساني، والأرض وليدة الطبيعة (أو الطبيعة مقسّمة)، والمال مجرّد أداة تبادل. وما عملية تسليع هذه «المفاهيم» إلا لتطويق وإلحاق المجتمع الإنساني بدوائر السوق.

والحال أن عملية التسليع هذه لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا، وهي لا تقتصر على مفهوم المخاطرة، بل تتعداها إلى مفاهيم كالمعرفة والصحة والعلاقات الاجتماعية التي يجري تسليعها بانتظام.

لقد أصبحت الأدوات المالية الجديدة القائمة على حسابات المخاطر إحدى أبرز شروط تكامل السوق العالمية، وقد دفعنا قياس المخاطر إلى حقبة جديدة من تنظيم الأسواق وممارسة الأعمال والتنظير للمجتمع.

■■■

في الحاجة إلى الأنثروبولوجيا: حلقة الكولا

يدفعنا هذا الواقع المعرفي نحو إعادة قراءة التراث الأنثروبولوجي - السوسيولوجي. إذ يقدّم هذا التراث، منذ بدايات القرن العشرين، نقداً محورياً لليبرالية الاقتصادية ونزعتها لتقديس النفعية والفردية.

لقد اهتم العديد من أنثروبولوجيّي القرن العشرين بالدور الجوهري الذي تلعبه عمليات «التبادل» في الحياة الاجتماعية. «برونيسلاف مالينوفسكي» - أحد أبرز الأنثروبولوجيين - أمضى سنوات عدّة مع شعوب «جزيرة تروبرياند» (وهي أرخبيل من الجزر الميلانيزية في غرب المحيط الهادئ)، واستنتج أن العلاقات التبادلية تمثّل أساس العلاقات الاجتماعية في هذه الجزر.

مجدداً، وعلى الضفة الأخرى من عالم «البوتلاتش»، كان ثمّة ظاهرة تبادل فريدة، نشأت بين ثنايا الجغرافيا الميلانيزية. فأبناء هذه الجزر لم يكونوا منعزلين عن محيطهم، بل كانوا يمارسون نشاطاً تجارياً مع أقوام يقيمون في جزر مجاورة لهم يشتركون معهم في إثنية واحدة. ورغم أن هذه العلاقة لم تخلُ من الخصومات والعداوات، إلا أن أساسها كان قائماً على ظاهرة تبادلية - اقتصادية تدعى «الكولا – Kula».

يشتمل نظام التبادل هذا على حركة تجارية دائرية تمتدّ من الجزر التروبريايندية مروراً بجزيرة آمفلت إلى سكان الجزر التروبريايندية إلى تحويل «البضائع» إلى «هدايا» أو «هبات». من شأن هذا الأمر أن يدحض فكرة «الإنسان الاقتصادي» بوصفه النموذج الإنساني الوحيد. كما من شأنها نقد الاعتقاد الليبرالي بتسيير المجتمع كتابع وملحق للسوق. وبدلاً من أن يكون الاقتصاد مطوّقاً للعلاقات الاجتماعية، فإن العلاقات الاجتماعية هي التي تطوّق النظام الاقتصادي.

> **كارل بولانيي: من أجل إيجاد سوق حرّة كاملة وجب على الاقتصاديين الرأسماليين تحويل البشر وبيئتهم الطبيعية إلى «سلع»**

خطورة الليبرالية

يقول الأنثروبولوجي الفرنسي مارسيل موس: «إن تبادل الهدايا ليس تبادلاً مادياً فقط، بل تبادل معنوي وروحي وأخلاقي». مجتمعاتنا العربية ليست بعيدة عن مقولته. ففي شهر رمضان وقبل الإفطار، يُرسل الناس القاطنين في مبنى سكني واحد أطباقاً من الطعام والحلويات؛ تُرسل العائلة (أ) في اليوم الأول طبق طعام إلى العائلة (ب)، فتقوم العائلة (ب) بإرسال طبق من الحلويات للعائلة (أ) في اليوم التالي. وهكذا، تبقى هذه الأطباق هدايا مُتناقلة تحمل معها العديد من الدلالات. لا تبتغي عملية التبادل هذه أي ربح مادي بل هي نتاج طبيعي للعلاقات الاجتماعية بين الناس. إن العلاقات الاجتماعية هي التي تنتج الأفراد والمعنى، وما ميل الإنسان الطبيعي إلا لإقامة علاقات اجتماعية تتجاوز مسألة تعظيم «الربح». إن خطورة الاعتقاد الليبرالي أنها تجعل الإنسان «بوصفه كائناً اجتماعياً» تابعاً للسوق وآلياته، بينما حقيقة المجتمع الإنساني تقوم على العكس دائماً وأبداً.

***باحث دكتوراه انتروبولوجيا في جامعة غوتينغن - ألمانيا**

«هواوي» ليست مجرّد شركة. بل هي «مشروع» يعبّر عن الطموحات الصينية في التطوّر التكنولوجي، وعن محورية هذا القطاع في الصراع الدائر مع أميركا على مستقبل العولمة والهيمنة الاقتصادية على أسواق العالم. أيضاً يعبّر هذا المشروع عن خيبات وضربات تلقّتها الصين. قد يبدو لوهلة، أن «هواوي» تُعاني من ثقل الآلة الحربية الأميركية. إلا أن الواقع يختلف. فالاستراتيجية الصينية التي تعمل «هواوي» في خدمتها، واضحة منذ سنوات في اتجاه إحياء طرق التجارة القديمة برّاً وبحراً. صحيح أنه في سياق الحرب الأميركية، بات ممنوعاً على «هواوي» استخدام منظومات «أندرويد» على هواتف تصنعها هي. إلا أن ذلك لا يعني سوى أن واحداً فقط من المنتجات النهائية سيصعب على الصين تقديمه للمستهلكين حول العالم، بينما هي بالفعل ما زالت تسيطر على نسبة وازنة من السوق العالمية لشبكات قطاع الاتصالات ولا سيما شبكة الـ5G. وصحيح أنها لم تتمكن من معالجة مشكلة إنتاج شرائح مصنوعة بحجم فائق الصغر يصل إلى 3 نانومتر. إلا أن ذلك يبطئ تقدّمها فقط ولا يمسّ بوجودها العالمي في صناعة الشرائح بشكل عام. «هواوي» تخوض باسم الصين، معركة مفتوحة مع أميركا والغرب عموماً. عنوان المعركة تكنولوجي. إنما هي حرب تشمل كل شيء. وجود «هواوي» في آسيا، وفي منطقة المتوسط وشمال افريقيا هو جزء من هذه الحرب. أيضاً وجودها في لبنان هو كذلك. فالشركة خسرت في لبنان ما يمكن اعتباره «كثيراً». لكنها لم تنسحب. بل قرّرت إجراء تعديل على مقرّها، وخفض الأكلاف، والبقاء في هذه السوق الصغيرة التي لا تحتمل منافسين أصلاً

«هواوي» في خدمة الاستراتيجيّة الصينيّة: باقون في العالم

خسائر في لبنان: جدوى استراتيجية؟

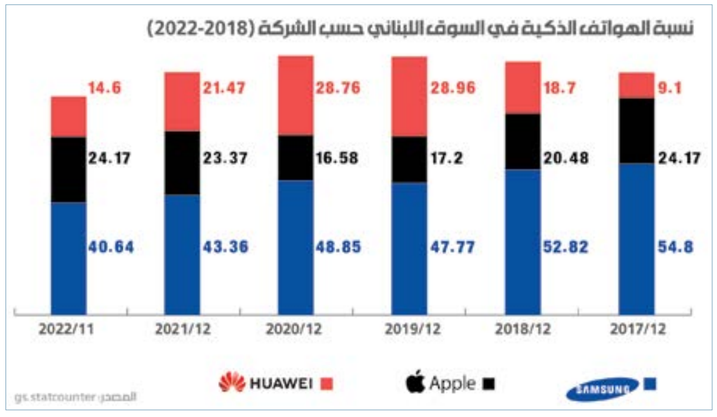

محمد وهبة

قبل الانهيار، كانت «هواوي» تواصل الاستحواذ على حصّة سوقية واسعة في لبنان. كانت لديها عقوداً بملايين الدولارات مع شركتَي «تاتش» و«ألفا» من ضمنها فواتير غير محصّلة بقيمة 13 مليون دولار. وكانت لديها عقوداً غير مباشرة مع جهات أخرى في قطاع الاتصالات من أبرزها توريد أجهزة وخدمات لإنشاء شبكة «فايبر أوبتيك». هذا العقد كان بين «أوجيرو» وشركة «سيرتا» التي كانت تتعامل مع «هواوي». أيضاً كانت لديها عقوداً مع القطاع الخاص، ووحدات لبيع أجهزة الهاتف الخلوي ومنتجات أخرى.

كل ذلك، كاد أن ينهار مع انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية. فالشركة حاولت بشتّى الطرق تحصيل فواتيرها بالعملة الأجنبية، ولكنها جالت لأشهر على المسؤولين في لبنان، ولم تجد سوى الخيبة في انتظارها. فالدولة اللبنانية لم تدفع لها سوى قسم بسيط من الفواتير بالشيكات المصرفية بالدولار (الدولار اللبناني) التي كانت تساوي في حينه أقل من ربع قيمتها الفعلية. ولم تكن لديها ضمانات بأنها ستحصل على الباقي قريباً، وأنها ستحصل عليها بالقيمة الفعلية. هذا الأمر دفعها إلى إجراء مراجعة لجدوى وجودها في لبنان كمركز أساسي في منطقة المتوسط. بنتيجة هذه المراجعة، تبيّن لها بشكل أولي، أن وجودها ملتبس في لبنان، ولا جدوى مالية منه. كادت الشركة أن تتخذ قراراً بالانسحاب من هذه السوق لولا أن الحرب التجارية بين الصين وأميركا تفاقمت في قطاع الاتصالات. فالقرار في النهاية ليس قرار الشركة، بمقدار ما هو قرار النظام الصيني. قد تكون هذه الشركة خاصة ومستقلّة نظرياً، إنما هي في نهاية المطاف ليست قادرة على مخالفة التوجهات الرسمية للصين. بهذا المعنى، المسألة الأساسية لا تتعلق بالجدوى المالية والأرباح التي يمكن تحصيلها من سوق ضيّقة مثل لبنان، بل هي الجدوى الاستراتيجية التي تطبقها «هواوي» انسجاماً مع توجّهات الصين الاستراتيجية ضمن مشروع «الحزام والطريق» الذي أطلقه الرئيسي الصيني شي جين بينغ في جامعة نزارباييف في كزاخستان عام 2013. هذا المشروع فجّر صراعاً اقتصادياً بين أميركا والصين. فهو يغطي 66 دولة في ثلاث قارات، هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وينقسم إلى ثلاثة مستويات، تشمل مناطق محورية ومناطق للتوسع ومناطق فرعية، ويتضمن فرعين رئيسيين: براً «حزام طريق الحرير الاقتصادي» وبحراً «طريق الحرير البحري».

في نيسان 2019، أطلق شي جين بينغ قمّة «طرق الحرير الجديدة» التي كانت بمثابة إحدى أدوات الصراع. احتدم هذا الصراع، مع إلقاء القبض على المديرة المالية لشركة

> **بالنسبة إلى شركة «هواوي» لبنان ليس موجوداً أصلاً على خريطة تحقيق الأرباح إنه ممرّ فقط وهو ليس ممرّاً إلزامياً أيضاً**

الصراع على منظومة «RAN»

13
مليون دولار هو حجم الفواتير غير المحصّلة لصالح شركة «هواوي» في لبنان من عقودها مع شركتَي «الفا» و«تاتش»

«هواوي» منع وان تشو في مطار فانكوفر في كندا بتاريخ كانون الأول 2018 بناء على مذكرة من الولايات المتحدة الأميركية تشير إلى اتهامات بالاحتيال المصرفي والإلكتروني وتضليل «HSBC» بشأن التعاملات التجارية للشركة مع إيران.

بالنسبة إلى شركة «هواوي» لبنان ليس موجوداً أصلاً على خريطة تحقيق الأرباح. إنه ممرّ فقط. وهو ليس ممرّاً إلزامياً أيضاً، إنما يضيّع الحيوية السياسية المناهضة لأميركا. فهو سوق صغيرة جداً، بالمعنى الذي تسعى إليه الشركات لتحقيق الأرباح. بيع معدات اتصالات لشبكات الخلوي، ومنتجات رديفة «إكسسوارات»، وهواتف خلوية في بلد عدد المقيمين فيه لا يتجاوز 6,5 مليون نسمة، لا يخلق الكثير من الأرباح. وإذا أُضيف إلى ذلك، انهيار قيمة العملة، وخسائر الفواتير المتراكمة، واحتمالات التعافي البعيدة المدى، فإن وجود «هواوي» في لبنان ليس مجدياً بالمطلق. وجود «هواوي» في لبنان ليس دليلاً على عافية الاقتصاد، إنما هو دليل على أن الصين ليس لديها ما تخسره في هذه السوق أكثر مما خسرته سابقاً، بل لديها احتمالات للربح الجغرافي - السياسي أكثر بكثير.

علي عواد

لم يعد محور الصراع في قطاع الاتصالات بين جبل خامس صيني وآخر غربي، بل صار صراعاً على جزء محدّد في هذه التكنولوجيا اسمه منظومة «RAN»، اختصاراً من (radio access network)، أي شبكة الوصول إلى الراديو. تقليدياً، أي شركة اتصالات تريد شراء معدات «RAN»، تأتي بها من بائع واحد كنظام متكامل مغلق. وبالنسبة إلى الـ5G، تملك كل من السويد والصين وكوريا الجنوبية وفنلندا منظومة «RAN» متكاملة، في حين أن أميركا لم تصل إلى ذلك بعد. لكن واشنطن، منذ عام 2016، التفتت إلى ضمور تقنيتها عبر خلق مفهوم جديد لهذه المنظومة يسمّى «Open Ran» الذي يعمل على تجزئة المنظومة بحيث تأتي معداتها من مصادر عدة، ما يتيح لها أن تبيع جزءاً منها، أي تصبح شريكة في الـ5G، إلا أنه ولسخرية القدر، لم يدم هذا الانتعاش طويلاً.

منظومة «RAN» هي مكوّن أساسي لنظام الاتصالات اللاسلكية. فهي تربط أجهزة المستخدمين مثل الهاتف المحمول أو الكمبيوتر بأجزاء أخرى من الشبكة بشكل لا سلكي. وينتقل هذا الارتباط إلى الشبكة الأساسية التي تدير معلومات المستخدم والموقع وأمور أخرى. وتشمل مكوّنات «RAN»: وحدة النطاق الأساسي (Baseband Unit)، الهوائيات (Antennas)، أجهزة الراديو، ووحدة تحكم (RAN Controller). كل هذه المعدات كانت تأتي سابقاً على شكل مجموعة متكاملة من شركة واحدة. وبحسب أحدث دراسة قامت بها «Dell'Oro Group»، فإن «هواوي» و«إريكسون» و«نوكيا»، و«سامسونغ»، يقودون السوق العالمية لمنظومات (RAN). وكلها شركات غير أميركية. وعلى جبهة الـ5G، فقدت «هواوي» موقع الصدارة في السوق الأوروبية منذ إطلاق التقنية، وهي تستحوذ الآن على 22% من المبيعات، فيما حصّة «إريكسون» 42%، و«نوكيا» 32%.

سبب التراجع المسجّل في الحصص السوقية للشركات، وفقدان هواوي الصدارة، يعود إلى «الاختراع» الأميركي القاضي بتجزئة المنظومة لتصبح «Open Ran». وبحسب تقرير «Dell'Oro Group»، فإن هذا المفهوم ينتشر بشكل مقبول، مستفيداً من القلق الجيوسياسي الذي أرسته واشنطن من خلال حربها على الشركات الصينية. وتشير النتائج الأولية إلى أن إيرادات سوق «Open Ran» وصلت إلى أكثر من الضعف على أساس سنوي. وأن أكبر 4 موردين لتقنية «Open Ran»، بحسب إيرادات هذا العام، هم «فوجيتسو» اليابانية، «NEC» اليابانية، «سامسونغ» الكورية الجنوبية، و«Mavenir» الأميركية.

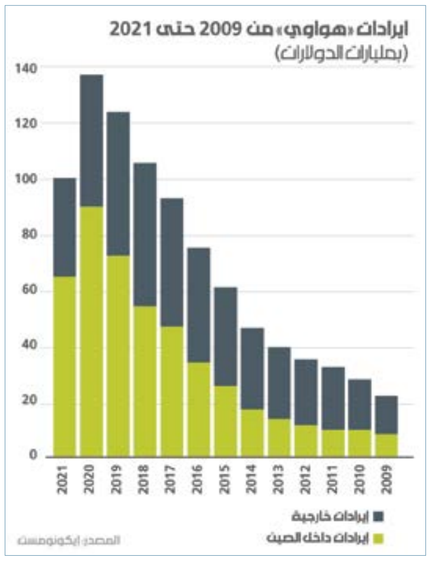

هذا الانتصار الأميركي، الذي بدأ مع افتتاح وزير الخارجية الأميركي السابق، مايك بومبيو، في أيلول 2018، منتدى (5G open RAN) محذّراً من مشاركة الصين في الشبكات، ومشيداً بتقنية الـ«Open Ran» الموعودة، لم يدم طويلاً، إذ تشير أبرز التحليلات اليوم إلى أن المفهوم الجديد، تبيّن بعد التجربة، أنه غير فعّال، بل يتوقع أن تتباطأ معدلات نموه انطلاقاً من العام المقبل.

أسباب فشل «Open Ran» تعود إلى وجود مشكلة جوهرية في هذا النظام متصلة بعدم التوافق بين الأجزاء والبرامج التي تأتي من موردين مختلفين. كان يفترض أن يُصلح موزّدي «Open Ran» هذا الأمر، لكن مضت 4 سنوات على تشكيل تحالف «O-RAN» من دون أن يحصل ذلك. كما أنه لا يوجد حتى الآن شيء مثل «التوصيل والتشغيل» (plug and play). بدلاً من ذلك، يقضي المشغلون والموردون أسابيع أو أشهراً وحتى سنوات في إجراء تجارب وفحوص. وعلى سبيل المثال، بعد أكثر من عامين من قولها إنها ستستبدل 2500 محطة من محطات «هواوي» في المملكة المتحدة بتقنية «Open RAN»، استطاعت «فودافون» تنشيط محطة واحدة فقط. اللافت، أن بعض شركات الاتصالات في أميركا الشمالية، ثبتت منظومة «Open Ran» من موزّد واحد. هذا دليل واضح على وجود مشكلة في الجمع بين معدات من موردين مختلفين. وبالإضافة إلى ذلك كله، إن كلفة حماية الشبكة المفتوحة المصدر من القرصنة السيبرانية أعلى من غيرها. وحتى الآن، لا تستطيع «Open Ran» استيعاب تدفقات البيانات الكبيرة خلال التجمعات البشرية مثل التجمعات في استاد كرة القدم.

«هواوي»: عقوبات أميركا لم تكسرها

في مطلع عام 2019، كانت شركة «هواوي» الصينية تتجهّز لإزاحة «سامسونغ» عن عرش أكبر شركة مصنّعة للهواتف الذكية في العالم. هذا العملاق الصيني كان يتنامى بشكل يفوق الخيال. براءات اختراع في تقنية الـ5G، مصنوعة بشكل أفضل من مثيلاتها الغربية وبأسعار تنافسية. هواتف ذكيّة بأداء مذهل وبسعر تنافسي أيضاً. كان العالم يشاهد «هواوي» ترتقي السلم بالقفز درجتين في كل مرة. ثمّ فجأة، توقف كل شيء

علي عواد

ثلاث سنوات من الحصار الأميركي، أفقدت «هواوي» مكانتها في سوق الهواتف المحمولة. في عامي 2018 و2019 بلغت حصّتها السوقية من مبيعات الهواتف الخلوية الذكية 20%، إلا أنها سرعان ما تدنّت إلى 5,3%، راهناً. أما حصّتها في السوق الصينية فهي الأخرى تتضاءل مقابل صعود شركة «شاومي». السبب في هذا الانحدار، الحرب التجارية التي قادتها إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، ضدّ الصين. فقد حَرَم على «هواوي» الوصول إلى شركات أميركية مثل «غوغل»، «كوالكم» و«إنتل». عملياً، مُنعت هواتف «هواوي» من استعمال خدمات نظام التشغيل «أندرويد»، بالإضافة إلى تحريم استعمال الشرائح الإلكترونية الأحدث التي تُستعمل في الهاتف وفي مجالات مشابهة.

الموضوع ليس معقّداً كثيراً، ويمكن تفسيره من خلال الآتي: كل الهواتف الخلوية الذكية تحتاج إلى نظام تشغيل. حالياً، هناك نظامان حول العالم: النظام الخاص بشركة آبل وهو نظام مغلق يمنع استعماله خارج نطاق منتجات آبل. والنظام الثاني وهو مفتوح المصدر، يُعرف باسم «أندرويد». و«هواوي» مثل سائر مصنّعي الهواتف الخلوية، يستعملون «أندرويد» الذي يتم تثبيته على الجهاز. لكن حتى لو تمكنت هواوي من الوصول إلى هذا النظام، فإن الأمر لا يكفي لتشغيل الهاتف. فنظام التشغيل هو بمثابة الإطار الذي يتيح استعمال التطبيقات. وهذه التطبيقات تصنعها شركات مختلفة أهمها مملوك من «غوغل»، مثل «واتساب»، «خرائط غوغل»، «بريد غوغل»، إلى جانب الألعاب أيضاً. ويتم تنزيل هذه التطبيقات وغيرها، من متجر التطبيقات «بلاي ستور» المملوك من «غوغل» أيضاً. وهذه الشركة هي أميركية تلتزم بقرارات الإدارة الأميركية وبسياساتها التجارية الخارجية. وإذا افترضنا أن المستخدم سيلتفّ على العقوبات البرمجية، وسيقوم باستعمال متجر «APKpure» للتطبيقات الذي يتيح تنزيل مختلف التطبيقات التي يريدها، فإن الصعوبة التي خلقها هذا الالتفاف كافية لكبح جموح هواوي في السوق. لكن لا يقتصر الأمر على ذلك. فهناك مشكلة أساسية تعانيها «هواوي» أيضاً، تتعلق بالشرائح الإلكترونية، ولا سيما أن الشرائح المتطوّرة ضرورية لتشغيل منظومة (5G). قدرة الصين على إنتاج شرائح متطوّرة لا تعادل، بعد، قدرة أميركا وحلفائها في هذا المجال. صحيح أنها تمكنت من اختراع تقنية لتشغيل شبكات الخلوي (5G)، لكن هذه المنظومة لم تتمكن من الانتشار بين الدول بكثرة بسبب العقوبات الأميركية المباشرة عليها. علماً أن المنظومات الغربية للشبكات، مثل (4G ،3G ،E) تهيمن عليها شركة «كوالكم» الأميركية التي تملك كل براءات الاختراع الخاصة بهذه المنظومة «CDMA». إلى جانب هذه التعقيدات، هناك مشكلة المعالج (CPU). يصنع المعالج بالاعتماد على ما يسمّى «أشباه الموصلات». كلما تقلّص قياس «أشباه الموصلات» التي يمكن إدخالها في الشرائح، زادت القدرة على تسريع عمل المعالج وزادت قوّته. الصين تصنع حالياً «أشباه موصلات» بقياس 14 نانومتر فقط، بينما أحدث مُعالج تنتجه «TSMC» التايوانية، وهو يحوي أشباه موصلات قياسها 3 نانومتر. وبالتالي، فإن المُعالج الصيني أقلّ قوّة وسرعة من المُعالج المزروع في الهواتف الأحدث التي تصنعها شركتا «آبل» و«سامسونغ».

هذه الأسباب، كانت كافية لتقليص الحصّة السوقية لشركة «هواوي» وتراجع إيراداتها التي يمثّل فيها الهاتف الخلوي الذكي 50% من إيرادات عام 2021. لكن هذه الشركة الصينية لا تزال تخطط للعودة عبر إعادة إطلاق هواتف «5G» في أقرب وقت من العام المقبل. ربما ستتيح لها التكنولوجيا الجديدة، الإفلات من القبضة الأميركية الخانقة، واستعادة بعض المكاسب السوقية. بحسب «فايننشال تايمز»، تعمل «هواوي» على تطوير استراتيجيات لتجاوز العقوبات الأميركية من خلال إعادة تصميم هاتفها الذكي من دون استخدام شرائح متقدّمة ممنوعة عنها وتصنعها الشركات الصينية.

تأخّر «هواوي» في المنافسة من خلال المنتج النهائي، أي الهاتف الخلوي، يختلف عن تطوّرها في السوق العالمية لتركيب محطات الهواتف الخلوية (Mobile base station). بحسب «ستاتيستا»، فقد استحوذت «هواوي» على 30% من سوق محطات الهواتف عالمياً في عام 2021، بينما «إريكسون» جاءت في المرتبة الثانية بحصّة سوقية تبلغ 23,5%. ويتوقع أنه في عام 2022، ستبقى «هواوي» في المركز الأول بحصّة 29%، بينما لن تكون «إريكسون» قادرة على الاستحواذ على حصّة تفوق 24%. يأتي ذلك رغم أن أثر العقوبات الأميركية يبقى واضحاً على «هواوي». فمستويات التوظيف لديها مستقرّة عند 12 ألف موظف. وفي الصيف الماضي قال مؤسّس الشركة، رن تشنغ: «سنتخلّى عن الأسواق في بعض البلدان. مثلاً، سوف نتخلّى عن الأسواق في دول العيون الخمس والهند». «العيون الخمس» هي مجموعة من خمس دول تتبادل المعلومات الاستخبارية في ما بينها، وهي: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا ونيوزيلندا. وكل هذه الدول حظرت أو هي بصدد حظر استخدام معدات «هواوي» في البنية التحتية لقطاع الاتصالات لديها بسبب «مخاوف أمنية». لكن لدى «هواوي» حصّة قوية في أسواق غربية، من ضمنها ألمانيا وإسبانيا. فقد أظهرت دراسة أجرتها شركة «ستراند كونسلت» في عام 2020، عن واقع «هواوي» في الأسواق الأوروبية، أن أكثر من نصف شبكة 4G ومعدات (RAN) الموجودة في 15 دولة من أصل 31 دولة، مصدرها «هواوي» و«ZTE» الصينيتان. إلا أن التقرير يشير إلى أنه في العديد من هذه الأسواق، فرضت السلطات تدابير تُجبر على التخلّص التدريجي، أو على الأقل الحدّ بشكل كبير من استخدام منتجات شركات الاتصالات الصينية «المرتبطة بالجيش الصيني». وبسبب هذه الإجراءات، أظهرت مبيعات المحطّات الأساسية والهوائيات الخاصة بشبكات «3G» و«4G» و«5G» في السوق الأوروبية، في الربع الثاني من عام 2022، بلوغ شركة «إريكسون» نسبة 41% و«هواوي» نسبة 28%، و«نوكيا» الفنلندية نسبة 27%.

> **استحوذت «هواوي» على 30% من سوق محطات الهواتف عالمياً في عام 2021**

«هواوي» في المناطق النائية

انضمّت «هواوي» إلى «التحالف الرقمي للاتحاد الدولي للاتصالات» (وكالة الأمم المتحدة المتخصّصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ITU)، ما سيؤمّن الاتصال لنحو 120 مليون شخص في المناطق النائية في أكثر من 80 دولة بحلول عام 2025. وتركّز «هواوي» على تطوير حلول «RuralStar» و«RuralLink» لتوفير خدمات الشبكات للمناطق النائية. «RuralStar» وحدها ستؤمّن الاتصالات لأكثر من 60 مليون شخص في المناطق النائية في أكثر من 70 دولة. وفي أفريقيا، نشرت «هواوي» أكثر من 250 ألف كيلومتر من الألياف البصرية، ما أتاح الوصول إلى شبكة فائقة السرعة لـ30 مليون عائلة، وتحسين تجربة المستخدمين بشكل كبير. نظرياً، قد تتيح هذه الالتزامات الدولية عودة الشركة الصينية لنشر منظومة اتصالاتها.

مقال

في هذا المقال، يقدّم مايكل روبروتس دحضاً قوياً لنظرية «دوامة الأجور والأسعار» انطلاقاً من النقاش الذي دار يوماً بين كارل ماركس وتوماس ويستون حول حقيقة وجود «دوامة»، ثم يستند إلى تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي يشير إلى أنه يصعب العثور على حالات تجسّد دوامات ارتفاع في الأجور والأسعار في السجل التاريخي الحديث. روبرتس يشير بوضوح إلى أن الهدف من الحديث عن دوامة أجور وأسعار، يكمن في ضبط الأجور للحفاظ على ربحية رأس المال

دحض نظرية «دوامة الأجور والأسعار» *

مايكل روبرتس

هل الزيادات «المفرطة» في الأجور تؤدّي إلى ارتفاع معدّلات التضخّم، وبالتالي تدفع الاقتصادات إلى دوامة مغلقة من ارتفاع الأجور والأسعار؟ عام 1865، في «الرابطة الدولية للرجال العاملين»، حصل نقاش بين كارل ماركس، وعضو مجلس الرابطة توماس ويستون. جادل ويستون، وهو زعيم نقابة النجارين، بأن المطالبة بزيادة الأجور لا طائل من ورائها لأن كل ما سيحدث هو أن أرباب العمل سيرفعون أسعار سلعهم للحفاظ على أرباحهم، وبالتالي ينعكس التضخّم بسرعة على القوة الشرائية؛ وتبقى الأجور الحقيقية راكدة ويعود العمال إلى المربع الأول بسبب دوامة الأجور والأسعار.

رد ماركس بحزم على حجّة ويستون. كان ردّه، الذي نُشر في النهاية ككتيّب «القيمة، السعر، والربح»، على النحو الآتي: أولاً، تحدث زيادات الأجور عموماً في مسار ارتفاع الأسعار السابقة (أي أنها استجابة للحاق بالركب، وليس بسبب المطالب المفرطة وغير الواقعية لرفع الأجور من قبل العمال). ثانياً، ليس ارتفاع الأجور هو سبب ارتفاع التضخّم.

جادل ماركس بالعديد من الأشياء الأخرى التي تؤثر على تغيرات الأسعار: مثل حجم الإنتاج (نموّ الإنتاج)، القوى الإنتاجية للعمالة (إنتاجيّة العمّال)، قيمة المال (المعروض النقدي)، تقلّبات السوق (تحديد الأسعار)، ومراحل الدورة الصناعية المختلفة (مراحل الطفرة أو ركود وغيرها). بالإضافة إلى ذلك، «يؤدّي الارتفاع العام في معدل الأجور إلى انخفاض معدل الربح العام، ولكن لن يؤثّر على أسعار السلع». بعبارة أخرى، من المرجح أن تؤدي زيادة الأجور إلى خفض حصّة الدخل التي تذهب إلى الأرباح، وبالتالي خفض ربحية رأس المال في نهاية المطاف. وهذا هو السبب الذي يجعل الرأسماليين ومقاتليهم الاقتصاديين يعارضون زيادة الأجور. الادعاء بأن هناك دوامة في الأجور وأن ارتفاع الأجور يسبّب ارتفاع الأسعار هو ستار أيديولوجي لحماية الربحية.

هل كان ماركس على حقّ؟ في الواقع، واصل علم الاقتصاد السائد الحديث، الادعاء بأن الزيادات «المفرطة» في الأجور ستؤدّي إلى ارتفاع معدّلات التضخم، وخلق دوامة ارتفاع في الأجور والأسعار. ولنأخذ الآراء التالية في ظلّ تصاعد معدلات التضخّم في الحاضر. أولاً، هناك البيان الذي أدلى به أندرو بيلي، محافظ بنك إنكلترا، الذي قال فيه: «أنا لا أقول أن لا يحصل أحد على زيادة في الأجور، لا تفهموني خطأ. لكن ما أقوله هو أننا بحاجة إلى التحلّي بضبط النفس في المساومة على الأجور، وإلا فإنها ستخرج عن نطاق السيطرة». ومن ناحية أخرى، أعاد جيسون فورمان، المستشار الاقتصادي السابق للرئيس الأميركي أوباما، صياغة حجّة توماس ويستون التي مضى عليها أكثر من 150 عاماً بشكل أكثر وضوحاً، فقال: «عندما ترتفع الأجور يؤدّي ذلك إلى ارتفاع الأسعار. إذا ارتفعت أسعار وقود الطائرات أو مكوّنات الطعام، فإن شركات الطيران أو المطاعم ترفع أسعارها. وبالمثل، إذا ارتفعت أجور المضيفات أو الموظفين، فإنهم يرفعون الأسعار أيضاً. هذا ما يقوله المنطق السليم وقواعد الاقتصاد الجزئي».

حسناً، قد ينبع ذلك من «قواعد الاقتصاد الجزئي والمنطق السليم» في علم الاقتصاد السائد. لكن هذا المفهوم هو مجرد خطأ واضح. ففي شهر تشرين الثاني، قام صندوق النقد الدولي بنشر تحليل شامل لبيانات حركة ارتفاع الأجور والأسعار، وقد أتت نتائج هذا التحليل لتدحض ما قاله بيلي وفورمان. يتعامل صندوق النقد الدولي مع هذه الأسئلة من خلال «تعريف لدوامة الأسعار والأجور، وتطبيقه على قاعدة بيانات عابرة للاقتصادات، لحالات ماضية بين الاقتصادات المتقدمة منذ الستينيات حتى اليوم». أي أنها عبارة عن 60 عاماً من البيانات في العديد من البلدان.

ماذا وجد صندوق النقد الدولي؟ «من الصعب العثور على حالات تجسّد دوامات ارتفاع في الأجور والأسعار في السجل التاريخي الحديث. فمن بين 79 حالة تم تحديدها شهدت ارتفاعاً في الأسعار والأجور، سجّلت أقليّة منها فقط مزيداً من التسارع بعد مرور ثمانية فصول. علاوة على ذلك، يصعب العثور على تسارع مستدام في أسعار الأجور عند النظر إلى أحداث مماثلة لما يحدث اليوم، أي مع انخفاض الأجور الحقيقية بشكل كبير. في هذه الحالات، تميل الأجور الاسمية إلى اللحاق بالتضخّم للتعافي جزئياً من خسائر الأجور الحقيقية، ومالت معدلات النمو إلى الاستقرار عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل حدوث التسارع الأولي. كانت معدلات نموّ الأجور في نهاية المطاف تتوافق مع معدلات التضخّم وضيق سوق العمل الذي لوحظ. ولا يبدو أن هذه الآلية تؤدّي إلى ديناميكيات تسارع مستمرّ يمكن وصفها بأنها دوامة ارتفاع في الأجور والأسعار».

ويضيف صندوق النقد: «نحن نعرّف دوامة الأجور والأسعار على أنها حلقة شهدت في ثلاثة، من كل أربعة فصول متتالية، تسارعاً في ارتفاع أسعار المستهلكين، وارتفاعاً في قيمة الأجور الاسمية». ووجد صندوق النقد الدولي أنه «ربما كان من المدهش أن أقلية صغيرة فقط من هذه الأحداث، قد أعقبها تسارع مستمرّ في الأجور والأسعار. وبدلاً من ذلك، مال التضخّم ونموّ الأجور الاسمي إلى الاستقرار، تاركين نمو الأجور الحقيقي من دون تغيّر على نطاق واسع. يشير تحليل ديناميكيات الأجور باستخدام «منحنى فيليبس للأجور» إلى أن نموّ الأجور الاسمي يستقرّ عادة عند مستويات تتوافق مع التضخم وضيق سوق العمل. وعند التركيز على الحالات التي تحاكي الأحداث الحالية المتمثّلة في انخفاض الأجور الحقيقية وتشديد أسواق العمل، فقد كان يتبعها انخفاض في معدلات التضخّم وزيادات اسمية في الأجور، وهو ما كان يسمح للأجور الحقيقية باللحاق بالركب».

> تؤدي زيادة الأجور إلى خفض حصّة الدخل التي تذهب إلى الأرباح وبالتالي خفض ربحية رأس المال وهذا هو السبب الذي يجعل الرأسماليين ومقاتليهم الاقتصاديين يعارضون زيادة الأجور

ماذا يستنتج صندوق النقد الدولي؟ «نستنتج أن تسريع الأجور الاسمية لا ينبغي بالضرورة أن يُنظر إليه على أنه علامة على أن دوامة ارتفاع في الأجور والأسعار ستتبعها». في فترات التضخّم، تحاول الأجور فقط اللحاق بالأسعار. ولكن حتى في ذلك الوقت، فإن ارتفاع الأجور لا يسبب دوامات في الأسعار والأجور، وهكذا تأكدت وجهة نظر ماركس.

وإذا كنا نريد دليلاً فورياً على ذلك، يمكن الاستعانة بتسوية الأجور التي حدثت أخيراً بين أرباب العمل الصناعيين الألمان، ونقابة IG Metall، أي نقابة عمّال الحديد في ألمانيا، وهي النقابة الأكبر في البلد. بموجب التسوية سيحصل العمال على زيادات في رواتبهم أقلّ بكثير من معدل التضخّم في ألمانيا الذي يبلغ حالياً أعلى مستوى له في 70 عاماً، عند مستوى 11,6%، وسيحصلون على 5,2% في العام المقبل و 3,3% في عام 2024، بالإضافة إلى دفعتين بمبلغ إجمالي قدره 1500 يورو. علّق يورج كرامر، كبير الاقتصاديين في كومرتس بنك، قائلاً: «النقابات وأرباب العمل توصّلوا إلى حلّ وسط بشأن كيفية التعامل مع خسائر الدخل الناجمة عن الارتفاع الحاد في أكلاف واردات الطاقة». وأضاف: «لا أستطيع أن أسمي هذا الأمر، حتى الآن، دوامة أجور وأسعار». بالتأكيد لا، لأن حتى أفضل العمال تنظيماً في ألمانيا سيتعين عليهم قبول الانخفاض في قوّتهم الشرائية خلال العامين المقبلين.

رغم هذه الأدلة التي تدحض نظرية دوامة الأجور والأسعار، يواصل منظّرو الاقتصاد السائد والسلطات الرسمية، الادعاء بأن هذا هو الخطر الرئيسي للتضخّم المستمرّ حالياً. والسبب في ذلك ليس أن الساعين إلى الجوائز الاقتصادية للرأسمالية يعتقدون أن ارتفاع الأجور يسبب التضخّم. بل لأنهم يريدون «ضبط الأجور» في مواجهة التضخّم المتصاعد من أجل حماية الأرباح والحفاظ عليها. ولتحقيق هذا الهدف، فإنهم يدعمون رفع أسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية التي من شأنها أن تدفع الاقتصادات إلى حالة ركود قادم في العام المقبل.

كما قال جاي باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي: «من حيث المبدأ... من خلال تعديل جانب الطلب، يمكننا... خفض الأجور، ثم خفض التضخّم من دون الاضطرار إلى إبطاء الاقتصاد والركود وارتفاع معدل البطالة. المسار هو لفعل ذلك». والأكثر وضوحاً هو أن المعلم الكينزي وكاتب العمود في فاينانشيال تايمز مارتن وولف طالب: «ما يتعين على محافظي البنوك المركزية فعله هو منع دوامة الأجور والأسعار، التي من شأنها زعزعة استقرار توقعات التضخّم. يجب أن تكون السياسة النقدية محكمة بما يكفي لتحقيق ذلك. بمعنى آخر، يجب على المصارف المركزية أن تخلق أو تحافظ على بعض الركود في سوق العمل».

لذا، إن الهدف الحقيقي من زيادات أسعار الفائدة ليس وقف دوامة الأجور والأسعار، إنما زيادة البطالة وإضعاف القدرة التفاوضية للعمالة. أذكر تعليق آلان بود، كبير المستشارين الاقتصاديين لرئيس الوزراء البريطاني مارغريت تاتشر في ثمانينيات القرن الماضي: «ربما كان هناك أشخاص يتّخذون القرارات السياسية الفعلية... الذين لم يصدقوا أبداً ولو للحظة أن هذه هي الطريقة الصحيحة لإسقاط التضخم. ومع ذلك، فقد رأوا أن النظرية النقدية ستكون وسيلة جيدة لرفع البطالة، وكانت زيادة البطالة وسيلة مرغوبة لتقويض قوة الطبقات العاملة».

انجل بوليغان ـ المكسيك

* نُشر هذا المقال على مدونة مايكل روبرتس الخاصة thenextrecession.wordpress.com في 20 تشرين الثاني الماضي